مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية

مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية
مقدمة الملف

تاريخ القضية الأزوادية وتطورها
د. احمد عبدالدايم

الابعاد التاريخية والفكرية لازمة شمال مالي
د. سيدي المختار ديالو

النزاع المسلح في مالي
الشيخ إبراهيم كونتاو

التدخل العسكري في مالي
أ. السيد علي أبو فرحة

التداعيات الاقتصادية على القضية المالية
د. عصام عبد الشافي

قراءة في الأزمة الانسانية في مالي..
أ. محمد البشير أحمد موسى

الدول المحاربة: تدخل فرنسا في مالي
ترجمة: قراءات افريقية

قضية مالي.. نظرة مستقبلية
خاتمة الملف

مقدمة

مستقبل مالي في ضوء التدخّلات الغربيّة

أ د. كمال محمد جاه الله الخضر *

من وقت لآخر تُبتلى بلاد المسلمين التي كرّمها الله وجعلها خير أمّة أُخرجت للناس بأزمة من الأزمات التي تُهدر طاقتها، وتبدّد قدراتها، وتُعطّل مسيرة الدعوة إلى الله في رحابها، فتصير تلك البلاد مسرحاً مشاعاً لتدخّلات دوليّة، لا تريد خيراً ولا نفعاً للأمّة الإسلامية.

إن ما جرى في جمهورية مالي طول السنة الماضية، وحتى الآن، ليقف دليلاً قاطعاً على أن أمّة الإسلام في هذا البلد، الذي يشهد تاريخه القديم والحديث على قيام ممالك وحضارات إسلامية كان لها السبق في نشر الإسلام وسماحته في تلك البقاع من قارة إفريقيا، مستهدفة للنيل من خصوصيتها الإسلامية التي صهرت التنوع الإثني واللغوي والجهوي، وجعلت منه مثالاً يُحتذى في التآخي والتعاون.

يشير التاريخ القريب إلى أن هناك أزمات عديدة، من هذا النوع، مرّ بها هذا البلد الذي يدين أكثر من ٩٥٪ من سكّانه بالإسلام، أولاها تمرّد حدث في العام ١٩٦٣م، وثانيتها تمرّد حدث في العام ١٩٩٠م، وثالثتها تمرّد حدث في العام ٢٠٠٦م.

أما الأزمة الحاليّة، والتي انطلقت شرارتها الأولى في مدينة ميناكا يوم ١٧ يناير ٢٠١٢م، فتختلف عن سابقاتها من الأزمات، إذ أن هذه الأزمة، على غير العادة، اجتذبت اهتماماً دولياً مفاجئاً، كان يمكن أن يكون مُعلّلاً لو أن مالي تُعد واحدة من المناطق الغنيّة بمواردها الطبيعية التي تتنافس عليها القوى العظمى.

ولهذا يطرح السؤال الآتي نفسه في هذا المضمار: ما الذي يجعل من بلد إفريقي يخلو من مقدّرات الدولة الاستراتيجية، والتي تتمثّل في مصادر الطاقة (النفط والغاز)، يجتذب هذا الانتباه الدولي الكبير إلى أزمته الداخلية؟

والإجابة عن هذا السؤال تستدعي قراءة واعية، ليست فيما يتعلق بمالي وحدها بمعزل عن جاراتها؛ لأن القوى العظمى لا يمكن أن تسعى لتحقيق هدف واحد تحشد له كلّ طاقاتها، وإنما تستنفر هذه الإمكانات لتحقيق جملة من الأهداف المعلنة وغير المعلنة.

إن المتابع لما ينشره الإعلام الغربي والعربي عن هذه الأزمة ليقف على أن ما يُسمّى «ملف مكافحة الإرهاب في منطقة ساحل الصحراء الإفريقي» يتصدّر الأسباب التي من أجلها حشد المجتمع الدولي حشوده بقيادة فرنسا للتدخّل في مالي، لكن مع التسليم بهذا السبب الجوهري فلا يُعقل أن ننسى دول جوار مالي، لا سيما الجزائر التي تتربّع على كنزي مصادر الطاقة النفطية والغازية.

كما أن فرنسا لا تنسى مستعمراتها القديمة، وإن طال الزمن، إذ تظل تراقب الوضع انتظاراً لفرصة سانحة حتى تحقّق ما تريد، ولا يغيب عنها في كلّ الأحوال أن الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، بسطاً لهيمنتها على الدول الإفريقية وعلى نحو أخص في هذه المنطقة، تسعى إلى تشييد قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الساحل، وهو ما ينال من مصالح فرنسا الحيوية، علاوة على أن فرنسا ما تزال تنظر بريبة للانقلاب الذي حدث

(*) نائب عميد الدراسات العليا - جامعة إفريقيا العالمية.

في مالي في ٢٢ مارس ٢٠١٢م بقيادة النقيب أمادو سـونجو، والذي تلقّى تدريبات عسكرية سابقة في الولايات المتحدة.

ولهذه الأسباب وغيرها؛ تصدّرت فرنسا قيادة التدخّل في مالي، وبخبثها الاستعماري التليد استطاعت أن تنال دعم القوى الغربية والمنظّمات الأممية لأداء دورها المزعوم في «تخليص» أرض مالي من «شرور» الجماعات المسلّحة.

إن أزمة مالي الحالية تقف من خلفها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي حركة علمانية مسلّحة وسياسية، تتألف من قومية الطوارق، ومطلبهم الأساس فصل مناطق شمال مالي عن بقية الدولة وتأسيس دولة قومية باسم جمهورية أزواد، وجماعة أنصار الدين وحلفاؤها، وهي حركة طارقية بشكل أساسي، تدعو إلى تطبيق الشريعة في جميع أرض مالي، وقد تحالفت الجماعة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بل مع جماعة بوكوحرام النيجيرية، وجميعها حركات إسلامية مسلّحة تتبنّى الفكر الجهادي.

لقد خلّفت - وستخلف - أزمة مالي الحاليّة، وقد مرّت عليها أشهر عديدة، الكثير من الآثار، وخصوصاً على المستويين الديني والاجتماعي، من أبرزها التقاتل والشحناء بين أبناء الوطن الواحد، وتدخّل قوى خارجية في البلاد، وآلاف القتلى والجرحى، والحالات الإنسانية الحرجة من اللاجئين داخل مالي وخارجها، وإثارة الحساسية نحو العرب الذين أُخذوا بجريرة غيرهم، وإتاحة فرص إلصاق التّهم بأهل السنّة، وما تبع ذلك من تعقّب أئمتهم ومنسوبيهم، والتنفير من المدارس القرآنية وتشويه صورتها، وتشويه المفهومات الإسلامية كالجهاد وتطبيق الشريعة وغيرها، وسلب الحكومة المالية إرادتها الحرة، إضافة للولاء لفرنسا التي صُوّرت كالمنقذ من الضلال، حتى بث بعض الفضائيات مشاهد لجموع من بسطاء الشعب المالي وهم يكيلون المدح لفرنسا ويحملون علمها ابتهاجاً وفرحاً بدعمها العسكري!

ومن الآثار الاجتماعية السلبية التي خلّفتها الأزمة وتداعياتها فقدان الثقة بين القبائل، إذ أصبحت بعض القبائل محلّ استهداف من قبائل مالية أخرى، وتحطيم البنية الاجتماعية للمجتمع المالي على ما عليها من ضعف، والإعجاب بالفرنسيين وتقليدهم، وإغلاق المدارس لمدة سنتين دراسيتين، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام الفاقة والبطالة، إضافة لهدم البنية التحتيّة والاقتصادية للمناطق في دولة مالي.

هذا، وتأبى الأزمة إلا أن تُحدث كارثة في أعز ما تملك مالي من شواهد الحضارة الإسلامية التي تربّعت على عرش التاريخ الإفريقي حيناً من الدهر، ونقصد المخطوطات، تلك الكنوز المهملة التي تقف شاهداً على أن الحضارة الإسلامية كانت - وما تزال - ملء السمع والبصر في تلك البلاد، فقد احترقت في تمبكتو عاصمة الثقافة في إفريقيا جنوب الصحراء آلاف الوثائق النادرة والشاملة لعلوم متعدّدة شرعيّة ودنيويّة جرّاء الأزمة الحالية.

ومجلة قراءات إفريقية لشعورها بحجم القضية المالية وتأثيراتها في المنطقة كلّها، قامت بإعداد هذا الملف ليلقي الضوء على أبعاد هذه القضية.

ويشتمل الملف على المحاور الآتية:

- تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها.
- الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي.
- النزاع المسلح في مالي.
- التدخّل العسكري في مالي.
- الآثار الدينية والاجتماعية للأزمة في مالي.
- التداعيات الاقتصادية على القضية المالية.
- قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي.
- الدولة المحاربة.. تدخّل فرنسا في مالي.
- أحداث مالي رؤية شرعية

تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها

د. أحمد عبد الدايم محمد حسين *

«أزواد» هي الدولة التي أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشمال مالي عن قيامها في ٦ أبريل ٢٠١٢م.

تتجاوز مساحة «أزواد» مساحة فرنسا التي تتصدّر مشهد الحرب القائمة عليها الآن، وبالنظر لمجمل تاريخها؛ نجد أن لها امتدادات كبيرة، وعلاقات متشعّبة بالمناطق المجاورة، خصوصاً العربية، وأن تاريخها النضالي طويل، يمتد إلى العصر الوسيط، ويتصاعد خلال العصر الحديث والمعاصر، بدأ قبل استقلال دولة مالي عن فرنسا سنة ١٩٦٠م، حين رفعت راية الانفصال سنة ١٩٥٨م، واستمر على مدى عشرات السنين فيما بعد[١].

ولا يمكن فهم الجذور التاريخية لمشكلة المنطقة الشمالية في مالي فهماً جيداً إلا بالحديث عن أربعة محاور رئيسة:

المحور الأول: إطلالة على تاريخ مالي الحديث والصراعات التي عايشتها.

المحور الثاني: تاريخ الطوارق وأصولهم في المنطقة.

المحور الثالث: تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها.

المحور الرابع: أبرز الفصائل والجماعات والشخصيات التي تبنّت القضية وأثّرت فيها.

المحور الأول: إطلالة على تاريخ مالي الحديث والصراعات التي عايشتها:

«مالي» هي تحريف قبيلة الفولبي لكلمة «ماندي»، و

«مليت» هي التحريف البربري لها.

كانت مالي جزءاً من دولة غانا الإسلامية خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، وأساس دولة مالي الإسلامية خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وقوام دولة صنغي التي برزت في القرنين الخامس عشر السادس عشر الميلاديين.

احتلتها فرنسا في نهاية القرن ١٩، وأعطتها اسم «السودان الفرنسي»، الذي ظلّ معها حتى سنة ١٩٥٩م، حيث حلّ «اتحاد مالي» محلّه، إلى أن برزت باسم «جمهورية مالي» سنة ١٩٦١م.

غالبية سكانها من البمبارا والفولاني والمالنكي والماندنجو والصنغاي والطوارق والسراكول وغيرهم، وأكثر من ٩٠٪ منهم مسلمون سنّة على المذهب المالكي.

يرجع تاريخ العلاقات التجارية بين سكانها والعرب شمالاً للقرنين ٩ و ١٠ الميلاديين، غير أن ظهورها على المسرح التاريخي يعود إلى القرن الأول الميلادي، فمدينة جنى بوصفها مهد صناعة التعدين في غرب إفريقيا، ولها اتصال بجميع القرى المتناثرة على طول نهر النيجر

(*) أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة القاهرة.

(١) أحمد عبد الدايم محمد حسين: فرنسا وحرب أزواد، جريدة المصريون، السنة الثانية، العدد ٤٢٧، الأحد ٣٠ يناير ٢٠١٣م، ص ٨.

وروافده، تُعد أقدم مدينة لها تاريخ في دولة مالي.

يُذكر أنه مع حلول القرن ١١ انتشـــر الإسلام على يد مغاربة، وأصبحت المنطقة جزءاً من دولة غانا الإســـلامية، ومع بدايـــة القرن ١٢ أسّـــس الطوارق المغشـــران مدينة تمبكتو، وأصبحت منطقة مالي هي أساس إمبراطورية مالي الإســـلامية، في حين هيمن الصوصو على جزء منها خلال الفتـــرة من ١١٨٠م – ١٢٣٠م في ظل حكم أســـرة الكانتي، وجعلوا عاصمتهم على بعد ٨٠ كم شمال باماكو[١].

هذا في الوقت الذي راحـــت الروايات المحلية تؤيّد ما ذكره البكري والإدريســـي من وجود مملكتين في منطقة مالـــي الحالية، هما المملكة الشـــمالية والمملكة الجنوبية، أو «مملكـــة دو» و «مملكة ملال»، وقـــد حقّقت «ملال» هذه الوحدة فيما بعد، واختفى اســـم «دو» تماماً، حيث تطوّرت المملكـــة الجنوبيـــة في عهد ســـونجاتا، أو «ماري جاطة»، لتصبح إمبراطورية مالي، فحينما اعتنق الإســـلام على يد الشـــيخ المدرك اســـتقطب العلماء المغاربـــة ودعاتهم من عشـــائر الزوايا والعرب لينشروا هذا الدين، غير أن اتخاذه من نيانـــي، التي تقع على الحدود الماليـــة الغينية أو على حدود الغابة، عاصمة له يشير بأنه ارتاح للمناطق الجنوبية أكثر من الشمالية مقراً لحكمه.

ويُعد منســـا موسى من أشهر ســـلاطينها، فهو الذي اســـتطاع أن يُخضع الصحراويين الشـــماليين، الذين كانوا ينزعون للنهب والتمرّد، لحكمه[٢]، وعلى هذا؛ فقد ســـبّبت المناطق الشـــمالية أرقاً لكلّ النّظم الحاكمة، ومن تمكّن من السيطرة عليها دانت له جميع البلاد بالسمع والطاعة.

جديـــر بالذكر؛ أن الطـــوارق والصونغي كانوا أول من سدّد الضربات لإمبراطورية مالي، الأمر الذي انتهى بضعف السلطة المركزية في نهاية القرن ١٤، وتصاعد قوة صنغي، فقد كان الصراع بين المناطق الشـــمالية قد أدى إلى مقتل ملكين من ملوكها، وبســـبب ضعف الســـلطة المركزية شنّ الطـــوارق عدة غارات على مدينة تومبكتو، حتى ســـيطروا عليها ســـنة ١٤٣٣م، واســـتولوا على المدن الداخلية، مثل ولاتة وميما وجاو.

وبحرمان مالي من المنطقة الشـــمالية؛ دعم الطوارق مركزهم ودورهم في التجارة عبر الصحراء، غير أن نفوذهم هـــذا كان قصير الأمـــد، لصعود دولة صنغـــي تحت حكم «سنّي علي» الذي ســـدّد ضربة حاسمة لهم، وهذا الافتقاد للمنطقة الشـــمالية جعل دولة مالي تختنق اقتصادياً، وتتجه نحو الغرب لإقامة علاقات تجارية مع قوى البرتغاليين التي نزلت على ساحل الأطلسي.

المجتمع الأزوادي مارس دوراً لا يُستهان به في نشر الإسلام واللغة العربية في تلك المنطقة

وبهذه العلاقة اســـتمرت الإمبراطورية القديمة تعيش بجـــوار الإمبراطورية الجديدة (صنغي)، إلى أن اســـتفادت قبائل البمبارا على حسابهم، وانســـحب الماندنجو جنوباً، ليكونوا أســـاس دولة ســـاموري توري في القرن [٣]١٩، ومن ثـــم أدت الصحراء الكبرى دوراً مهماً في كونها جســـراً بين الشمال العربي والســـودان الغربي، وحلقة وصل اقتصادية مهمة بيـــن المنطقتين[٤]، وعلى هـــذا كان افتقادها ضربة قاضية لاقتصاد المنطقتين، وابتعاد بعضهما عن الآخر.

علـــى أية حال؛ ظهرت إمبراطوريـــة صنغي عبارة عن إقليميـــن كبيرين، هما إقليم «كورمينا» فـــي الغرب، وإقليم «دندي» في الجنوب الشـــرقي، هذا في الوقت الذي تمتعت

(١) جبريل ت نياني: مالي والتوسع الثاني للماندينج، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع، ص ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦.

(٢) السابق نفسه، ص ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦.

(٣) مادينا لي تال: تدهور إمبراطورية مالي، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع، ص ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ١٩٧.

(٤) إبراهيم حركات: دور الصحراء الإفريقية في التبادل والتسويق خلال العصر الوسيط، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة الثالثة، العدد ١، يناير ١٩٨١م، ص ٢٧، ٣٦.

المــدن التجاريــة، كتمبكتو وجنى وتغــازة وولاتة، بنوع من الحكم الذاتي تحت إدراة زعمائها من الكوى أو المتدزو.

وكان «اتحــاد طــوارق الانتســار»، و «اتحــاد طوارق المغشــارن» في تومبكتو وولاتة، عبارة عن دول تابعة لحكّام جــاو مقابل دفع الضريبة بانتظام[١]، واســتمر هذا الوضع حتــى انتهت دولة صنغــي على يد الجيش المغربي ســنة ١٥٩١م، ومنذ تلك الســنة حكم المغاربة منطقة مالي حتى عشرينيات القرن التاســع عشر، حيث حكمها الباشوات أو الباشــلك حتى ســنة ١٨٢٥م، ويبدو أنهم كانوا على دراية بالطبيعة المناوئة للشماليين، لهذا استقدموا الكثيرين منهم لاستطيان المنطقة المحيطة بنهر النيجر.

وحينمــا توقف المغاربة ســنة ١٦١٨م عن تعيين كبار موظفي البشالك، وعن إرسال تعزيزات عسكرية، فقد أقروا بأن يكون حكم المنطقة لمن تبقوا على قيد الحياة من جيش المنصور الذهبي، ويعرفون باسم «الأرما»، فقد نصّب هؤلاء من أنفســهم سادة شــرعيين على تمبكتو حتى بداية القرن ١٩، وتمكّن دولة أحمدو شيخو من حكم المنطقة.

وفي هذا الإطار حقّقت اتحادات الطوارق نصراً مؤزراً على الأرما ســنة ١٧٣٧م، لكنهم لم يســتولوا على السلطة منهم، وبالمقابل راحت مجموعة الكونتا تقدّم وساطتها بين الأرما وأعدائهم من البدو، ولم يتدخلوا في تمبكتو إلا عشية غزوها على يد الفولبي ١٨٢٥م / ١٨٢٦م[٢].

من المؤكّد أن الحكم المغربي شــهد توســعاً للطوارق ناحية الجنــوب، إلا أن تدخلهم في النزاعات بين رؤســاء الأرما، ونهبهم للقرى الزراعية على طول النيجر، وصداماتهم مع الباشــوات طيلة القرن ١٨ وانتصارهم فيها، لم يؤد بهم للاستقلال بحكم مناطقهم استقلالاً كاملاً، بل كانوا يقدمون لتمبكتو ليقلدهم الأرما مناصبهم.

فعلى سبيل المثال؛ هاجموا تمبكتو سنة ١٧٧٠م، حتى تدخّل شــيخ الكونتا المختار الكبيــر في وجوب دفع الأرما كفالة لهم من الخيل والتبر، وفي المقابل ظلّ الباشوات على ولائهم للسعديين مُعلناً في خطبة الجمعة، حتى اغتيال آخر حكّامهم سنة ١٦٥٩م فتوقفت البيعة لهم.

وعندما اســتولى العلويون على السلطة عادت البيعة لهم، وكما فعل ملوك الســعديين فعل الســلاطين العلويون حتى ســنة ١٨٠٦م، فقد لقّب كلّ ملك نفسه في مراسلاته مع الأوروبيين، بلقب «عاهل جاو وغينيا»، بل كان المشــايخ المحليون يخاطبونهم، كما انتهى الأمر مع شــيخو أحمدو، زعيم الفولبي، بـ «ســلطان الغرب ومراكش والبلاد التابعة له فــي تمبكتو وأروان وبوجبيهه وتاوديني وســوس القريبة والبعيدة وتوات»[٣].

وعلى هذا؛ ظلّت منطقة مالي تابعة للباشوات المغاربة حتى تكوّنت دولة أحمدو شيخو التكولورية حول باماكو، تلك التي اســتمرت تحكمها إلى أن هاجمت فرنســا عاصمتها سيجو ســنة ١٨٩٠م[٤]، غير أن المناطق الشمالية في مالي ظلت بعيدة عن حكم الفرنســيين حتى ســنة ١٨٩٩م، فلم تتم السيطرة عليها بشــكل نهائي إلا بهزيمة الطوارق سنة ١٩٠٢م[٥].

المحور الثاني: تاريخ الطوارق وأصولهم في المنطقة:

اســم «الطوارق» يعني بلغتهم «كيل تماهق»، ويســمّون أنفســهم «أموهاج»، أما اسم «الطوارق» الذي عُرفوا به فقد

(١) سينيكي مودي سيسكو: الصنغي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع، ص٢١٠، ٢١١.

(٢) هناك ثلاث فرق من «الأرما» تناوبت على منصب «البشالك»، فنشأت طبقة الرؤساء فيما بين ١٦٤٦م – ١٨٢٥م، حيث تم تعيين ١٤٥ من الباشوات، ينتمي معظمهم لثلاث سلالات، هم التزركيني ومبارك الدرعي والزعري، لكن تدهورت سلطتهم منذ القرن ١٧، وأصبحت محصورة حول المدن، كجاو وجنى وتمبكتو، الأمر الذي ساعد على هجوم البمبارا في سيجو عليهم طوال القرن ١٨، فقد أخبرنا الرحالة والمستكشف الاسكتلندي سنة ١٧٩٦م بأن جنى تنتمي رسمياً إلى مملكة البمبارا، وإن كان المغاربة هم الذين يحكمونها. للمزيد انظر: م أبيتيول: نهاية إمبراطورية الصنغاي، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الخامس، ص ٣٤٧ – ٣٥٤.

(٣) م أبيتيول: المرجع السابق، ص ٣٥٦ – ٣٥٩.

(٤) نصر الدين رشوان حسن: التطوّر التاريخي للسياسة الفرنسية في أعالي النيجر، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ٣٣، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٣١٠، ٣١٢.

(٥) س باير: الصحراء الكبرى في القرن التاسع عشر، تاريخ إفريقيا العام، المجلد السادس، ص ٥٨٦، ٥٩٠، ٦٠٤، ٦٠٥.

جاء مع الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب وشمال إفريقيا، وقيل بأن الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية، فسُمّوا «التوارك»، وقيل لأنهم تركوا المسيحية إلى الإسلام، فسُمّوا بهذا الاسم، وقيل بأن كلمة «طوارق» تنقسم إلى قسمين: «طوا» وتعني شعب، و «رق» وتعني اسم مكان، أو تسمّوا على اسم قبيلة تُدعى «تاركة»، ويقال إن أصلهم يمني، وقيل بأنهم خلف لقبيلة ليبية قديمة تُدعى «أوبرياني»، وأن أصولهم ترجع إلى «صنهاجة».

وهم أساس دولة المرابطين، ومسلمون سنّة على المذهب المالكي، وهم يعيشون الآن في المنطقة الممتدة من ساحل الأطلسي غرباً، حتى تشاد وليبيا شرقاً، يعيشون في أكثر من دولة من دول الساحل والصحراء الكبرى، في ليبيا وتشاد والنيجر والجزائر وموريتانيا، وكانت لهم في الماضي سلطنات عديدة، كسلطنة الهقار والأزقر وأضغاغ وتامزقدا وأولمدن وتاقريقرايت وكلاقرس، وفي مالي سكنوا مدن تمبكتو وجاو وأزواد وليره وكيدال.

وطوارق مالي يتحدثون لغة «التماشق» الأمازيغية.

وينقسمون إلى مجموعتين:

الأولى: طوارق الغرب: ويعيشون بين مدينة تمبكتو ومركز ليره.

والثانية: طوارق الشمال: وتضم قبائل إموشق وإفوقاس، ومنهم إياد جالي زعيم حركة أنصار الدين، وبلال الشريف رئيس جمهورية أزواد المعلنة في أبريل الماضي[(١)].

وجدير بالذكر؛ أن طوارق مالي الذين يعيشون في تمبكتو: عبارة عن قبائل أمقشرن، ينزلون عليها في الصيف، ويرجعون إلى أوطانهم في أروان في الخريف.

فهناك ٨ قبائل في تمبكتو: كيل نصر وأدنان وشمناس وكل السوق والبرابيش وأولمدن وكنته وتفرعاتها وأمغاد، ويقطنون أيضاً مدينة أروان، وهي تبعد عن تمبكتو ٢٥٠ كم في شمالها الغربي، وهناك فروع عديدة لهم في منطقة أزواد، تضم: كلنتصر وأجران وكل أقرس وأقدالن وكلتقلالت، وهم طوارق مرتحلة، ويقطنون جاو شمال النيجر ومالي.

وهناك ٧ قبائل طارقية أخرى: شمناس وأمغدن وكل السوق وأمغاد ودو اسحق وادنان وكنته وغيرها.

وهناك من يقطن مدينة «كيدال» في شرق مالي: وهي متاخمة للحدود الجزائرية والنيجر شرقاً، وهي عاصمة الطوارق، وأهم قبائلها: تاغات ملت وافوجاس وادنان وامغاد وافرقومسن وابلبتين وأرجناتن وكل جلا.

وهناك مدينة السوق: وتقع على مرتفعات أدرار ايفوجاس، وهي إلى الشمال الغربي من كيدال بـ ٦٠ كم، ويقطنها طوارق أدرار[(٢)].

وبالرغم من أن كلّ مناطق مالي قد نعمت بالاستقرار خلال فترة الحكم المغربي، بدليل ترحيب كثير من علماء تمبكتو وحكامها وسكانها به، فإن عشرات السنين السيئة التي عاشت فيها قبل دخول المغاربة[(٣)]، هي التي رسّخت هذا الحكم لثلاثة قرون كاملة، فكان نزوح الصنّاع والعلماء والتجار والدعاة المغاربة، قد ساهم في نشر الأسلوب المغربي الأندلسي في مختلف المناحي، وأثّر في تبديل أغلب الأسس التي قامت عليها حضارات غانا ومالي والصونغاي من قبل، فقد حكمت المنطقة بـ ١٨٠ باشا من الباشوات والكواهي، حتى انكسر آخرهم (الكاهي محمد الرامي) على يد الفرنسيين سنة ١٨٩٤م.

ومن ثمّ؛ فإن إصرار الكتابات الأجنبية على أن فترة الإدارة المغربية بالسودان الغربي قد تسبّبت في ضعفها السياسي وتفكّكها القبلي وانهيارها الاقتصادي، وفي الثورات المتلاحقة والشغب وقطع الطّرق على ذوي السّحنات البيضاء، يُعدّ أمراً مبالغاً فيه، فغالبية مؤرخي المنطقة ينفون عن المغاربة تلك المسؤولية التي لفّقها

(١) أحمد عبدالدايم محمد حسين: طوارق أزواد وحلم الدولة المستقلة، جريدة المصريون، السنة الثانية، العدد ٤٣٩، الجمعة ١ فبراير ٢٠١٣م، ص ٨.

(٢) الهادي مبروك الدالي: قبائل الطوارق.. دراسة وثائقية، سلسلة من تاريخ القبائل الإفريقية، رقم ٤، القيادة الشعبية الاجتماعية للجماهيرية العظمى، ط ١، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٦م، ص ١٦- ٢٣.

(٣) محمد زروق: العلاقات العربية الإفريقية في القرن السادس عشر، الوجود المغربي بالسودان الغربي كنموذج، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة السابعة، العدد ٢، يولية ١٩٨٥م، ص ٨٣ – ٨٧.

الأجانب، فعلى سـبيل المثال؛ قدّم لنا كعت والسـعدي بأن الطوارق كانوا هم السبب الرئيس في الفوضى، فلم يتوقفوا - وبخاصة قبيلة مغشـرن - عن شنّ الغارات وقطع الطرق ومصادرة أحمال التجارة، ولعل حروبهم مع الحكام المغاربة طيلة فترة حكمهم(١)، تُعدّ شاهداً على السلوك الذي سلكوه فترات طويلة ضد السلطة القائمة.

ولعل الـدور الذي مارسـه كنتـة أزواد، الذين كانوا يسـكنون شـمالي تومبكتو حتى القرن ١٩ وفي كلّ نواحي أزواد بعـد ذلك، وقبـول الجميع من الطـوارق والبمبارا والبرابيش وغيرهم بوسـاطتهم مع النّظم القائمة، هو الذي هيأ الاستقرار لتلك المنطقة في معظم الفترات(٢).

ولعل الدور الذي قام به الطوارق في مقاومة الفرنسيين، حين قاد بابـا آق هجوم أهقار عليهم، حتى تم استسـلام الأقليم في مايو ١٩٠٢م، هو الذي يفسّر بقاء تمبكتو عصيّة على الفرنسـيين، فقد خسروا فيها قتلى كثيرين، حتى جاء الميجور جوفير، فكان يقتل الطوارق كما يقتل الذباب(٣).

واسـتمر دورهم بعد استقلال مالي عن فرنسا يطالب بالانفصـال، لدرجة أن قيادتهم لمعظم حركات التمرّد التي خرجت ضد الحكومات المالية المتعاقبة، كانت هي الفاعلة والمؤثّرة، حتى وصلنا ليصبح أحدهم (بلال آق الشـريف) رئيساً لجمهورية أزواد المعلنة في أبريل الماضي(٤).

المحور الثالث: تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها:

عرفنا مما سبق أن المنطقة الشمالية المسمّاة بأزواد، كانت عصيّـة على الخضوع لكثير من السـلطات الحاكمة في منطقـة مالي عبر فترات طويلة من تاريخها، تمتد هذه المنطقـة من تمبكتو ومنحنى نهر النيجر جنوباً حتى حدود الجزائر شـمالاً، ويحدّها من الغرب شـنقيط، ومن الشرق أزواج، وتشـمل معظم ولايات مالي الشمالية (جاو وتمبكتو وكيدال).

و «أزواد» تعني بلغة حسـان: الوادي المنبسط، وتعني الـوادي الوفير، وتقطنها عدة قبائـل، منها كنته والبرابيش العرب، والطوارق، وتجكنت، والسنغاي.

ومن أشهر زوارها الحسن بن الوزان الذي وصفها بأن «الوصول إليها يكون بمشـقة»، وازدادت شهرتها بعد نزول المختار الكنتي بها وتأسيسه زاوية هناك، حيث توافد عليها العلماء وطلاب العلم، وغدت منارة علمية(٥).

يتألف إقليم أزواد من منطقتين:

الأولـى: أزواج: وتقع على حـدود النيجر، وتعيش بها طوارق إموشق وعرب البرابيش وكنته.

الثانيـة: أزواد: وتقع داخل حدود مالي، وتتسـع لأكثر من ثلثيها.

ولما كانت مسـاحتها كبيرة فهي بدورها تنقسم لثلاث مناطق:

الأولى: محاذية لنهر النيجر من تخوم تمبكتو، ومنطقة أزواد متروكة وشـأنها، فهي فقيرة البنى التحتية والمرافق العمومية، وتكتفي السـلطات المالية بتسـييرها بواسطة رؤسـاء مناطق التجمعـات الأربعة، وتفرض على سـكانها إتاوات وضرائب عينية، على الأفراد والمواشـي، بما جعل الأهالـي يتجهون فـي أول الأمر إلى ليبيـا، حيث يجدون العمل في الكتائب الأمنية وشـركات النفط، وإلى الجزائر حيث يحصلون على بطاقات الهوية والتموين الغذائي، وتارة يذهبون إلى السعودية، حيث توجد جالية كبيرة هناك.

أما الذين عـزّ عليهم الرحيـل فانخرطوا في تجارة الدخان والمخدّرات وغيرها.

---

(١) محمد الغربي: الحكم المغربي في السودان الغربي.. نشأته وآثاره، الجزء الأول، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ص ١٣ - ١٥.

(٢) عزيز بطران: الشيخ المختار الكنتي الكبير ودوره في نشر الإسلام والطريقة القادرية في الصحراء وغرب إفريقيا، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة الثالثة، العدد ٢، يولية ١٩٨١م، ص ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣١٨، ٣٢٢ ، ٣٢٨.

(٣) الشاوي اللاله البكاي اماهين: الطوارق عبر العصور، تحقيق اصلاح محمد البخاري حمودة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٧م، ص ٩٣ ، ١٨٠، ١٨١.

(٤) محمد الأميـن الـواعـر: إقليم أزواد.. التاريخ والموقع، http://essirage.net/news-and-repor 25-28-19-25-06-2012-ts/8360

(٥) الهادي مبروك الدالي: مرجع سابق، ص ٢١، ٢٢.

والثانية: هي المنطقة الوسطى، وتمتد ما بين المنطقة الأولى للحدود الجنوبية، للخط الواصل بين كيدال - تندمه، وهي منطقة صحراوية قاحلة.

والثالثة: هي الواقعة إلى الشمال مباشرة من المنطقة الوسطى، وتضم سلسلة جبال كيدال وتسليت وأكلهوك وتايكارين وتقريرت، وجبال إفقاس والهكار وأضغاغ وآدرار سطف، وتندمه حتى الحنك وركشاش على الحدود الموريتانية.

وعلى هذا؛ فإن الطبيعة الجغرافية لإقليم أزواد جعلته عصيّاً على السيطرة والاحتلال، فجباله توفّر الموقع المتمترس للمقاتلين، أما صحراؤه المكشوفة؛ فتحرم الغزاة من إمكانية المفاجئة والاحتماء، وتجعلهم صيداً سهلاً لأهله.

وحينما حصلت جمهورية مالي على الاستقلال من فرنسا ١٩٦٠م؛ كان إقليم أزواد يشكّل ٧٠٪ من مساحتها البالغة ١,٢٤٧,٢٢٨ كيلومتر مربع، أي ٨٢٧٤٨٥ كلم٢.

ويقع الإقليم بين خمس دول: الجزائر، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر.

وقد تجاهلت فرنسا، حين وضعت الحدود، الخصائص الأنثروبولوجية والتركيبة السكانية لإقليم أزواد[1]، فقد ضمّت السنغال وجمهورية السودان الفرنسي وصحراء أزواد في اتحاد ثلاثي سمّته «اتحاد مالي»، غير أن انسحاب السنغال منه سنة ١٩٦١م، وتغيير السودان الفرنسي لاسم مالي، لم يغيّر من وضع أزواد، فقد ظلّت تابعة لمالي[2]، وهو الأمر الذي أدى لسلسلة من الهبّات الانفصالية رغبة في الاستقلال.

وبالطبع كان الترتيب الفرنسي لضمّ أزواد لمالي قد جاء عقاباً على استمرار تمرّد الإقليم على سلطات الاحتلال، فالمنطقة الشمالية شكّلت حلقة وصل بين الجزائر ومالي، فكان لا بد من إخضاعها تحقيقاً لهذا الهدف، وهو الأمر الذي دفع سكانها لتشكيل خلايا مقاومة دينية وثقافية للفرنسيين، فكان رفضهم لمساندة فرنسا في الحرب العالمية الثانية سبباً مباشراً في انتقامها منهم، بسلخهم عن محيطهم الإقليمي، وضمهم لمالي والنيجر.

وفي هذا الإطار يمكن فهم أول نزوع لها نحو الانفصال في خمسينيات القرن العشرين، وبصورة واضحة سنة ١٩٥٨م، معتمداً على الشخصيات القبلية والقيادات التقليدية، حيث قادت تلك الشخصيات عمليات جهادية نوعية في المنطقة، عجّلت برحيل فرنسا عن مالي كلها.

ولما كانت فرنسا لم تعر أي اهتمام لتنمية الإقليم؛ فقد أثّر هذا في منحنى الأحداث بعد الاستقلال، حيث شكّل الأزواديون مع جيرانهم في الجنوب جمهورية مالي، على اعتبار أنها ستكون دولة الجميع، وتحظى كلّ مكونات الشعب بالقدر نفسه من الرعاية والتنمية والتعليم والحضور للهوية العربية والطارقية، ومع سياسة التهميش من قبل حكومة باماكو بعد الاستقلال بدأ التاريخ النضالي الأزوادي، ولعل اتهام الأزواديين للفرنسيين بتعمّد ضمّهم لدولة مالي الناشئة لإبقاء نفوذهم في المنطقة يكشف هذا الترتيب المسبق لعملية الاستقلال، ويفضح أصابعهم الحالية للهدف نفسه[3].

وعلى هذا؛ جاء تشكيل الحركة الشعبية الأزوادية في ستينيات القرن العشرين نتيجة هذا الإهمال الحكومي لمنطقة أزواد، ليصب في اتجاه الانفصال، وبالرغم من إخفاق الحركة في تحقيق الاستقلال فإنها وفرت للأزواديين تجربة استفادوا منها في التجارب اللاحقة، فكان بعضهم يعلن مطالبه الانفصالية ودعوته الصريحة للاستقلال، في حين كان آخرون يعلنون رضاهم باتحاد كونفدرالي، أو التحضير لنوع من الحكم الذاتي، يضمن استفادة المنطقة من عائدات البلاد المالية، ويساهم في تنميتها، وقد انتهى تمرّد سنة ١٩٦٣م على يد الرئيس المالي موديبو كيتا.

وكانت ثلاثة عقود بعد ذلك كافية لإنضاج تجربة

---

(١) محمد الأمين الواعر، مرجع سابق.

(٢) أحمد ولد علال: أزواد منطقة مظلومة، ٢٤ فبراير ٢٠١٢، http://elmohit.net/n/2704-18-21-19-24-02-2012.html

(٣) محمد الأمين الواعر، مرجع سابق.

جديدة، تمثّلت فـــي ظهور الحركة الشـــعبية لتحرير أزواد بقيادة إياد جالي، تعلن عن نشاطها العسكري عام ١٩٩٠م[١]، تلك الحركة التي تغيّرت قيادتها فيما بعد، حتى نجحت فى إعلان استقلال دولة أزواد في أبريل الماضي.

المحور الرابع: أبرز الفصائل والجماعات والشخصيات التي تبنّت القضية وأثّرت فيها:

ثبت تاريخياً أن منطقة أزواد لم تخضع قبل الاستعمار الفرنسي لسيطرة مباشرة من أية سلطة حكمت المنطقة من قبـــل، بل ظلّت تُدار عن طريق إمارات قَبَلية، وتتبع من حين لآخر - بطريقة غير مباشرة - لإدارة تمبكتو.

ولمـــا كان المجتمع الأزوادي يتكـوّن من قبائل عربية في الجهة الشـــمالية والغربية، وقبائل طارقية في الشمال والشـــرق، ومجموعـــات من الســـونغاي والفـــلان يقطنون المنطقة المحاذية لنهر النيجـــر، فقد مارس هؤلاء جميعاً دوراً لا يُســـتهان به في نشر الإسلام واللغة العربية في تلك المنطقة.

وبالرغـــم من وجود صعوبة في فك لغز الأصول الإثنية لكلّ الشعوب التي تعيش فيها، وبالرغم من أنها تمثّل أرضية مناســـبة للنزاعات والحروب المســـتمرة في المنطقة، فإن الطوارق كانوا جزءاً رئيســـاً فيها وفـــي كفاحها، وهو الأمر الذي أوجد تقارباً كبيراً بينهم وبين البيضان، خفّف من حدة التوتر، وقلّل من صعوبة العيش.

بـــرز تاريـــخ أزواد النضالي بعد الاســـتقلال في أربع وقفات مهمّة:

الأولى: سنة ١٩٦٣م ضد نظام موديبو كيتا.

والثانية: مـــا بيـــن ١٩٩٠م - ١٩٩٦م، انتهت باتفاقية تمنراســـت بالجزائر بين الطوارق وحكومة موســـى تراوري في يناير ١٩٩١م، واســـتُكملت بالميثاق الوطني سنة ١٩٩٢م وغيره من ملحقات.

والثالثـــة: بدأت في مايو ٢٠٠٦م ضـــد الرئيس آمادو توماني توري، وانتهـــت بتوقيع اتفاقيـــة الجزائر في يوليو ٢٠٠٦م، اســـتُكملت ببروتوكول تفاهـــم طرابلس في مارس ٢٠٠٨م، غير أن اســـتمرار سياسة التهميش للأزواديين حتّم عليهم النضال مجدداً، ودخولهم في المرحلة الرابعة التالية.

المرحلة الرابعة: منذ سنة ٢٠١٠م[٢].

وجدير بالذكر أن تمرّد الطوارق عامي ١٩٩١م / ١٩٩٢م قد جاء بردود فعل عدوانية تجاه بعض الســـكان، وأدى إلى نـــوع من أنواع التصفية العرقيـــة للرحّل[٣]، وهو الأمر الذي تطوّر باتجاه رفع الســـلاح ضد الحكومة منذ عام ٢٠٠٠م، ففي أبريل ٢٠٠٦م أعلن العقيد حســـن فجاجة انفصاله عن الجيش المالي متهماً الحكومة بتهميش المناطق الشمالية، وتعمّد تجهيل أهلها وتفقيرهم، مصطحباً معه ١٠٠ مســـلح، احتل بهم مدينة كيدال[٤].

على هذا؛ فقد كان إخفاق دولة مالي في تنمية الشمالِ الأزوادي، وإشـــعاره أنه جزءٌ مـــن الدولة، قد ترك المنطقة لقطّاع الطّرق وتجار المخدّرات والتخلّف[٥].

ومن ثم تحكّمت أربعة أطراف رئيســـة في قيادة نضال أزواد، تمثّلت في:

١ - حركة تحرير أزواد ذات الميول العلمانية.

٢ - وجماعة أنصار الدين المتحالفة مع القاعدة.

٣ - وجماعة التوحيـــد والجهاد المتحالفة مع عناصر القاعدة الصحراويين والموريتانيين.

٤ - والجبهة العربية لتحرير أزواد التي تضم جماعات البرابيش.

ومن ثم؛ فإن التحرّك الأزوادي الجاري الآن هو سادس تجربـــة تحرّرية في تاريخ الإقليم الطامح للانفصال[٦]، وهو

---

(١) أحمد ولد محمد المصطفى: حراك إقليم أزواد الجديد: عوامل النجاح ومزالق الفشل، http://www.alakhbar. ·--FCA·--FC·-F-F-·-F-FF.html-info/22364

(٢) أحمد ولد علال: أزواد منطقة مظلومة، ٢٤ فبراير ٢٠١٢م، http://elmohit.net/n/2704-18-21-19-24-02-2012.html

(٣) محمد الأمين الواعر، مرجع سابق.

(٤) أحمد ولد محمد المصطفى، مرجع سابق.

(٥) أحمد لحبيب أبنو: ملاحظات حول الحرب والمأساة.. في مالي و أزواد، ٢٨ يناير ٢٠١٣م، http://elmohit.net/

(٦) يحيى ولد سيدي أحمد: أزواد: ما وراء الأكمة، http://www.

الأمر الذي يفسّــر لماذا ضمّت جبهــة تحرير أزواد معظم المقاتليـــن القدامـــى من حركة ٢٣ مايــو ٢٠٠٦م التي كان يقودها إبرهيــم باهنجا والعقيد الحســن فجاجة، إضافة للعســكريين المنفصليـــن عن الجيش المالـــي من مختلف الرتب، وبعض الشــباب المتطوعين والمغمورين بحماســة الانتماء لجيش جمهورية أزواد الوليدة، والمتخرجين حديثاً مـــن مراكز التدريب، في حين راحــت حركة أنصار الدين، بقيـــادة العقيد إيـــاد آق جالي وهو من المؤسّســـين لجبهة تحرير أزواد (مع بركه الشــيخ والشــريف اسليمان)، تضم عدداً مـــن المقاتلين المحترفين الإســـلاميين، وهي حركة أغلب عناصرها من قبيلــة إفوقاس ومن الطوارق والعرب، وعلى علاقة بتنظيم القاعدة بمختلف أجنحته، القاعدة في بلاد المغرب الإســـلامي، وجماعة الدعــوة والقتال بقيادة حمّاد ولد محمد الخيـــري الموريتاني، وجماعة بوكو حرام النيجرية، وغيرهم[١].

ومنذ ١٧ يناير ٢٠١٢م؛ دشنت الحركة الوطنية الأزوادية مرحلة جديدة من الصراع ضد الوجود الحكومي في منطقة أزواد، بعدما تحوّل الإقليم لثكنة عســكرية بقدوم مقاتليهم مـــن ليبيا مطالبة بحـــق تقرير المصير، وهـــو ما اعتبرته الحكومة ذريعة للتدخل وثورة على جمهورية مالي الموحّدة بدعم قاعدة المغرب الإسلامي[٢].

وإذا كانت مطالب حركات تحـــرير إقليم أزواد قد دارت في مجملها حول مطلب الاستقلال، مع تفاوت في أســاليبه ومـــداه الزمني، ومدى احتياجه لفترة انتقالية أو حكم ذاتي، أو اتحاد كونفدرالـــي، فإن ردّ الحكومة المركزية في باماكو كان الرفض لذلك جملة وتفصيـــلاً، والإصرار على إبقـــاء الدولة المركزية، مع وعود بمشـــاريع تنموية وتطوير للبنى التحتية، غيـــر أن تجربتهـــم مع وكالة تنمية شـــمال مالي، وإعـــلاناتهـــا المتكررة عن تمويـــلات قيّمة، ومع ذلك ظلّت تنمية المناطق الشــمالية دون التوقعات[٣]، هو الـــذي أجج رغبة الانفصال عن دولة غالبيتها مسلمين مثلهم.

ففي هذا الإطار؛ أنشأ الطوارق عدة تنظيمات لتحقيق الاستقلال عن مالي، وإعلان دولة أزواد المستقلة، يأتي على رأســها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة أنصار الدين الســلفية، المتعاطفة مع تنظيم القاعــدة، في حين قامت العناصر العربيــة بتكوين حركة التوحيد والجهاد، مع وجود قوي لهم داخل تنظيمات الطوارق.

أمـــا الصونغاي؛ فقد شـــكّلوا تنظيم مـــلاك الأرض، ومع التنظيمات الســـابقة، يوجد الجيش الثوري لتحـــرير أزواد، والجبهة الشــعبية لتحرير أزواد، والجماعة السلفية للدعـــوة والقتال، وتنظـيم القاعدة فـــي المغـــرب العربي، وتنظيم القاعدة بالغـرب الإفريقي، وعلى هذا؛ فإن غالبـية التنظيمات ظـلّت ترفع راية الاســتقلال، في حين رفعـت التيارات الإسلامية راية تطبيق الشــريعة الإسلامية.

وقد عجّل الانقلاب العســكري، الذي حدث في مالي في مـــارس ٢٠١٢م، بظهـــور دولة أزواد المســـتقلة في ٦ أبريل ٢٠١٢م، غير أن رفـــض المغرب والجزائر وموريتانيا والســـنغال، ثم الدول الأوروبية (فرنســـا وإسبانيا والولايات المتحـــدة)، لإعلان قيام الدولة من جانب واحد، جعل الأمم المتحدة ترفض هذا الوليد الجديد[٤].

غيـــر أن تأثير انعكاســـاتها على المنطقـــة الإقليمية المحيطة، وعلى الجماعات والشخصيات المتفاعلة معها، قد أرّق العسكريين والسياسيين عبر منطقة الساحل والصحراء، حتى تحوّلت بعد إعلان الاســـتقلال إلى مشـــكلة ذات طابع دولي بدخول فرنســـا في حرب معها، فهل ســـتصمد الدولة الناشئة أمام التحالفات المحليّة والإقليمية والدولية ضدها؟! أم ستعود إلى حضن مالي، لتبدأ صراعاً من جديد؟!

(١) عمار ولد سيد محمد البريوشي: قضية أزواد.. جذور المشكلة وآفاق الحل، ٤ فبراير ٢٠١٢م، انظر:
·-CA·----·--http://www.alakhbar.info/22261
FF·--FF.html
·-A·---·--FA.html-alakhbar.info/27466

(٢) محمد الأمين الواعر: مرجع سابق.

(٣) أحمد ولد محمد المصطفى، مرجع سابق.

(٤) أحمد عبد الدايم محمد حسين: فرنسا وحرب أزواد، جريدة المصريون، السنة الثانية، العدد ٤٢٧، الأحد ٣٠ يناير ٢٠١٣م، ص ٨.

الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي

سيدي المختار محمد الصالح ديالو *

نهوضاً بواجب النصح ورأب الصدع، وتحقيقاً للتضامن الإسلامي والتعايش السّلمي بين سكّان المنطقة، رأينا كتابة هذه السطور عن الأبعاد التاريخية والفكرية للأزمة الحاليّة التي تعيشها دولة مالي في مناطقها الشماليّة.

ذلك لأن معرفة الجذور التاريخية لأزمة مّا، ومعرفة الأفكار والتصوّرات التي تحرّك أطرافها، تساهم بفاعلية في تحقيق إصلاح ذات البين بين الأطراف المتنازعة، وحلّ الأزمة بشكل ناجع بإذن الله تعالى؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره.

وسيدور هذا الموضوع حول سكان شمال مالي قديماً وحديثاً، واسم هذه المنطقة التاريخي، ومحرّك هذه الأزمات في مالي، والأفكار والتصوّرات الباعثة للقوم إلى هذه التحرّكات، والتصوّر المستقبلي لواقع المنطقة وواجب أبنائها.

أولاً: من هم سكان شمال مالي قديماً وحديثاً؟ وما اسم هذه المنطقة التاريخي؟:

الحقيقة؛ أنه لم تكن ثمّة حاجة لطرح مثل هذا السؤال لولا ما نشهده ونسمعه في الآونة الأخيرة من بعض أبناء هذه المنطقة من تصريحات تصطدم مع الحقيقة التاريخية للمنطقة وواقعها الحالي، حيث يدّعي هؤلاء أن المنطقة اسمها «أزواد»، وأنها ملك الطوارق وإرثهم، وأن معركتهم هي لاسترداد حقّهم التاريخي بكامله[1].

والحقيقة: أن شمال مالي الحالية – كما هو معلوم من كتب التاريخ والواقع المعاصر – هو موطن قبائل الصنغاي، وهم قبائل سودانية سكنت ضفاف نهر النيجر على امتداد كبير، ولأمد يعود إلى فترة ما قبل التاريخ الميلادي، فقد ذكر السّعدي ما ملخصه: أنهم موجودون منذ وقت بعيد جداً، منذ زمن الفراعنة، وأن بعض سحرة فرعون أتوا من الصنغاي، وكان تأسيس المملكة الأولى على يد رجلين من اليمن نزلا عند الصنغاي، واختلطوا بهم فتناسلوا وتكاثروا، إلا أن تاريخ مجيء هذين الرجلين ليس معروفاً بدقة[2].

وتذكر الروايات التاريخية: أن قبيلة «لمطة» البربرية تاقت نفسها إلى إحداث تغيير في نظام حياتها الرتيبة داخل الصحراء، وذلك بالتوجّه بعيداً نحو الجنوب، واستمرت في مسيرتها وترحالها متوغلة في المناطق وفيرة المراعي، إلى أن وجدت نفسها في النهاية على ضفاف نهر النيجر اليسرى[3].

وهذه الروايات لا تذكر بدقة متى توجّه البربر نحو الجنوب ليصلوا إلى ضفاف النهر.

والذي لا يختلف فيه المؤرّخون أن هذه المناطق ليست بموطن أصلي للطوارق وإنما هاجروا إليها، تحت ظروف مختلفة، وفي فترات تاريخية مختلفة، يقول

(*) المدير العام لمعهد الأمل التقني المهني في باماكو، ومدرس الفقه المقارن في جامعة الساحل في باماكو مالي.

(١) انظر مثلاً مقال: الحق التاريخي الأول، المنشور بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م، والمقال منشور على هذا الرابط: http://ar.mnlamov.net/index.php/constants/37sn/48concepts.html

(٢) انظر التفاصيل في: تاريخ السودان، لعبد الرحمن بن عبد الله السّعدي، نشر المكتبة الأمريكية والشرقية، باريس ١٩٨١م، ص ٤.

(٣) انظر التفاصيل في كتاب: أسكيا الحاج محمد وإحياء مملكة الصنغاي الإسلامية، للدكتور منصور فاي، نشر كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، ط ١ - عام ١٩٩٧م، ص ١٥ - ١٧.

القشـــاط: «ولم يكن هذا - ويقصــد الصحراء الكبرى - موطــن الطوارق الأصلي، فلقــد تزحزح الطوارق من الشمال إلى الجنوب موغلين في الصحراء، إما هرباً من الجيوش التي كانت تهاجم الشمال (الرومان - الوندال - البرتغال - الإسبان - الفرنسيون)، وذلك هروباً بحريتهم، وإما اندفاعاً نحو إفريقيا لنشر الإسلام والاستيلاء على الممالك والســيطرة عليها»[1]، وهذا الكلام صريح على وجود ممالك للصنغاي قبــل مجيء الطوارق للصحراء، وقبل توجّههم نحو الجنوب الصحراوي.

وأما أصــل الطوارق والمــكان الذي نزحــوا منه؛ فالروايات في ذلك متضاربة بين كونهم من شمال إفريقيا وبين كونهم من المشــرق الإسلامي، وتحديداً من اليمن، وفي ذلك يقول القشــاط نقلاً عن غيره[2] قوله: «وبصفة عامة؛ فإن دراســة الروايات الشــعبية الطارقية، والواقع الجغرافي، وأسماء القبائل، والملامح البشرية، والعقليات القبلية، والعــادات المحلية لمختلــف القبائل الطارقية القاطنــة جنــوب الصحراء الكبــرى - النيجــر ومالي وبوركينافاسو -، تجعلنا نستشعر ونرجّح أن لهذه القبائل الطارقية علاقات تاريخية أوثق بثلاث مناطق من الشمال الإفريقي، وهي: ليبيا والمغرب الأقصى وموريتانيا»[3].

ويقول السّــعدي عــن الطوارق: «وهــم ظواعن في الصحــراء، رحّالة لا يطمئن بهم منــزل، ليس لهم مدينة يأوون إليها، ومراحلهم في الصحراء مســيرة شهرين ما بين بلاد السودان وبلاد الإسلام، وهم على دين الإسلام، واتباع السنّة، وهم يجاهدون السودان وصنهاجة، ويرفعون أنسابهم إلى حمير»[4].

هذه النقول تفيد أن الطوارق، في فترةٍ ما من فترات التاريخ، طمعوا في تمّلك الممالك القائمة وبسط سيادتهم عليها، الأمر الذي تمكّنوا منه بشــكل ملاحظ في القرن الحادي عشر في إطار دولة المرابطين.

وهل تمكّنوا من ذلك قبل هذا التاريخ في دولة الصنعاي؟ سؤال تأخذ الإجابة عنه حيزاً كبيراً؛ نظراً لاختلاف الكتّاب في أصول الأســرة الأولى التي حكمــت الصنغاي - أعني أســرة زا - هل هي من الســود أو البيض؟ بل في الأسرة الثانية، أســرة ســني أيضاً، والذي ليس حولــه جدال، أن الطوارق تمكّنوا في فترة من فترات التاريخ من حكم منطقة تمبكتو، بعد حكم إمبراطورية مالي لها، وهذا وارد في كتب التاريخ المعتمدة، وهو ما يُفهم من قصة أســكيا محمد مع قاضيه على تمبكتو (محمد بن عمر)، حيث استدعاه أسكيا محمد ذات مرة، لمّا كان قد وصل إلى ســمعه أن القاضي المذكور طرد بعض رســله بعد منعهم مــن القيام بمهامّهم في تمبكتو، وكان من ضمن أســئلة أسكيا للقاضي: «أرسلت رســلي في حوائجي، وأمرت بأمري في تمبكتو، فترد رسلي وتمنعهــم من تنفيذ أوامري! ألم تكــن تمبكتو في يوم تابعة لحاكم مالي؟... ألم يكن الطوارق سلاطين فيها»[5].

فهذا الكلام من الملك العادل أسكيا محمد تفيد أن الطوارق كانت لهم سلطنة في تمبكتو، وهذا أكّده السّعدي في تاريخه عندما تحدّث عن الملك ســني علي بير، حيث قال: «إن الطوارق تمكّنوا من انتزاع سيادة تمبكتو من مالي سنة ١٤٣٣م، وعيّنوا عليها حاكماً تابعاً لهم، وكان الحاكم ذكياً، أراد أن ينجو من زحف ســني علي، فكتب له خطاباً رقيقاً بالسلام والدعاء، وذكر فيه أن لا ضرورة لسني علي بــأن يزحف على تمبكتو؛ لأن حاكمهــا يعترف بالولاء له، وبأنه من جملة عياله، وقنع ســني علي بذلك، فلمّا توفي هــذا الحاكم (وهو محمد نض) وتولّــى ابنه عمر محمد نض، كتب لســني بعكس ما كتب أبوه، وهــدّد بأن القوة متوافرة عنده، ومن تعرض له رأى ما لديه من القوة، فقال سني علي لأصحابه: «شتّان ما بين عقل هذا الفتى وعقل أبيه»، وهاجم تمبكتو ســنة ١٤٦٨م، وكان ذلك من أسباب

(١) د. محمد سعيد القشاط: التوارق عرب الصحراء الكبرى، نشر مؤسّسة ذي قار، ط ٣ - عام ١٩٩٩م، ص ٢٢.

(٢) نقله عن محمد أحمد الشفيع، وهو من الكتّاب المعروفين، من طوارق النيجر، وهو من مشايخي، فقد درّسني في الجامعة الإسلامية بالنيجر مادة الفكر الإسلامي ومناهج الدعوة، وهو رجل خلوق ومحترم، يحب أبناء هذه المنطقة دون تمييز عنصري، وكان يدرّسنا في تلك الفترة طارقي آخر من طوارق النيجر، وهو القاسم البيهقي رحمه الله تعالى، الذي كان يدرّسنا مادة التاريخ، وقد أهدى إليّ خاصة بعض ما كتبه في تاريخ المنطقة قبل نشره في مجلة حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر. وكان الرجلان الطارقيان من أفاضل أساتذتنا بالنيجر، ويحظيان بحب جميع الطلبة لحسن سيرتهما، ونسأل الله تعالى أن يكثر من أمثالهما في أبناء المنطقة أسودهم وأبيضهم.

(٣) انظر التفاصيل في: التوارق عرب الصحراء، للقشاط، مصدر سابق، ص ٢٨ ، ٣١.

(٤) تاريخ السودان، للسّعدي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٥) أسكيا الحاج محمد، د. منصور فاي، مصدر سابق، ص ٩١ ، ٩٢، نقلاً عن تاريخ الفتاش لمحمود كعت.

ما أنزله بالمدينة الإسلامية من قسوة عيبت عليه»[1]، وبعد سرد تفاصيل هذه القصة في موسوعته يعقّب عليها الدكتور أحمد شلبي قائلاً: «وكان من الأجدر أن تُعاب على الحاكم الغر الذي تذكر الروايات أنه اضطرب عندما سمع بزحف سني علي عليه بين اللجوء إلى الطوارق أو الاستسلام للزاحف الكبير»[2].

كما أنه مما لا ريب فيه؛ أن هذه المناطق كلها ضُمّت لمملكة الصنغاي في عهد الملك أسكيا بجميع قبائلها، يقول القاسم البيهقي[3] رحمه الله: «ويعتبر تسنّم أسكيا محمد عرش الصنغاي بداية عهد انتظام المملكة وازدهارها واتساعها حتى شملت كل أراضي إمبراطورية مالي، فشرّقت واستولت على شمال نيجيريا حتى كانو، وعلى منطقة آيير، ووصلت إلى بلاد الماندنجو والفلان غرباً، ومواطن الطوارق شمالاً، فنالت من أسباب القوة والازدهار، فقد كانت - وإلى حين سقوطها - أكثر الممالك الإسلامية الكبرى في الغرب الإفريقي تطبعاً بمفاهيم الإسلام، وسجّل لها المؤرّخون اهتماماً كبيراً بنشر العلم وتشجيع التعليم، وازدهرت فيها الثقافة الإسلامية وانتشرت اللغة العربية، فصارت جميع المعارف تُدرس بها، كما أصبحت لغة رسمية في الدواوين، وكانت خطب الجمعة تُلقى بها ثم تليها ترجمة باللغة المحلية»[4].

ونستنتج من هذا السّرد التاريخي الوجيز الحقائق الآتية:

- أن سكان المنطقة الأصليين هم الصنغاي بقبائلهم المختلفة، وأن وجودهم في هذه المنطقة يعود لآلاف السنين قبل الميلاد.

- أن الطوارق هاجروا إلى هذه المناطق، وسكنوا مع أهلها، بعد البعثة النبوية بفترة، وكان لهم دور في نشر الإسلام والعلم بالمنطقة إلى جانب إخوانهم السودانيين والعرب، وكان تركّزهم في الصحراء أكثر منه على ضفاف النهر.

- وأن الطوارق قد حكموا منطقة تمبكتو مدة ٣٥ سنة، من عام ١٤٣٣م إلى العام ١٤٦٨م، أو ٤٠ سنة كما ذكر السّعدي، وكانت تمبكتو محكومة من قِبل مالي قبل ذلك، ثم من قبل الصنغاي بعد ذلك، ثم من قبل المغاربة بعد سقوط دولة الصنغاي.

- أن الشعوب كانت متكاملة متعاونة على إدارة شؤون المملكة، وخصوصاً في عصر الملك أسكيا محمد وسلالته، فقد انصهرت جميع القبائل في بوتقة الإسلام، السودانية منها والطارقية والعربية.

- وأن أبناء هذه المنطقة كانوا جميعاً يعتزّون بانتمائهم السوداني، أبيضهم وأسودهم، ومما يدلّ على ذلك عنوان كتاب التاريخ الذي كتبه العلامة عبد الرحمن السّعدي؛ حيث سمّاه «تاريخ السودان»، وهو يتناول تاريخ المنطقة بكاملها، واعتزاز «أحمد بابا» الشديد بهذه المنطقة وعلمائها السود والبيض؛ حيث تحدّث عن بعضهم في كتابه الجليل (نيل الابتهاج بتطريز الديباج)[5].

- وأن النزاعات التي كانت تحدث بين القبائل كانت سيادية، ولم يكن للعنصرية فيها دور، بدليل عدول الملك سني علي بير عن مهاجمة تمبكتو لمجرد رسالة تطمئنه بولاء المدينة وحاكمها لمملكته.

- وأن هذه المنطقة - أقصد شمال مالي التي تضم أقاليم تمبكتو وجاوو وكيدال - كان اسمها التاريخي هو: دولة الصنغاي، فمملكة الصنغاي، فإمبراطورية الصنغاي.

وأما الاسم الذي تتداوله وسائل الإعلام اليوم للتعبير عن المنطقة، وهي لفظة «أزواد»، والتي يسعى بعض إخواننا الطوارق وبعض العرب لإلصاقها بالمنطقة، فيُعد التعبير بها عن المنطقة تزويراً وتجنياً على الحقيقة التاريخية المكتوبة بأيدي المؤرّخين العرب والطوارق والغربيين قبل السودانيين أنفسهم.

ولم أعثر على كاتب أطلق كلمة «أزواد» على كامل

---

(١) تاريخ السودان، لعبد الرحمن السّعدي، مرجع سابق، باريس ١٩٨١م، ص ٦٤ ، ٦٥.

(٢) د. أحمد شلبي: تاريخ العالم الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٢ - عام ١٩٨٧م، ص ٢٦٤.

(٣) هو القاسم البيهقي الذي أشرت إليه عند حديثي عن محمد أحمد الشفيع، فهو من طوارق النيجر الطيبين.

(٤) القاسم البيهقي: بعض مراكز الإشعاع الإسلامي في إفريقيا جنوب الصحراء، موضوع منشور في حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد الثالث، ص ٤٠ ، ٤١.

(٥) لقد ترجم «أحمد بابا» في هذا الكتاب لشيخه السوداني محمد بغايوغو، وبالغ في وصفه وصلاحه، كما تحدّث عن علماء آخرين، يمكن الرجوع إلى حياتهم في الكتاب في التراجم رقم: ١٣٥، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٣٢٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٧٣٠،أ، ٧٣٦، ٧٤٦ وغيرها، وانظر: كذلك تاريخ السودان، للسّعدي، ص ١٦ - ٦٣.

شمال مالي؛ لأن هذا لا يوجد في مصدر تاريخي، ولذلك عندما تحدّث أستاذي محمد أحمد الشفيع (الطارقي) عن مناطق وجود الطوارق؛ ذكر من بينها: أزواغ في النيجر، وأزواد ومنحنى نهر النيجر في مالي، ثم قال: «وهي – يعني أزواد ومنحنى نهر النيجر – المناطق الواقعة في شمال جمهورية مالي الحالية (ولايات تمبكتو وجاوو وكيدال)»[1]، ولو كان التعبير عن هذه المنطقة كلها باسم «أزواد» يصح لما احتاج لعطف «ومنحنى نهر النيجر» على «أزواد»؛ لأن العطف يقتضي المغايرة.

ثانياً: من يحرّك هذه الأزمات في مالي؟:

إن ما يجري اليوم في مالي، وخصوصاً في شمالها، هي الرابعة من سلسلة فتن عرفتها الدولة في العقود الخمسة الماضية، كانت أولاها: تمرّد عام ١٩٦٣م، ثم تمرّد عام ١٩٩٠م، ثم تمرّد عام ٢٠٠٦م، ثم الفتنة الحالية التي انطلقت شرارتها الأولى في مدينة ميناكا يوم ١٧/٠١/٢٠١٢م.

فالتمرّد الأول (١٩٦٣م) قام به الطوارق، ويعبّرون عنه في كتاباتهم باسم «ثورة كيدال»، وأما الثاني (١٩٩٠م) فقامت به مجموعات من قبائل الطوارق ومعهم بعض العرب الماليين، تحت رايات مختلفة، قومية ودينية، وكان أشمل من غيره، والتمرّد الثالث (٢٠٠٦م) قام به أيضاً بعض الطوارق، ولم يكن شاملاً، ولكن في كلّ هذه الفتن أو التمرّدات لم يتمكن المتمرّدون من السيطرة على مدينة من مدن الشمال، وإنما كان هدفهم الجوهري إنهاك الحكومة المركزية لإرغامها على التفاوض معهم من أجل تحقيق بعض المطالب التي سنتحدث عنها في الفقرة التالية.

وأما التمرّد الحالي؛ فبالرغم من أنه ليس شاملاً؛ فإنه يعد الأخطر لسببين:

١ – أن من مطالب قادة هذا التمرّد فصل شمال مالي عن الدولة.

٢ – أن المتمرّدين سيطروا عسكرياً على جميع هذه المنطقة بمساعدة جماعات إسلامية متشدّدة محلية وخارجية.

فما حقيقة الذين يقفون خلف الأزمة الحالية في مالي؟

يقف خلف الأزمة الحالية جبهتان أساسيتان بهدفين عريضين متناقضين، وهما:

الأولى: الحركة الوطنية لتحرير أزواد:

وهي حركة علمانية مسلّحة وسياسية، تتألف من بعض طوارق مالي[2]، وهم الذين أشعلوا في الحقيقة فتيل الأزمة الحالية بمهاجمة مدينة ميناكا التابعة لإقليم جاوو يوم ١٧ يناير ٢٠١٢م، ومطلبهم الأساسي الذي لا يقبل التفاوض – حسب تصريحهم الأول – فصل المناطق الشمالية عن بقية الدولة، وتأسيس دولة قومية للطوارق بها باسم «جمهورية أزواد»، والإشكالية الكبيرة التي تواجه هذا المطلب أنه غير واقعي لأسباب؛ أهمها: أن الطوارق ليسوا متفقين عليه.

ثم إن الطوارق لا يمثّلون في شمال مالي إلا ١١٪ من بين السكان، والبقية سودانيون من الصنغاي والفلان والرماة والعرب وغيرهم، ممن لا يوافقون بتاتاً على هذا المطلب، وهذا ما انتبه له القوم أخيراً، يقول أحد كتّاب الطوارق الشباب: «ومما زاد التعقيد محليّاً أن المنطقة لا يقطنها الطوارق فحسب، بل فيها السنغاي، والفلانيون، والعرب، وغالبية الإثنيات هذه لا ترغب في الاستقلال، ولا يريحها أن تكون في ظلّ دولة طارقية الحكم!»[3].

الثانية: جماعة أنصار الدين وحلفاؤها:

وهي حركة إسلامية طارقية بشكل أساسي، تهدف إلى تطبيق الشريعة بما فيها الحدود في جميع أرض مالي، وقد تحالفت الجماعة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حتى مع جماعة بوكو حرام النيجيرية، وهي

---

(١) محمد أحمد شفيع: العلاقات العريقة بين مناطق الشمال الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا في مجال الثقافة العربية، مقال منشور في مجلة حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، عدد ٣ – ١٩٩٧م، ص ٦١.

(٢) أقول: «من بعض طوارق مالي»؛ لأن كثيراً من الطوارق لم يقبلوا الانضمام لهذه الفتنة، بالرغم مما يلصقه بهم المتمرّدون من صفة الخيانة لأمّتهم، ويمارسون مهامّهم بثبات في المناطق الجنوبية، كما أن كثيراً ممن انضموا لهذا التمرّد انضموا إليه ليس قناعة به؛ ولكن خوفاً من أمرين: أحدهما: ألا يُوصفوا بالخيانة من قِبل المتمرّدين، والثاني: الخوف من أن يكونوا ضحايا لانتقام زملائهم السود الذين قد يتصرفون خارج القانون والضوابط العسكرية؛ لأنهم يرون كلّ هذه التمرّدات يقودها طوارق.

(٣) محمد أغ محمد: مقال بعنوان: محاولة تشخيص وحلّ للأزمة الأزوادية، منشور بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٢م، في وكالة أنباء أزواد، انظر: http://azawadpress.com/opinions/٥٠١٢٠١٢١٢٣١١٧١٨٣٥.html

كلها حركات إسلامية مسلحة، تتبنّى الفكر الجهادي ضد الحكومات الإسلامية التي لا تطبّق الشريعة في العقوبات.

وقد تعاونت الجماعات الإسلامية مع الحركة العلمانية الانفصالية لطرد القوات النظامية من الشمال، الأمر الذي تم لها بتاريخ ٢٠١٢/٤/١م بالسيطرة على مدينة تمبكتو، بعد سيطرتهم على جاوو وكيدال قبل ذلك.

وقام تعايش متوتّر بين الطرفين بعد ذلك، انتهى بمعركة جاوو الذي قتلت فيها الجماعات الإسلامية بعض مقاتلي الحركة الانفصالية، وطردوا قادتهم من المدينة التي كانوا أعلنوها عاصمة لدولتهم في شهر يونيو ٢٠١٢م.

وبهذا أصبح الإسلاميون منفردين بالسيطرة على المناطق الشمالية كلها، وأما الحركة الانفصالية فأصبح وجودها يقتصر على وسائل الإعلام فقط؛ حيث انضم مقاتلوها لأنصار الدين، أو لجؤوا للدول المجاورة، أو بقوا متخفين داخل مالي دون سلاح.

هذا هو الوضع الذي ظللنا عليه طيلة الأشهر السبعة الماضية؛ لوجود مساع محليّة ودولية كبيرة تُبذل لإنهاء الأزمة بالمفاوضات والطرق السلميّة منعاً لأي تدخّل أجنبي في دولة مالي الإسلامية.

ولكن الجميع فوجئوا بأن الحركات الإسلامية المتشدّدة التي تسيطر على المناطق الشمالية تهدّد دولة مالي بتوسيع عملياتها نحو الجنوب؛ بدعوى أن سلطات مالي غير جادة في المساعي السلميّة، وخصوصاً بعد استصدارها قانوناً من الأمم المتحدة لشرعنة التدخّل العسكري الأجنبي لتحرير المنطقة من سيطرة الجماعات المسلحة في حال إخفاق المساعي السلميّة.

وكان المجتمع الدولي قد وضع مهلة للمساعي السلميّة تمتد إلى شهر سبتمبر ٢٠١٣م، لكن القوة العسكرية هاجمت مدينة كونا في وسط البلاد وسيطرت عليها، تفادياً لأية مفاجأة مؤلمة قد تؤدي لانهيار الدولة بكاملها، أو على الأقل تكرار تجربة جاوو المؤلمة عندما سيطر عليها الطوارق يوم ٢٠١٢/٣/٣١م؛ حيث خربّوا الممتلكات العامة والخاصة، ونهبوا محتوياتها، وهكذا وجدنا أنفسنا في الوضع الحالي الذي ندعو الله أن ينهيه بما فيه خير العباد والبلاد.

ثالثاً: ما الأفكار والتصوّرات الباعثة للقوم إلى هذه التحرّكات؟

لقد علمنا أن الذين يقفون خلف الأزمة الحالية جهتان، هما: الطوارق علمانييهم وإسلامييهم، إضافة إلى جماعات إسلامية مسلحة أخرى من قبائل كثيرة؛ أهمّها العرب والفلاني والصنغاي.

وفيما يخص الإسلاميين فلن نطيل الحديث عن أفكارهم، بالرغم من أنهم هم الذين يسيطرون على الميدان هذه الأيام، وخلاصة ما نقوله عنهم أنهم جماعات إسلامية مسلحة، بعضهم ماليون، وخصوصاً في عناصر جماعة أنصار الدين، وبعضهم أجانب، وهم بعض عناصر حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وأكثر عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجميع عناصر بوكو حرام النيجيرية، جمعتهم فكرة الجهاد من أجل تطبيق الشريعة، على أن بعض عناصر هذه الجماعات معروفون بتورّطهم خلال العقد الأخير في خطف السيّاح الأجانب، لمبادلتهم بالمال، أو مقابل إطلاق سراح بعض عناصرهم المعتقلين.

وهذه الجماعات يوجد إجماع محلي ودولي بشأنها، وهو ضرورة إجراء مفاوضات لحلّ الخلاف سلميّاً مع المحليّة منها، وقد بدأت إجراءات الحلّ السلمي في كل من وغادوجو والجزائر ومالي مع قادة هذه الحركة، ولم توقفها إلا العمليات الأخيرة التي بدأت بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٣م الماضي.

وأما الأجنبية منها؛ فيرى الجميع وجوب مغادرتهم لدولة مالي فوراً دون شروط مسبقة، وعدم الجلوس معهم للتفاوض، حتى بقية الجماعات المسلّحة يرون وجوب خروج المسلّحين الأجانب فوراً، فقد جاء في البيان الختامي لما سُمّي باسم «الملتقى الأول لعلماء ومثقّفي أزواد» ما نصّه: «فلذا ارتأى من حضر من العلماء المجتمعين في ملتقى كيدال الأول لعلماء ومثقّفي أزواد: أن يجتمع الناس على مبايعة السيد الرئيس بلال أغ الشريف والياً للمسلمين في جميع أراضي «دولة أزواد»؛ على إقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية حسب تعاليم الكتاب والسنّة؛ على ضوء فهم السلف الصالح»(١)، كما أصدر المؤتمرون جملة من التوصيات المهمّة فيما يتعلق

---

(١) وهذا الكلام يفتقر إلى المصداقية، فحركة بلال أغ الشريف تؤكّد علمانيتها، وترفض إقامة دولة إسلامية، ويرفضون مجرد الجلوس على طاولة مفاوضات واحدة مع حركة أنصار الدين الإسلامية الطارقية، فهذا الكلام لا يعدو كونه من الآمال الطيبة لبعض من كتبوا البيان.

بالوحدة بين الأزواديين بما يخدم المصلحة العليا للوطن، ودعوا الجماعات المسلّحة الأجنبية للخروج باحترام من أزواد[١].

وأما الطائفة الكبيرة والمسؤولة في الحقيقة بشكل رئيس عن كلّ هذه الأزمات؛ فهي التي نريد أن نتعرف بشيء من التفصيل بعض أفكارها.

الحقيقة أنه عندما يقرأ الإنسان في الكتب التي يؤلّفها بعض إخواننا الطوارق في الآونة الأخيرة، وفي المقالات التي يكتبونها وينشرونها على مواقع الإنترنت، سواء في ذلك المواقع التابعة لهم أو المواقع الإخبارية والدعوية المفتوحة، يُقابل بأفكار تسمّم حتماً العلاقة بين الطوارق وإخوانهم في مالي، وهذه الأفكار هي التي تُبلور دائماً في شكل تمرّد وأعمال عنف.

ومن أهم هذه الأفكار:

١ - أن الطوارق ظُلموا وهُمّشوا، ومُورس ضدّهم التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والتهجير القسري[٢].

٢ - أن دولة مالي لم تهتم بالتنمية في مناطقنا، بل همّشتها، بينما اهتمّت كثيراً بالمناطق الجنوبية، وبذلت الأموال لتنميتها[٣].

٣ - أن الطوارق دعاة، وهم من قام بمقاومة الاستعمار والجهاد ضده بشجاعة كبيرة.

٤ - أن الصحراء ملك الطوارق، وهم سادتها، ومن ثم يجب تكوين الدولة الطارقية في الصحراء، وخصوصاً في المناطق التي يسكنها الطوارق.

٤ - أن دولة مالي دولة زنجية عنصرية ضد الطوارق، وجيشها بالنسبة للطوارق كالجزار للبهائم، يقتل الطوارق بسبب ودون سبب[٤].

٥ - أن الطوارق أكراد إفريقيا، وزّعهم الاستعمار على مجموعة من الدول، ويجب عليهم العمل على توحيد مناطقهم في دولة قومية واحدة تخصّهم، وبهذا الصدد يتساءل أحد كتّاب الطوارق: «لماذا كانت موريتانيا سبّاقة، بعد فرنسا والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، إلى رفض الاعتراف بالدولة الحلم، التي تشبه في معاناتها الدولة الكردية التي شتّتتها الدول، ورفضت بعضها حتى الاعتراف بحق الأكراد في التفكير بلغتهم، نفس الشيء يعاني منه الطوارق الذين وزّعوا على ٤ دول في المنطقة»[٥].

٦ - عدم شعور الطوارق بالانتماء لدولة مالي، يعبّر أحدهم عن هذا فيقول: «لم يشعر الأزواديون يوماً أنهم جزء من دولة مالي، ولا مالي شعرت يوماً أنها جزء من أزواد، وبالعكس كانا دائماً خطين متوازيين عرقياً اجتماعياً وتاريخياً»[٦].

هذه بعض الأفكار التي يروّج لها هذا التيار الانفصالي، ويسمّم بها العلاقات الإنسانية والدينية بين شعب مالي المسلم، ولكن الذي يجهله هؤلاء، أو يتجاهلونه، هو أن تاريخ هذه المنطقة حظي بتدوين وتوثيق كبيرين يجعلانه يستعصي على التحريف والتبديل.

ومن أسباب ذلك:

- المنطقة كما أسلفنا لم يكن اسمها ولو مرة «أزواد»، كما سبق أن ذكرنا في المحور الأول.

- ودعوى التهميش، لا أريد الخوض فيها؛ لما يكتنفها من الحساسيات، فالحقيقة أن سكان المنطقة يعانون مقارنة بمناطق مالي الجنوبية، ولكن الحقيقة أيضاً أن سبب هذه المعاناة بيئية أكثر من كونها سياسية، فمنطقة شمال مالي منطقة صحراوية لا تنتج مثل ما تنتجه المناطق الجنوبية من المحاصيل الزراعية.

- ومحاولة وصف الماليين بالظلم دعوى مغرضة عارية عن الصحة، بل يكذّبها الواقع والتاريخ، فالواقع يشهد أن الشعب المالي مسالم ومحب للآخر، وخصوصاً

(١) بيان الملتقى منشور على هذا الرابط: http://ar.mnlamov.net/index.php/thenews/20920120624092100.html

(٢) أحمد ناصر السوقي: مقال: جمهورية أزواد الديمقراطية والتحديات، منشور في: http://www.azawadpress.com/opinions/259q23.html

(٣) المقال السابق نفسه، لأحمد ناصر السوقي.

(٤) للاطلاع على مزيد من مثل هذه الأفكار؛ انظر كتاب: الرجال الزرق، الطوارق... الأسطورة والواقع، لعمر الأنصاري.

(٥) محمد نعمة عمر: مقال: لِمَ نحرم الرجال الزرق حقهم في تقرير المصير؟، منشور في: http://www.azawadpress.com/opinions/272qq34.html

(٦) امشاروق أكلي شكا: مقال: أزواد الحلم الذي أصبح حقيقة، منشور في: http://www.azawadpress.com/opinions/267q29.html

عندما يكون هذا الآخر عربياً أو طارقياً.

كما أن التاريخ يشهد ضد هذه الدعوى المضللة، ويكفي هنا أن نسوق كلاماً لابن خلدون الذي زار مالي في القرن الرابع عشر الميلادي؛ حيث يقول عن أهل مالي: «فمن أفعالهم الحسنة قلّة ظلمهم... ومنها شمول الأمن في بلادهم، فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم من سارق ولا غاصب... ومنها مواظبتهم للصلوات، وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقّهم التقصير في حفظ القرآن الكريم، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه»[1].

- وما يُذكر من الاضطهاد ليس عليه دليل، وإنما يقصد به ردّ فعل الدولة على أعمال التمرّد، والمدنيون الذين قد يروحون ضحايا لمثل هذه الأعمال المسلّحة حيثما وجدت، أما أن يقصد الشعب الطارقي بالقتل لمجرد هويته الطارقية فأمر بعيد الحدوث في مالي، وأنا من شمال مالي أعرف العلاقة المتميزة التي تربطنا بالطوارق، والاحترام البالغ الذي نكنّه لهم.

- والاعتزاز بمقاومة الاستعمار ليس حكراً على قبيلة دون أخرى في مالي، فجميع قبائل مالي قاومت الاستعمار الفرنسي ببسالة، وقدّمت آلاف الشهداء في ذلك؛ بل إن الماليين الجنوبيين قاوموا الاستعمار مدة تزيد على عشر سنوات قبل أن يبدأ الشماليون بمقاومته، وفي هذا يقول القشاط: «وما أن وصل الفرنسيون في زحفهم إلى أرض الصحراء الكبرى، حيث يقيم الطوارق، حتى هبّوا مدافعين عن صحرائهم وعن دينهم، وخاضوا معارك مشرّفة ضد المستعمرين بسلاحهم البدائي، ولم يكونوا وحدهم في هذا الشرف، بل كان معهم الكثيرون من القبائل العربية في المنطقة، وغير العربية، كالهوسا والفلان والبامبارة وجرما والتبو والقرعان والشواة، وكانت هذه المجموعات يجمعها الدين المشترك والدفاع عنه»[2].

- أما أن هذه المناطق تختلف عن دولة مالي، وأنها لم تخضع لها قط، فدعوى عجيبة يردها التاريخ؛ إذ المعلوم أن مالي هي التي كانت تحكم تمبكتو قبل الطوارق والصنغاي، وأن أحد سلاطين مالي بنى في تمبكتو المساجد، واستقدم إليها العلماء، ووفّر لمكتباتها الكتب النافعة والنادرة، كما سبقت الإشارة إليه، وكما يقول المؤرّخ السنغالي منصور فاي رحمه الله: «وكان السبب في وصول مدينة تمبكتو وغيرها من مدن مالي إلى هذه المكانة؛ هو عناية هذا السلطان - يقصد منسا كانكو موسى - بشأن العلم والعلماء، فمن المعلوم أنه استقدم عدداً كبيراً من العلماء إلى بلاده، خاصة من القاهرة والمغرب والأندلس، حتى قام بالتدريس في جامعة تمبكتو فقهاء عصره من شتّى البلدان والأقطار... كما اشترى خلال رحلة حجّه المشهورة عن طريق القاهرة عدداً كبيراً من الكتب لكي يستفيد منها أهل بلاده، فامتلأت البلاد بالكتب وبالعلماء من السودانيين وغيرهم، واشتهرت مدينتا تومبوكتو وجاوو على وجه الخصوص لكونهما مركزين للدين والتجارة فضلاً عن الشهرة العلمية؛ حيث عاش العلماء في أمن ورفاهية تحت رعاية سلطان البلاد»[3].

والآثار الإسلامية الموجودة في تمبكتو وجاو وجني وغيرها، والتي نعتز بها اليوم، هي من إنجاز الملوك السودانيين، وبخاصة الملك المالي كانكو موسى، وملك الصنغاي أسكيا الحاج محمد.

- وأما كون الطوارق موزعين على أربع دول كالأكراد، فهذه الحقيقة المرّة لا يعانيها الطوارق والأكراد فقط، وإنما هي ظاهرة تعانيها جميع الشعوب التي كانت مستعمرة، وتجاوز الآثار السلبية لهذا التوزّع العرقي تحتاج إلى ممارسات حضارية واعية، لا تقضي على العلاقات البشرية والدينية، ولا تصطدم بثوابت الدين الإسلامي.

رابعاً: التصوّر المستقبلي لواقع المنطقة وواجب أبنائها:

بالنسبة للمسلمين الإسلاميين؛ فستؤثر تجاوزاتهم حتماً في وضع الدعاة والنشاطات الدعوية في مالي، فسيكون الدعاة الصالحون محلّ مساءلة وغرضاً أمنياً في الدولة إلى وقت لا يعلم مداه إلا الله، كما أن فعلهم هو الذي أعطى الغرب مسوّغاً للتدخّل العسكري في مالي المسلمة المسالمة.

وأما الفكر الانفصالي العنصري وما يبطنه؛ فنقول بشأنه: إن هذا التفكير الذي يروّج له بعض إخواننا

(1) القاسم البيهقي: بعض مراكز الإشعاع الإسلامي في إفريقيا جنوب الصحراء...، مصدر سابق، ص ٣٩.

(2) التوارق عرب الصحراء، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(3) د. منصور فاي: الملامح الحضارية...، مصدر سابق، ص ٢٧، ود. منصور فاي متخصّص في تاريخ السودان، وله كتابان قيّمان فيه، وكان أستاذنا في التاريخ في الجامعة الإسلامية بالنيجر، رحمه الله رحمة واسعة.

الطوارق، وبدأ يجد صدى لـدى بعض إخواننا العرب، وخصوصاً في موريتانيا المجاورة، ينذر بمستقبل مجهول لهذه المنطقة.

ولهذا أذكّر الغيورين الصادقين من أبناء مالي بشكل عام، وأبناء شمال مالي بشكل خاص، بما يأتي:

- أن سكان هذه المنطقة كانوا يعيشون في ظلّ الإسلام كالجسد الواحد، يتعاونون على تقدّم الدولة ونشر الدين الإسلامي ولغة القرآن الكريم، فكان ملك مالي كانكو موسى يجلب العلماء وكتب العلم لجميع مراكز الدولة، وعلى رأسها مركز تمبكتو.

- وكان الملك أسكيا محمد، وسلالته من بعده، يخدمون أهل العلم في هذه المنطقة، ويقلدونهم المناصب الدينية دون اعتبار عرقي، بل إن أسكيا محمد بنى بيتاً في مكة خلال رحلة حجّه، وجعله للحجاج السودانيين.

- نعم كنّا متّحدين، ولم يفرقنا إلا هذا الاستعمار الغربي البغيض، ولله! درّ شيخنا محمد أحمد الشفيع حيث يقول: «لقد خلق الإسلام وحضارتُه من منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى والجزء الأكبر من السودان الغربي، وجزء من السودان الأوسط الواقعين جنوب الصحراء الكبرى، منطقة حضارية، متشابهة القسمات الثقافية، ومتشابكة العلاقات البشرية والدينية والسياسية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة... وقد استمرت تلك العلاقات الإنسانية العريقة التي حقّقها الإسلام حتى جاء الاستعمار الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، فاستولى على هذه المناطق، وعمل على القضاء على تلك العلاقات الحضارية العريقة»[1].

ويقول أيضاً: «وقد أحدث الاستعمار الغربي منذ احتلاله لتلك المناطق انقطاعاً خطراً في العلاقة بين سكان هذه المناطق؛ مما أدى إلى فترة ارتباك حضاري خلال فترة الاحتلال الأوروبي»[2]، فهل نكون نافخي كير هذه الفتنة الطائفية التي خلفها الاستعمار بيننا، والتي تدلّ على ضيق الأفق والتقوقع على النفس.

- أن هذا الأسلوب الذي سلكه بعض إخواننا الطوارق لا يخدم مصلحة أحد منّا، والأمة الطارقية هي التي تتضرر قبل غيرها بتبنّي هذا النهج، فواجبنا نحن المسلمين نبذ الطائفية والعنصرية، والاتجاه نحو أسباب ترسيخ التعايش السلمي بين شعوب مالي فيما بينها، وبين شعوب مالي وبقية شعوب العالم.

- أدعو المثقفين في هذه الدولة، وبخاصة العلماء منهم، أن ينهضوا من غفوتهم التي طالت، ويهبوا للإسهام الفعّال في نهضة بلادهم، بالالتفاف حول الحقّ ونصرته، ودحض التخلّف والرجعية بكل أساليبهما، ونشر الإسلام الوسط المعتدل الذي بلّغه رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، فنحن أمة وسط، وأي تشدّد وتطرّف في ديننا يعطي عدوّنا - وهو أقوى منّا بجميع المقاييس المادية - ذريعة لضربنا استناداً لقوانينهم التي ألبسوها صفة عالمية، فالحكمة الحكمة أيها الإخوة!

- أن هذه المنطقة هي اليوم شمال مالي وحسب، وأي محاولة أخرى لفصلها وتأسيس دولة قومية بها لجنس واحد من سكّانها يُعد مطلباً عنصرياً وإثارة لفتنة ضحاياها الأول هم سكان هذه المناطق قبل بقية الدولة، ولو تبنّت جميع القبائل مثل هذه الفكرة لأصبحت الدنيا كلها براكين من الفتن تغلي؛ لأن جميع القبائل قام الاستعمار بتجزئتها فعلاً بين عدة دول، فواجبنا هو البحث عن حلّ يمنع هذا التجزؤ من أن يكون حاجزاً بيننا، يمزقنا ويحول دون تكاملنا وتواصلنا.

- أن المسلم ينبغي له أن يتأسف على هذه الحدود المصطنعة بين الدول الإسلامية، ويعمل جهده حتى لا تكون سبباً لإضعاف الأمة الإسلامية؛ إذ الواجب على كلّ مسلم غيور اليوم هو العمل على تحقيق الوحدة الفكرية التي ستنتهي بالوحدة الترابية بين المسلمين، وهذا يعني أن نكون ممن يتصفون بسعة الأفق في التفكير والطرح.

- التحاور التحاور يا أبناء مالي! إن الذي يمزقنا اليوم هو عدم الحوار، فقد صيّرنا هذه الحدود الوهمية حواجز فولاذية تقف دون التحامنا وتبادلنا للآراء.

اللهمّ! أبرم لهذه الأمة أمر رشد، يُعز فيه أهل الطاعة، ويُذلّ فيه أهل المعصية، ويُؤمر فيه بالمعروف، ويُنهى فيه عن المنكر، ويُحكم فيه بكتابك، اللهم آمين!

---

(١) محمد أحمد شفيع: العلاقات العريقة بين مناطق الشمال الإفريقي...، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٤.

النزاع المسلّح في مالي

الشيخ إبراهيم كونتاو *

الأحـداث الدمويـة الناشـئة فـي مالي بين الدولـة والجماعات المسـلّحة، العلمانيـة منهـا والإسـلامية، والتي نتج عنها تدخّل عسكريّ (فرنسـي إفريقي)، أحدثت خلافاً كبيراً ومواقف متباينة في أوسـاط العالم الإسلامي، لكونها قضية تمسّ الإسـلام، ولعواقبها الجسيمة على الإسـلام والمسلمين والدعوة بصفة عامة.

ومن أسـباب هـذه المواقف المتباينة عـدم الإلمام التـام بجذور الأزمة، والتي ينبغي لجميع الأطراف الوقوف عندها، ودراسـة ما يمكن أن يُسـهم فـي توضيح بعض القضايا، وهو ما يساعد على اتخاذ موقف رشيد.

كما ينبغي لنا السـعي إلى تجـاوز الموقف التنظيري المبني على التأييد أو الاسـتنكار، اللذيْن يقل نفعهما في الوقـت الراهن، حيث البنادق تعمل فـي الميدان، فننتقل من التنظير إلى العمل المفيد، عسـى أن ننفع المسلمين، ونُسهم في تحقيق مصالح العباد والبلاد، بدلاً من أن نترك الساحة لغيرنا يعمل ونحن نشاهد، ونستنكر ونندّد أو نؤيّد.

نبذة عن مالي:

مالي دولة إسـلامية قديمة، حكمتها ممالك إسلامية متعاقبـة، مثل: مملكـة مالي، ومملكة سـونغاي، ومملكة ماسينا.

وحين جاء الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر إلى البـلاد اصطدم بمقاومة إسـلامية قوية، ومواجهات مسـلحة من الشعب، قادها علماء الدين، انتهت باستشهاد عدد كبير منهم في مواجهات مسلحة، وتمّ تهجير عدد كبير منهم وإبعادهم عن أوطانهـم إلى داخل إفريقيا وخارجها، ولم يُعرف مصير عدد كبير منهم، وأخيراً تمكّن الفرنسيون من السيطرة على المنطقة عام ١٨٩٥م.

وفي عام ١٩٠٤م تحوّل اسم المستعمرة إلى «السودان الفرنسـي»، وصارت جزءاً من «إفريقيا الغربية الفرنسية»، ثم مُنح «السودان الفرنسـي» مرتبة «الولاية» في «الاتحاد الفرنسي» في عام ١٩٤٦م.

أصبح «السـودان الفرنسي» جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسـية عام ١٩٥٨م، وفي السـنة التالية اتحد «السـودان الفرنسي» والسنغال ليكوّنا «اتحاد مالي الفيدرالي»، وكان قائد مالي موديبو كيتا رئيساً لذلك الاتحاد، ولكن سـرعان ما انهار الاتحاد في ٢٢ أغسطس عام ١٩٦٠م، ثم نال «السـودان الفرنسـي» استقلاله التام باسم «جمهورية مالي» بتاريخ ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٠م.

شهد تاريخ مالي الحديث بعد الاستقلال حركات تمرد عرقية قوية منذ عام ١٩٦٢م، وجدت أكثر من أربع حملات مختلفـة بقيادة الطوارق الذين يدعو معظمهم إلى انفصال شمال مالي عن وسطها وجنوبها.

> **من هو المجاهد من الطرفين: الذي يحارب مع فرنسا أم الذي يُحارب ضدها!**

أبرز محطات التمرد:

في الفترة من ١٩٦٢م - ١٩٦٤م: كان أول تمرد للطوارق في مالي، قاده زعمـاء القبائل والوجهـاء التقليديون من الطوارق، بدأ هذا التمرد من منطقة كيدال، وعُرف باسـم «الفلاقة» (مصطلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين في أثناء احتلاله للجزائر وتونس)، وتعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكّن في نهاية المطاف من إخماد التمرد، وفرض حكم عسكري على المنطقة.

(*) مسؤول العلاقات الخارجية بالمجلس الإسلامي الأعلى في مالي.

ويرجــع الســبب الرئيس لهــذا التمــرد - في نظر المتمردين - إلى تســليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون إقليم شمال مالي الســلطة للعسكريين الماليين، الذين تصرفوا بدورهم تصرّف المحتل في الشؤون العامة والخاصة لسكان شمال مالي.

وفي عام ١٩٨٨م: تأسســت الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وتُعد أول تنظيم سياســي للطوارق الماليين، ومهّدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيماً، وصولاً إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية ٢٠١١م.

وفي عام ١٩٩٠م: اندلع تمرد ثان بهجوم من المسلحين الطوارق في منطقة ميناكا، وســعى الرئيس موسى تراوري - رئيــس الدولــة وقتذاك - إلــى احتواء التمــرد، وبحث حلٍّ جذري للمشــكلة عبر منح منطقة كيدال (في الشمال الشــرقي) حكماً ذاتياً أوســع، وهو ما ســاعد بالفعل في تخفيف الصراع، لكن بعض المناوشات العسكرية استمرت.

وفي عام ١٩٩١م: تم توقيع اتفاق في تمنراست (جنوب الجزائر)، في محاولة مــن الدولة لإنهاء التمرد، ولكنه مع الأســف لم يؤدّ إلى نتائج ملموســة، تركّز هذا الاتفاق في اللامركزية في شــمالي البلاد، واستيعاب مقاتلي الطوارق في الوظائف العمومية، بما فيها الأمنية، ولم يمنع كلّ ذلك استمرار الاضطرابات في بعض أجزاء من شمالي البلاد.

وفــي عــام ١٩٩٢م: وقّعت حكومة مالــي والفصائل الطوارقيــة ميثاقاً وطنيــاً، نصّ علــى اللامركزية، ودمج الطوارق في مؤسّســات الدولة العســكرية والمدنية، بعدد يقارب ٣ آلاف شخص، وعلى تنمية الشمال، بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة.

وفــي عام ١٩٩٦م: تم توقيع اتفاق ســلام في تمبكتو بالشــمال، وســلّم المســلحون الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح، وتم في هذه المناســبة - رسمياً - حلّ الجماعات الطوارقية المقاتلة.

وفــي عــام ٢٠٠٦م: حدث تمــرد جديــد للطوارق في الشــمال، حيث شــنّ مقاتلو حركــة «تحالف ٢٣ مايو الديمقراطي من أجل التغيير»، وهي حركة جديدة، هجمات على حاميات عسكرية في كيدال وميناكا، وانتهى التمرد في العام نفسه بتوقيع اتفاق ســلام في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي، ونصّ على اســتعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال.

وفي العام نفســه شارك القذافي في احتفال (المولد النبوي) في مدينة تمبكتو، واتُّهــم فيها عبر أطراف مالية بدعــم حركات التمرد الطوارقية، وقد صرّح بذلك حســن فغاغــا (الذي كان نائباً في البرلمان المالي) وأحد قيادات حركة التمرد في شــمال مالي، حيث قال: «لقد تدرّبنا عند القذافي، وقال لنــا أن نقوم بالثورة في مالي والنيجر ضد الحكومــات، الطوارق في مالــي والنيجر مجموعة واحدة، عنــد الصراع فــي مالي بيــن الطــوارق والحكومة؛ على الطوارق في النيجر مساعدتهم، وكذلك العكس»[1].

وفي عام ٢٠٠٧م: وقع تمرّد متزامن للطوارق في كيدال بشــمال شــرقي البلاد مع آخر في أغاديز بشمال النيجر اســتمر حتى ٢٠٠٩م، نفّذ التمردان تحالف للمتمردين من البلدين؛ رفضاً منهم لاتفاق الســلام بالجزائر الموقّع في العام الســابق، وتخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين.

فــي عام ٢٠٠٩م: نجحت القــوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشــمال، وفي العام نفسه جرى في كيدال توقيع اتفاق ســلام بوســاطة ليبية، ينهي التمــرد الذي بــدأ عام ٢٠٠٧م، نصّ الاتفاق على تســليم المتمردين أســلحتهم للحكومة، وتضمن تفاهمات جديدة بشــأن دمجهم في القوات المســلحة، بيد أن قســماً من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية.

وبين عامي ٢٠١١م - ٢٠١٣م: ترك مئات العســكريين والمدنيين (من الطوارق) وظائفهــم في الحكومة بطريقة غير شرعية، وذهبوا لمساندة القذافي الذي يعتبر زعيمهم أو الداعــم الرئيس لهم، وهو ما يؤكــد تورط القذافي في القضية، وقد أسفر سقوط نظام القذافي عن عودة الآلاف من الطوارق المقاتلين في جيش القذافي إلى شمال مالي،

(١) مادي إبراهيم كانتي: الأزمة السياسية في مالي، دراسات آفاق إفريقية، ص١١٠.

مدججين بأسلحتهم الثقيلة، وتعاملت معهم الدولة بوصفهم مواطنين ماليين عادوا إلى بلدهم، لكنّهم كوّنوا نواة التمرد الجديد الساري، والذي يهدف إلى إقامة دولة علمانية للطوارق، وهو ما أدى إلى تأسيس «الحركة الوطنية لتحرير أزواد»، في نهاية ٢٠١١م، التي تعد نفسها ضمن الحركات العلمانية.

في ١٧ يناير ٢٠١٢م: بدأت «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» وحركة أخرى بإشعال نار الحرب ضد الحكومة على مدن تساليت وأغليه وكوميناكا، بشمال شرق البلاد قرب حدود الجزائر، استمرت لمدة أسابيع، وهو ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين إلى الجزائر.

وقد قامت الدولة بحق الدفاع عن سيادتها وعن مواطنيها ضد هؤلاء المتمردين، حيث رأت الدولة أنهم لا يريدون السّلم أبداً، وبعدما عدتهم بالأمس من مواطنيها عندما فشلوا في الحرب في ليبيا، وكانت الدولة ترى أن شوكتهم انكسرت أو ضعفت، خصوصاً بعد مقتل القذافي وقائدهم إبراهيم باهانغا، وقّعت معهم اتفاقية تقضي باحترامهم قوانين الدولة وعدم التعرض للسّلم العام، ولكنهم أعلنوا خلاف ذلك، وبدؤوا مجدداً الهجوم على الدولة.

استمر الوضع يزداد سوءاً في الشمال، فاستغلت بعض الحركات الإسلامية التي تعتبر جزءاً من «تنظيم القاعدة» الفرصة، كجماعة أنصار الدين بزعامة إياد أغغالي، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وجماعات متفرقة مسلّحة، مثل بوكو حرام وغيرها، وهو ما أدّى إلى إضفاء الصبغة الإسلامية على القضية، عبر دعواتهم إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة.

قامت بعض الحملات في العاصمة باماكو بمطالبة الرئيس - آنذاك - أمادو توري بإعطاء العناية الكبيرة للوضع في الشمال، بعد محاولاته معهم ودعوته لهم إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، وهو ما أدى إلى انقلاب عسكري على حكمه بقيادة النقيب أمادو سانوغو في ٢٢ مارس ٢٠١٢م.

وهذا ما أدخل البلاد في فوضى وصراع بين العسكريين والسياسيين، فاستغل المسلّحون المتمردون ذلك الوضع وسيطروا في غضون أيام على مدن كيدال وتمبكتو وغاو، كبرى مدن الشمال، وتمركزت كل حركة في مدينة من المدن الثلاثة، وقد ارتكبوا جميعاً - على تفاوت - جرائم طالت النفوس والأعراض والأموال والممتلكات!

في ٦ أبريل ٢٠١٢م: تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أنّ شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، وأن إعلان الاستقلال يسري في الحال، ورفضت دول الجوار وغيرها هذا الإعلان على الفور، بينما ردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية؛ تحسباً لتدخل عسكري لمواجهة هؤلاء المتمردين في شمالي مالي.

وبقيت الأوضاع في تغيّر مستمر، فبينما بدأت الدولة الجديدة في وضع لبناتها الأولية على أراضٍ غير شرعية، كانت الدولة في مالي في أوضاع سياسية مزعزعة، إلى أن استقر الوضع بحكومة انتقالية وتلبية طلبات للعسكريين بقيادة الانقلابيين.

سعت الدولة المالية بعد ذلك إلى دعوة الجماعات إلى السّلم والمفاوضات عبر قنوات عديدة دولية ومحلية، وقام المجلس الإسلامي الأعلى في مالي بدور بارز في ذلك، وكان مرتباً لمفاوضات ١٠ يناير ٢٠١٣م أن تكون واحدة من بين هذه المفاوضات لإنهاء الحرب وجلب السلام، ولكن أحداث يوم الأربعاء ٩ يناير (أي قبل يوم فقط من تاريخ المفاوضات المرتقبة) حالت دون ذلك، حيث أعلنت الجماعات الحرب على الدولة، واحتلوا مدينة كونا، وأعلنوا بأنهم سيصلّون يوم الجمعة ١١ إلى موبتي (يعني محتلين لها)، حيث توجد بها أكبر قاعدة عسكرية بما فيها الأسلحة التي وفّرها الجيش المالي، مما أدى بحكومة مالي إلى تقديم طلب فوري لحكومة فرنسا وغيرها بالتدخل الفوري، فاستعادت القوات المالية بمساندة فرنسا وقوى غرب إفريقية أخرى بلدة كونا، وبلدة جبالي المحتلة بعد كونا، والقريبة جداً إلى سيقو قلب مالي.

إذا نظرنا إلى هذه التمردات كلها؛ نجد أن الحكومة

سعت إلى التفاوض وتوقيع اتفاقيات ترضي الطرفين حقناً للدماء.

وقـد أدت الاتفاقية قبل الأخيرة إلــى انضمام جنود الحركة الانفصالية إلى صفوف الجيش بالرتب التي جاؤوا بها، ومنح بعض المدنيين منهم مناصب عليا في الحكومة، كل ذلك بسبب السعي إلى الابتعاد عن الفتنة والفرقة، وقد أدى ذلك أيضاً إلى اســتغلال الجماعات للوضع استغلالاً ســيئاً للغاية، فجعلوا شــمال مالي مركزاً للمختطفين في الصحراء الكبرى، ما أســاء إلى ســمعة مالــي وتصنيفها بوصفهــا دولة مســاندة للإرهاب الدولــي، ومعقلاً لنقل المخدّرات، ومعقلاً للجماعات المسلّحة للهجوم على الدول المجــاورة، واتخذت الدول المجاورة ذلــك ذريعة لضرب شمال مالي، مثلما فعلت موريتانيا وغيرها.

أما الاتفاقية الأخيرة في عــام ١٩٩١م، وهي اتفاقية الجزائر، فينصّ أحد بنودها على إبعاد جنود مالي عن تلك المساحة الواسعة التي يقطنها الشعب الطارقي.

وبالنظر فيما سبق نلاحظ ما يأتي:

– أنّ كلّ هــذه الحركات كانت انفصالية بحتة، لم تناد ولو للحظة بدولة إســلامية، بل كانــت كلها تنصّ على أن الدولة علمانية ليس لها علاقة بالدين في عمل الحكومة.

– أنّ المجموعة التي اتُّهمت باختطاف السياح، وتدبير حركة المخدّرات في شــمال مالي، هي نفســها التي تقود الحركة الأخيرة.

– أنّ زعيم الحركــة الأخيرة (إياد أغغالي) قاد معظم هذه الحركات، ما عدا حركة عام ١٩٦٣م، حيث كان صغيراً حين ذاك، ولم يرد في جميع مطالبها مطلب إســلامي إلا في التمرد الأخير.

– أنّ (إياد) بعد هذه الاتفاقيات تولّى بعض المناصب العليا، وعيّن بعض الوزراء باسمه، وتمتع بحقوق غير عادية للحصــول على بعض المناصب الرفيعــة أو التعيين فيها، وأُغدقــت عليه أموال طائلة، وانضمّ إلى الحكومة لمحاربة بعض الفصائل الانفصالية.

– عندما رأت الدولة ضم كلّ الفصائل إلى الاتفاقات؛ نشبت خلافات فيما بينهم بسبب مواقف بعضهم من بعض؛ فــأدى ذلك إلى رجوع بعضهم مرة أخــرى للتمرد لمّا رأوا أنه يصعب انســجامهم لوجود الخلافات فيما بينهم، وعلى رأسهم (إياد أغغالي)، مع بقاء مجموعة كبيرة مع الدولة لم تؤيد الانفصال عن الدولة، وهم يتولون مناصب عالية، منهم نائب رئيس البرلمان، ورئيــس المجلس الأعلى للتجمعات المحلية، ورئيس الوزراء السابق إلى عهد قريب، وبعض من النواب والوزراء وكبار المســؤولين، وهم كثيرون، بالإضافة إلى عدد كبير منهم فــي الأجهزة الأمنية بمختلف فروعها وقياداتها.

– انضم إلــى الحركة الانفصاليــة الأخيرة عدد من النواب والوزراء ومســؤولين عن الجيــش وحكّام الولايات الذيــن تركوا مناصبهم فراراً إلى الصحراء على حين غفلة مــن الدولة، ومنهم نائب رئيس جماعة أنصار الدين عباس (الغبّاس) أغانتيلا الذي انشــق فــي ٢٤/١/٢٠١٣م، وقاد جماعة جديدة باسم الحركة الإسلامية بأزواد، بعد الهزيمة في كونا.

أكثر ما يحتاج إليه الوضع الآن هو الرجوع إلى الحوار البنّاء بين الطرفين

– أنّ ســكان المنطقــة حوالي ١,٣٠٠٠٠٠ نســمة، يشــكّلون أقل من ٩٪ من مجموعة سكان مالي، وقد أعطي الطــوارق منهم عناية كبيــرة من الدولة، ففي الســنوات العشــرين الماضية تولّى ٤ منهم رئاســة الوزراء، وهو ما يعــادل حوالي ٥٠٪ من مجموع رؤســاء الــوزراء في تلك الفتــرة، وعددهم يزيد على ٨ وزراء من مجموع الوزراء في الحكومة الحالية، بنســبة لا تقــل عن ٢٥٪ من مجموع ٣٠ وزيراً في الحكومة الحالية، ويوجد فيها وزيران من العرب، وهما التعليم العالــي والتدريب، وثلاثة وزراء من الطوارق، وهي الثقافة، والشباب والرياضة، والأسرة والمرأة والطفل، كل ذلك من أجل القضاء على التمرّد ودعوى تهميشهم، وإلاّ فإنّ تعيين الوزراء لا يتمّ في مالي حسب الانتماء القبلي.

- أنّ السكان الآخرين في الشمال، وهم الغالبيّة لم يطلبوا الانفصال بدعوى التهميش، بل ينادون بالبقاء مع الدولة، بالإضافة إلى العدد الكبير من الطوارق والعرب أنفسهم الذين لا يريدون الانفصال، الأمر الذي يعني أنّ أكثر من ٨٥٪ من سكان الشمال لا يريدون الانفصال، فتعيينهم في المناصب العليا في الحكومات المختلفة، بأعداد أكثر من نسبة تمثيلهم في الشعب وباستمرار، دليل على عدم التهميش، بالإضافة إلى أنهم هم الذين تولّوا إدارة المؤسسات الكبرى لتنمية الشمال في فترات مختلفة.

وفي خضم هذه الظروف الحرجة، وفي الوقت الذي كان الشعب المالي يطلب بإلحاح من الحكومة التوقف عن المفاوضات؛ نظراً لكثرة الاتفاقيات وعدم جدواها، جاء الهجوم على الجيش المالي في كيدال بتاريخ ١٧/١/٢٠١٢م وفي أغلهوق بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٢م، ووقع فيه قتل شنيع للجنود الماليين، تم معظمه بالذبح، مما أحدث غضباً شديداً لدى الشعب، وأدى إلى تطوّر كبير في موقف الشعب من رئيس الجمهورية، حيث اتهمته الجماهير بالتواطؤ مع المتمردين لكثرة حرصه على التفاوض وتجنّب القتال، وهو ما أدى إلى سقوطه ٢٢/٣/٢٠١٢م، وذلك بعد خروج عدد كبير من النسوة اللائي قُتل أزواجهن أو جُرحوا في هجوم تلك الحركات على الجيش وبعض مدن الشمال قرب حدود الجزائر، حيث قمن بالتظاهر، وباتهامه بأنّ عدم إفساحه المجالَ للحرب هو الذي أدّى إلى هذه المأساة.

وبعد الانقلاب، وانقسام الشعب والجيش إلى فريقين مؤيد ومعارض، سقط ما يقدّر بثلثي مساحة البلاد بأيدي الجماعات المختلفة في الساحة، وهي:

أولاً: الانفصالية: كحركة أزواد MNLA التي تدّعي العلمانية لكسب وُدّ الغرب ودعمه السياسي والإعلامي والمالي.

وثانياً: الجماعات الإسلامية الثلاثة، وهي:

١ - جماعة أنصار الدين بقيادة إياد أغغالي، وغالبيتهم طوارق ماليّون.

٢ - جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وغالبية زعمائها غرباء من الجزائر وموريتانيا وبعض الدول العربية والإسلامية، مع انضمام بعض الشباب الماليين إليهم.

٣ - جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي، وغالبيتهم غرباء عن البلاد.

وتم ظهور جماعة جديدة بعد أحداث ١٠/١/٢٠١٣م مع التدخل الفرنسي، في تاريخ ١/١٤ باسم «الحركة الإسلامية الأزوادية» بقيادة عباس (الغبّاس) أغانتيلا، وهو الشخص الثاني في أنصار الدين وممثلها في المفاوضات التي كانت قد بدأت في بوركينافاسو.

وقد تقاسمت هذه الجماعات مناطق النفوذ والسيطرة، بحيث يكون ثقل كلّ مجموعة في منطقة، فتركزت حركة الجهاد في غاو، وأنصار الدين في كيدال، والقاعدة في تمبكتو، مع وجود الحركة الانفصالية في هذه المناطق جميعها جنباً إلى جنب، يرفرف العلَمان على المباني في كلّ هذه المناطق، هذا في المدن، أما في القرى فكان لكلٍّ مكان يحتله.

ومع تطور الأحداث؛ حدث خلاف بين جماعة الجهاد والحركة الانفصالية في غاو، فتقاتلوا، ممّا أن أدّى إلى طرد الحركة الانفصالية منها، ثم لاحقتهم جماعة الجهاد في كل المناطق، مما أدّى إلى طردهم جميعاً من معظم المناطق الشمالية.

ومع الأحداث؛ كانت هناك ضغوط وأصوات تنادي بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من الداخل والخارج، فتم عقد اتفاق بين أنصار الدين والانفصالية لتوحيد المطالب، وذلك بضغط فرنسي إفريقي، تعهدت خلالها كلتا الجماعتين بنبذ العنف لحلّ المشكلة والجلوس إلى طاولة المفاوضات، وقد تمت جولات أولية في الجزائر، وفي بوركينافاسو - الدولة الوسيطة رسمياً للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) -، انتهى ذلك إلى جلسة أولية بين الطرفين، دولة مالي وكلّ من أنصار الدين والانفصالية، تم خلالها الاتفاق على تاريخ ١٠/١/٢٠١٣م موعداً للجلسة الفعلية، وقبل ذلك بأيام قليلة أعلنت أنصار الدين رجوعها عن التزامها بنبذ العنف بدعوى أنّ دولة مالي غير جادة.

وفي تاريخ ٨/١/٢٠١٣م زار وزير خارجية دولة

الوسيط مالي، وقابل مسؤولين في الدولة، وزار قادة أنصار الدين، وأعلن الاتفاق على تأجيل تاريخ ٢٠١٣/١/١٠م كيوم جلسة التفاوض إلى تاريخ ٢٠١٣/١/٢٠م باتفاق الطرفين، وأدى ذلك إلى اطمئنان الجميع.

وبينما الناس في هذه الحالة، وقبل هذا التاريخ ٢٠١٣/١/١٠م، وهو التاريخ الأول لجلسة المفاوضات، إذا بجماعة أنصار الدين تعلن أنّها باتفاق مع جميع الفصائل الإسلامية سيطرت على مدينة كونّا الاستراتيجية التي لا تبعد عن سيفاري (حيث يوجد أكبر قاعدة عسكرية في مالي بعد كاتي) إلا بمقدار (٥٥ كم)، وتعد الحصن الوحيد الباقي بالحدود الشمالية، وسقوطها يعني انهيار الدولة، فأصبحت كونّا محتلة، وهذا الهجوم الأخير أعطى الضوء الأخضر للقوى الخارجية الإفريقيّة وغيرها للتدخل باتفاق الجميع، وأعطى هذا التدخل فرصة دولية وشعبية قوية لتدخّل فرنسا.

ولا شك في أنّ هذا الموقف الذي اضطُر إليه الشعب لا يرضى به غيور على هذا الدين، وعلى وطنه واستقلاليّته، بل تحترق القلوب عندما يرون أن مسلمين يلتقيان بسيفيهما، فكيف إذا كان الأمر أسوأ من ذلك، وهو أن يتدخل غير المسلم لنصرة طرف ضد الآخر!

تنبيهات مهمة:

يلاحظ من خلال الأحداث الآتي:

- أنّ من شكاوى الانفصالية: الإهمال، والتهميش، والعصبية العرقية.

- أن عدد سكان الشمال ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، في مساحة تصل إلى ٧٠٠ ألف كيلومترمربع.

- صعوبة المنطقة وصحراويتها وتباعدها.

- قلة نسبة سكان المنطقة إلى المناطق الأخرى، فهي لا تتجاوز ٩٪ من السكان، في مساحة تزيد على ٦٠٪ من المساحة الكلية لمالي.

- قلة الطوارق بالنسبة إلى سكان المنطقة، فهم أقل من الربع ١/٤، وبالنسبة إلى سكان الدولة عامة في حدود ٢٪ فقط.

- أن القول بالتهميش انفرد به بعض الطوارق فقط، وهم الذين حملوا السلاح لتحقيق مآربهم الخاصّة، مع أن الجميع في منطقة واحدة، ومع العلم أنّ بعض مناطق الشمال متخلّفة، وهذا راجع إلى صعوبة الصحراء، وقلة السكان، مع قلة موارد البلاد.

- أن هذا المطلب قديم جداً، وهو منذ الاستقلال، وعدم وجود مطلب بتطبيق الشريعة فيها قديماً.

- وجود مطالب إسلامية في المرحلة الأخيرة بسبب الاحتكاك مع جماعة إسلامية.

- الخلط الكبير بين مطلب الدولة الإسلامية والانفصال المعتمد على العلمانية لدى زعيم أنصار الدين، والذي يصعب الجمع بينهما، وهذا يكشف في الحقيقة أنّ الجماعتين متناقضتان.

- أن أغلب أعضاء الجماعات الداعية إلى تطبيق الشريعة مغتربون في الدولة ومطاردون في بلدانهم.

- غياب الوعي الإسلامي الكبير لدى الطوارق، والحاجة إلى ذلك.

- أن الذي ساهم في إحباط كل محاولات الحوار، ودفع الأحداث نحو التدخل الخارجي، هم الجماعات أنفسها بمختلف اتجاهاتها.

- أبرز الفروق بين المطالب هو أنّ الانفصالية تريد دولة علمانية منفصلة عن مالي، والآخرون يريدون دولة واحدة إسلامية.

- انتشار النهب والفوضى وانتهاك الأعراض في بدايات السيطرة على شمال مالي.

- نزوح حوالي نصف سكان شمال مالي إلى جنوبها وإلى الدول المجاورة.

- ظهور جماعة إسلامية جديدة في تاريخ ٢٠١٣/١/٢٤م في اليوم ١٣ من انطلاق الحرب الأخيرة، وهي «الحركة الإسلامية للأزواد»، وهي تخالف الجماعة الأولى التي دعت إلى نبذ العنف، وإن كانت قادتها من كبار أعضاء الحركة الأولى وقادتها.

- بيان الجماعة الأخيرة باستعدادها للدخول في الحرب مع الدولة وفرنسا لمحاربة الطرف الآخر.

- التقلّب السريع وتلوّن الجماعات كلّما هبّت رياح

مغايرة؛ مما يجعل تحديد أهدافهم صعباً.

تساؤل مهم:

إن استعداد الجماعة الإسلامية الجديدة، التي يتزعمها نائب الرئيس السابق لجماعة أنصار الدين، لمحاربة الجماعات الأخرى، وعلى رأسها جماعة أنصار الدين، مع الدولة وفرنسا، يثير الدهشة والتساؤل: من هو المجاهد من الطرفين؛ الذي يحارب مع فرنسا أم الذي يُحارب ضدها؟

دور المجلس الإسلامي الأعلى[1]:

منذ بداية الأحداث حدّد المجلس الإسلامي الأعلى بعض المواقف التي يمكن أن تكون قاعدة الانطلاق لإيجاد حلّ سلمي للأزمة، ومنها:

- أن معظم الموجودين من الجماعات المختلفة المسلحة ينادي بتطبيق الإسلام.

- المجلس الإسلامي الأعلى الممثل والناطق باسم الإسلام والمسلمين في مالي.

- تعاون الجماعات الإسلامية، وبخاصة أنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد في بداية الأزمة بالحكمة، ومع المجلس بصفة خاصة، وذلك بالآتي:

- تسليم (١٦١) أسيراً عسكرياً من الجنود الماليين إلى المجلس لتسليمهم للدولة.

- فتح قنوات الإغاثة الإنسانية إلى شمال مالي عن طريق المجلس.

رأى المجلس في هذه المواقف فرصاً إيجابية للدعوة إلى التفاوض، فنادى بوجوب المفاوضات والجلوس إلى طاولة الحوار، بهدف الوصول إلى حلّ سلمي يحقن دماء المواطنين وغيرهم.

وقد تم إعلان ذلك بقوة لدى الحكومة والشعب، وكلّ أطراف النزاع، بل سافر وفد من المجلس إلى الخارج، وخصوصاً إلى الوسيط الدولي بليزكومباوري رئيس بوركينافاسو، كما تم الالتقاء بكل من وزير خارجيته، ورئيس جمهورية مالي، ووزرائه المعنيين، وقائد الانقلاب، ومسؤولين من المجتمع المدني والعسكري، وزعماء الطوائف، وأئمة المسلمين وعلمائهم، وتجمعات النصارى من كاثوليك وبروتستانت.

من المهم أن تتدخل الجهات الإسلامية بوصفها وسيطاً في الصراع، لا بوصفها طرفاً فيه

كما بعث المجلس وفداً إلى مدينة غاو برئاسة رئيس المجلس الأعلى الإمام محمود ديكو، ومشاركة الشيخ إبراهيم كونتاو مسؤول العلاقات الخارجية بالمجلس، وأعضاء آخرين من المجلس؛ لمقابلة قادة الجماعات الإسلامية لتأكيد هذا الأمر، والتنبيه على أهمية عدم إعطاء فرصة للتدخل الخارجي في البلاد، وقام الوفد بإجراء اتصالات كثيرة مع قادتهم للغرض نفسه، ولم يترك المجلس باباً إلا طرقه في الداخل والخارج لحقن دماء المسلمين في مالي، وإنقاذ الموقف، لكنّ هذه الجهود لم تأت بنتيجة تمنع الحرب وتحقن الدماء حتى الآن.

توصيات ومقترحات عملية للخروج من الأزمة:

نظراً إلى أن الإسلام هو دين المسلمين في العالم، وهو الدين الذي يسعى إلى توطيد العلاقة الإسلامية بين أفراد هذا الشعب بناءً على التزامهم بتعاليمه الحنيفة، فهذا يوجب على كلّ الجهات الإسلامية العالمية، تحقيقاً لهذا المبدأ، القيام بكلّ ما بوسعها للوقوف ضد هذه الخسارة التي تحدث في مالي من تقطيع لروابط الأخوة الإسلامية، وإزهاق للأنفس.

وسعياً لتحقيق هذا الغرض نقترح الآتي:

يرى معظم الماليين أن بلدهم احتل لقرابة سنة كاملة ولم يشاهدوا تدخلاً إسلامياً، ولم ترتفع أصوات الدول

(١) المجلس الإسلامي الأعلى: هو أعلى هيئة للمسلمين في البلاد، تم إنشاؤه في يناير ٢٠٠٢م، لتنسيق الشؤون الدينية للمجتمع المسلم، والإشراف على المساجد، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحالي في مالي هو الشيخ محمود ديكو (قراءات إفريقية).

والهيئات الإسلامية لنجدتهم، ولم يرضهم الموقف، فأي مساندة للمحتل في نظرهم في هذا الظرف سيعدّونها معاداة لهم، ويؤكد هذا ظهور علم فرنسا في أماكن كثيرة بمالي، في الشوارع، وعلى السيارات والمباني، تستوي في ذلك المدن والقرى، وهذا مع غياب الحلّ الإسلامي لقضية يرون أنّ طرفي النزاع فيها مسلمان.

ومن ثم؛ فأيّ هزيمة للجيش المالي والدولة على يد الجماعات المسلحة ستكون نكبة كبيرة للعمل الإسلامي ولمالي والدول المجاورة، والأمر الذي يحتم المبادرة بالتدخل الإسلامي للبحث عن حلول يكون المسلمون أبطالها!

إن أكثر ما يحتاج إليه الوضع الآن هو الرجوع إلى الحوار البنّاء بين الطرفين، وليس تأجيجه بالدعوى إلى الجهاد الذي يكون المقتول فيه من الطرفين هو شعب مالي المسلم، وهو أمر خطير، حيث سيؤدي إلى تدمير البلاد والعباد في أرض مالي باسم مواجهة الغزو الصليبي، فكل قنبلة ورصاصة من أي طرف ستكون على الشعب المالي، وحسبنا الصومال مثلاً، حيث قضوا عشرين سنة من القتال، وقُتل الآلاف من المسلمين، ولا رصاصة واحدة أُطلقت على العدو الغربي الذي أشعل نار الفتنة، فقد توقفت التنمية، وتشرّد الناس، ومات الذي نجا من القنابل بالجوع والتشرد، وهذا مثال لا حصر.

دور قادة الأمة الآن هو الدعوة إلى إيقاف الحرب من الطرفين، وتذكير الجهات الجهادية بتقوى الله، وحقن دماء المسلمين، وإلقاء السلاح، وعدم إتاحة الفرصة للأعداء لقتل المسلمين وتدمير البلاد.

وينبغي الضغط على الجهات الإسلامية العالمية، الرسمية منها وغير الرسمية، للقيام فوراً بهذا الواجب الذي قعدت عنه، مثل منظمة التعاون الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، والأزهر، واتحاد علماء المسلمين، واتحاد علماء إفريقيا، ورابطة علماء المسلمين وغيرها.

ومن المهم هنا أن تتدخل الجهات الإسلامية بوصفها وسيطاً في الصراع، لا بوصفها طرفاً فيه، حتى لا يؤثر ذلك في مصداقيتها، ويكون ذلك عائقاً في التأثير في الموقف، وخصوصاً أن بعض الماليين يرون في بعض الدول والهيئات الإسلامية سنداً ودعماً لهذه الحركات.

وعلى الدول كذلك، مثل دول الخليج وتركيا ودول المغرب العربي ومصر، والشخصيات المدنية المؤثرة فيها، القيام بالمبادرات العملية لإيقاف الحرب، والسعي إلى إيجاد مساعدات إنسانية عاجلة بوصفها واجهة إنسانية في هذا الصراع، وذلك باستغلال كلّ الفرص والعلاقات المتاحة.

والمجال مفتوح لجميع تلك الهيئات والدول والشخصيات للعمل مع المجلس الإسلامي واتحاد علماء إفريقيا للقيام بعمل مشترك، يساعد في إيجاد حلٍّ للنزاع، بلقاءات في مالي أو خارجها، للوقوف على بعض الحقائق، ومعرفة سبل العلاج، فالحكم على الشيء فرع من تصوّره.

ومن المهم كذلك إصدار بيان عاجل يدعو إلى ضبط النفس، وإيقاف الحرب، والكشف عن المتسبّب فيها، وضرورة الوقوف في وجهه بكلّ الوسائل الماديّة والمعنويّة، ويكون واضحاً في البيان أنّ الهدف هو حقن دماء الماليين الأبرياء تحقيقاً لمبدأ الأخوّة الإسلامية.

على أن يُقرن البيان بالشروط الآتية:

- وجوب القبول بالحلّ السلمي ونبذ العنف.
- وحدة التراث، وعدم السعي إلى تقسيمه بأيّ شكل.
- بيان استعداد تلك الجهات لتقديم كلّ ما في وسعها القيام به لهذا الغرض.
- أن تبدأ الجهات الإسلامية الممثلة للأمة - عاجلاً - في بحث المقترحات المذكورة وغيرها، ووضع آليات لتنفيذها.

وختاماً:

نقول إن المجلس الإسلامي الأعلى في مالي لديه صوت قوي في البلاد لدى الشعب والحكومة، وربما لدى الجماعات، يمكن استغلاله بشكل قوي لتأييد دور المبادرات الإسلامية.

التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبّباتها

السيد علي أبو فرحة *

لـم يكن تنامي الاهتمـام الدولي الراهــن بمنطقة السـاحل الإفريقي، والمرتبط بتصاعد نشـاطات الكيانات الموسـوم صلتها بالإسلام، إلا مظهراً آخـر يعكـس طبيعـة الاعتبـارات والمحدّدات المؤثّرة في اهتمام المجتمع الدولي، وعلى رأسـه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهما من القوى الكبرى.

هذه الاعتبارات والمحدّدات مرتبطة في الأساس بمصالح تلـك القوى الاسـتراتيجية والاقتصادية الحيويـة، وذلك دون اعتبار بدرجة أو أخـرى لمصالح التنمية ومتطلباتها في الدول الإفريقية موضوع الاهتمام.

ومن ثمّ رأينا أن الاهتمام الدولي بإفريقيا ينتقل من مرحلة التنافس الأمريكي السـوفييتي على مناطق النفوذ إبّان الحرب البـاردة، إلى مرحلـة جديدة تحت شـعار «مكافحة الإرهاب» وفقـاً للفهـم الغربي له، حيـث أضحى أحد أبعـاد مضمونه الواسـع الفضفاض تقزيم نشـاطات التنظيمات المنتمية لما بات يُعرف بالإسـلام الراديكالي في نطاق جغرافي واسـع من منطقة ساحل الصحراء الكبرى، وذلك لاعتبارات سياسية تارة، واقتصاديـة تارة، وإعلامية تارة أخرى، دون الإسـهام الواجب لتلك القوى الكبرى في معالجة القضايا الهيكلية والمشـكلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة المؤثّرة في مسـاعدة تلك البلدان على تلبية متطلبات شـعوبها في التنمية، والتي تُعد المسبّبات الرئيسة لحالة عدم الاستقرار المشهودة في العديد من البلدان الإفريقية.

وما ملف الأزمة في مالـي وتداعياتها الراهنة، والتي كان يراهـا بعض المراقبين قبل الانقلاب الأخيـر مثالاً يُحتذى به للديمقراطية الإفريقية، إلا تجسـيداً مكثّفـاً لتداخل مختلف مفردات المشهد الإفريقي وتعقّدها داخلياً وخارجياً، معبّرة عن سيناريو متكرر لواقع الدولة في إفريقيا.

فعلى الرغم مما شهدته مالي من استقرار سياسي بدرجة أو أخرى في الفترة السـابقة على انقـلاب ٢٢ مارس ٢٠٠٢م، فإنها لا تمثّل استثناءً عن أصل طبيعة مفردات المشهد الإفريقي المضطربة والهشّـة داخلياً وخارجياً، فقد اسـتقلت مالي مثل العديـد من الدول الإفريقيـة في عـام ١٩٦٠م، وتحديداً في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠م، عن الاسـتعمار الغربي، لترزح تحت عبء الديكتاتوريـة عدة عقود، وحتـى دخولها كغيرهـا من الدول الإفريقية في ذلك الوقت مرحلة التحوّل الشكلي لما بات يُعرف في الأدبيـات الغربية «الموجة الثالثة للديمقراطية» التي طالت إفريقيا مع مطلع التسـعينيات منتخبة ألفا كوناري رئيساً مدنياً عام ١٩٩٢م في أعقاب انقلاب عسـكري عام ١٩٩١م لولايتين، أعقبـه انتخاب أمادو توري قائد انقـلاب ١٩٩١م عام ٢٠٠٢م لولايتين، شهدت الأخيرة منهما انقلاب مارس ٢٠١٢م الذي قاده مجموعة من صغار العسـكريين، يقودهم النقيب أمادو سونجو الذي تلقّى تدريبات عسـكرية سـابقة في الولايـات المتحدة الأمريكية.

وهـو الانقلاب الذي جاء - ضمن أسـباب أخرى - على خلفية موقف صغار العسـكريين من إخفاق العمليات العسكرية التي يقودها الجيش المالي ضد انتفاضة الطوارق، وتذمّرهم - أي العسكريين - بشأن طريقة تعامل الرئيس «توري» مع الحركة الوطنيـة لتحرير أزواد في شـمالي البـلاد، ليتصاعد اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة في مالي عقب إعلان الطوارق استقلال شـمالي مالي، والذي أحدث زَخْماً محليّاً وإقليمياً ودولياً، مثل التدخل العسـكري الدولي المباشـر - إحدى صوره - مؤخراً، وهـو الزَّخْم الذي قد ينال من تطوّر مسـارات الأزمة ومآلاتها وتداعياتهـا على منطقة السـاحل الإفريقـي بالكامل، ويدفع بالعديد من القوى الدولية المعنية بمنطقة السـاحل والصحراء بمراجعة مواقفها، وترتيب أولوياتها في هذا الشأن(١).

وعليه؛ تسعى الدراسـة في هذا المقام إلى تتبع مسارات الأزمة الراهنة فـي مالي، والذي مثّل التدخّل الدولي فيها أحد تلك المسـارات المعتبرة والمؤثّرة، ومن ثمّ التداعيات التي قد

(*) باحث سياسي متخصص في الشؤون الإفريقية.

(١) السيد علي أبو فرحة: مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، مجلة قراءات إفريقية، (لندن: العدد الثالث عشر، رجب - رمضان ١٤٣٣هـ / يوليو - سبتمبر ٢٠١٢م)، ص ٤٤.

تختلف وفقاً لشكل تعاطي المجتمع الدولي والإقليمي مع الأزمة وطبيعته، وذلك من عدة محاور:

١ - الوقوف على مؤشرّات دولة مالي الأساسية وأرقامها، في محاولة لرسم خريطة المصالح الدولية والإقليمية بها، لاستجلاء حقيقة أسباب الاهتمام الدولي، والمسبّبات الدافعة لتدخّله في مالي، وما إن كانت أسباباً أمنية، أو اقتصادية، أو سياسية.

٢ - تتّبع مصالح الأطراف والقوى الكبرى والإقليمية في مالي، للوقوف على مساحات تداخل المصالح التي قد تؤثّر في احتمالات التأثير والتأثّر لتلك القوى، وطبيعة استجابتها للأزمة في مالي.

٣ - محاولة رسم مآلات وسيناريوهات تلك الأزمة وتداعياتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أولاً: دولة مالي.. أرقام تكشف واقع الأزمة:

تسعى الدراسة في هذا المقام إلى تقديم دولة مالي بالأرقام للوقوف على الأهمية النسبية لها إقليمياً، ودولياً، وبيان أي من مؤشرات الدولة يؤثّر في تعقيدات الوضع المحلي والإقليمي والدولي، وردود أفعاله، فجمهورية مالي - أو «السودان الفرنسي» كما كانت تُسمّى في السابق - تقبع بصفتها دولة حبيسة في عمق منطقة الصحراء الكبرى بالغرب الإفريقي، في نطاق جغرافي يبلغ ما يربو على مليون وربع المليون كيلومتر مربع، منها ما يدور حول ٢٠,٠٠٠ كم٢ من مياه الأنهار (نهر النيجر)، يمتد من جنوب الجزائر وشرقي موريتانيا والسنغال، إلى شمالي بوركينافاسو وكوت ديفوار وغينيا، وغربي النيجر، بإجمالي خطوط حدود تبلغ ٧,٢٤٣ كم، حيث تشترك مع الجزائر في ١,٣٧٦ كم، وبوركينافاسو ١,٠٠٠ كم، وغينيا ٨٥ كم، وكوت ديفوار ٥٣٢ كم، وموريتانيا ٢,٢٣٧ كم، والنيجر ٨٢١ كم، والسنغال ٤١٩ كم.

أما عن مواردها الطبيعية؛ فهي الذهب والفوسفات والملح واليورانيوم، والجرانيت، وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٣،٧٦٪، والأرض المستخدمة في المحاصيل الدائمة لا تتجاوز ٠،٠٣٪، وهي دولة عديمة الموارد البترولية.

أما تركيبتها الديموغرافية؛ فيبلغ عدد سكانها وفقاً لإحصاءات يوليو ٢٠١٢م حوالي ١٥,٤٩٤,٤٦٦ نسمة، بإجمالي ٤٧،٨٪ من السكان تحت سن ١٥ عاماً، و ٤٩،٢٪ بين ١٥ - ٦٤ عاماً، و ٣٪ فوق ٦٤ عاماً، بمعدل نمو سنوي للسكان ٣،٠٢٪.

وتتكون أعراقها - وفقاً للإحصاءات الغربية - من جماعات: الماند Mande بنسبة ٥٠٪، وتضم البمبارا والمالين والسنونيك Bambara، Malinke، Soninke، وجماعات البوول Peul بنسبة ١٧٪، والفولتاك Voltaic بنسبة ١٢٪، والسونغاي Songhai بنسبة ٦٪، والطوارق والمورو Tuareg and Moor بنسبة ١٠٪، وجماعات أخرى بنسبة ٥٪.

وتبلغ نسبة المسلمين ٩٠٪، والمسيحيين ١٪، بالإضافة إلى ٩٪ معتقدات محلية.

ولغتها الرسمية الفرنسية[1].

أما عن مقوّماتها المادية بوصفها دولة؛ فتتسم الخدمات الطبية فيها بالتدني بمعدل ٠،٥٧ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن، ومعدّلات عدوى للأمراض مرتفعة للغاية، وقدّر عدد مرضى الإيدز ٧٦،٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٩م.

ومعدّلات التنمية البشرية فيها متواضعة للغاية، فنسبة الأمية ٦٨،٩٪ - نسبة من هم فوق سنّ الخامسة عشرة ولا يستطيعون القراءة والكتابة -.

وتُعد مالي من ضمن خمسة وعشرين بلداً هي الأكثر فقراً في العالم، وتعتمد على استخراج الذهب وبعض الصادرات الزراعية، والمساعدات الاقتصادية الأجنبية، ويتركز النشاط الاقتصادي عامة في الجنوب المالي.

وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ١٧،٨٨ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ومتوسط نصيب الفرد منه ١,١٠٠ $ سنوياً، وإنفاق عسكري بنسبة ١،٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦م، بمعدّلات بطالة بلغت ٣٠٪ في عام ٢٠٠٤م، ومعدّلات فقر وصلت ٣٦،١٪[2].

يتضح من المؤشرات الرئيسة السابقة أن دولة مالي ليس بها من الملفات الاقتصادية أو المرتبطة بمقدّرات الدولة، وبخاصة ملف مصادر الطاقة (النفط والغاز)، ما يستلفت اهتماماً دولياً معتبراً لها كالعديد من دول إفريقيا، وبخاصة دولة الجوار الجزائر، ليصبح ما يُسمّى «ملف مكافحة الإرهاب في منطقة ساحل الصحراء الإفريقي» أحد الملفات المرشحة لتكون في بؤرة الاهتمام الدولي، والذي قد يكون ملف الاهتمام الوحيد بهذا البلد الإفريقي.

---

(١) صفحة البيانات الأساسية لدولة مالي من الموقع الإلكتروني لمكتبة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA عبر الرابط الآتي (٣٠/١١/٢٠١٢م):
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ml.html

(٢) من مؤشرات البنية الأساسية الرئيسة لجمهورية مالي الآتي: يبلغ عدد مستخدمي الهاتف الجوال ١٠.٨٢٢ مليون مواطن في عام ٢٠١١م، و ١٠٤.٧٠٠ مستخدم للتليفون الثابت، وعدد مستخدمي شبكة المعلومات الدولية (إنترنت) ٢٤٩.٨٠٠ مشترك عام ٢٠٠٩م، وعدد المطارات ٢١ مطاراً، و ٥٩٣ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، و ١٨.٩١٢ من الطرق البرية، منها ٣.٥٩٧ مرصوفة، و ١٥.٣١٥ غير مرصوفة، وفقاً لإحصاءات ٢٠٠٤م، (مصدر البيانات: مكتبة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA).

ثانياً: الاهتمام الدولي بأزمة مالي.. اهتمام مفاجئ ومتباين ومبتور:

وفقاً لمقوّمات دولة مالي المتواضعة؛ لم تسترع الدولة اهتماماً معتبراً من قبل المجتمع الدولي، كغيرها من البقاع الساخنة والغنية بمواردها الطبيعية في إفريقيا، على الرغم من عدم حداثة اللغط المثار حول تنامي تنظيمات باتت تُحسب بدرجة أو بأخرى على الإسلام الراديكالي في إفريقيا، في كل من الصومال ونيجيريا والجزائر والمغرب.

وأشهر ردود الأفعال الدولية لتنامي هذه التنظيمات تمثّل في تشكيل قيادة عسكرية أمريكية موحّدة للنطاق الجغرافي الإفريقي، تُعرف اختصاراً باسم «أفريكوم» - عام ٢٠٠٧م[١]، ومستقلة بذلك عن القيادة الأمريكية الأوروبية التي نشأت في كنفها سابقاً، ولديها حالياً شراكة عسكرية مع ما يزيد عن ٣٥ دولة من إجمالي ٥٤ دولة إفريقية[٢].

وقد تزامن إنشاء أفريكوم مع الإعلان في وسائل الإعلام بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٧م عن إنشاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي نسبت زعامته إلى «عبد المالك دروكدال (أبو مصعب عبد الودود)»، وهو الشخص الذي نُسب له أيضاً زعامته للجماعة السلفية للدعوة والقتال (الاسم السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ ٢٠٠٤م)، والذي نشأ في الأساس بالجزائر[٣].

وتداولت وسائل الإعلام ما نُسب للتنظيم بوصفه «إعلان التنظيم»، في خطاب ما بدا أنه المتحدّث باسمه «أبو عبيدة يوسف»، والموجّه إلى «شعوب وقادة دول الساحل والدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء»، والذي يعلن إعادة انتشار مقاتلي التنظيم وتمركزهم بشكل دائم في منطقة الساحل بوصفه جبهة جديدة في مواجهة الدول الكبرى، رداً على «الحرب الصليبية» التي تشنّها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عبر قاعدتها الدائمة «أفريكوم» من ناحية، والتدخّل العسكري الفرنسي في المنطقة.

لينهض ملف الاهتمام الغربي المتأثر بتنامي التنظيمات تحت شعار «مكافحة الإرهاب في إفريقيا»، ومنحه أولوية سابقة على غيره من الملفات ذات الزخم الإعلامي المعنية بإفريقيا، كالترويج للديمقراطية والتنمية، والمساعدة الإنسانية، ومكافحة الفقر.

وقد تبلور الاهتمام بملف تنامي التنظيمات، والتي باتت تُحسب غربياً على «الإسلام الراديكالي»، في بدايته تجاه أزمتين، هما: أزمة جماعة «شباب مجاهدي الصومالي»، و أزمة جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا، دون اعتبار لظرفية كل أزمة، متجاوزاً بذلك - الاهتمام الدولي بهما - مسبّباتهما، إلى الاهتمام بتداعياتهما المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما دفع القوى الدولية (فرنسا - والإقليمية - دول المغرب العربي والساحل الإفريقي) إلى المشاركة في البرنامج الأمريكي «تي أس سي تي آي» (مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء)، والتي تستهدف التصدي لتنامي مخاطر التهديد الإرهابي والجريمة المنظّمة في منطقة الساحل والصحراء، وذلك عبر إجراء مناورات عسكرية متعدّدة الجنسيات، تُعرف باسم «فينتلوك» بشكل دوري منذ عام ٢٠٠٥م[٤].

وهو الملف الذي سرعان ما أضيفت له أزمة مالي بعد انقلاب مارس ٢٠١٢م، لتتصدر نشاطات الجماعات الموسومة بالإسلامية في شمال مالي هذا الملف، بيد أن الاهتمام الدولي بملف أزمة مالي، وإن وُصف بالمفاجئ أو اللحظي، اهتمام متباين، لاختلاف مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه التعامل مع الأزمة من ناحية، ومبتور لتجاوزه مسبباتها إلى تداعياتها

---

(١) كانت فكرة «القيادة الإقليمية» جزءاً من استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية ذات المنظور الكوني للعلاقات الدولية، والتي رأت تقسيم المناطق الإقليمية المختلفة في كلّ بقاع العالم إلى قيادات عسكرية متعددة المهام، كالقيادة الأوروبية، والمركزية، وقيادة الباسيفيك، والقيادتين الشمالية والجنوبية، وكانت إفريقيا تقع بصفة عامة داخل نطاق مهام القيادة الأوروبية حتى أكتوبر ٢٠٠٨م، فيما عدا مصر وسيشل ودول القرن الإفريقي (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان)، والتي تتبع جميعها القيادة المركزية، وعدد من دول الساحل الشرقي الإفريقي على هيئة جزر تقع تحت السيطرة الفرنسية وقيادة الباسيفيك، وهي (جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وريونيون)، إلى أن تم تقسيم إفريقيا إلى خمس مناطق عسكرية تُجمل أقاليم القارة الخمسة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية الرئيسة لإفريقيا، وهي: اتحاد المغرب العربي، واتحاد شرق إفريقيا، والتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، والتجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا، وتجمع تنمية الجنوب الإفريقي.

(٢) محمد سليمان الزواوي: التواجد العسكري الأمريكي بإفريقيا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة البيان السعودية الصادرة من لندن بتاريخ ١/١٩/ ١٤٣٢هـ. عبر الموقع الإلكتروني الآتي (٢٠١٢/٩/١٩م):
http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=546

(٣) تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة، عبر الموقع الإلكتروني الآتي (٢٠١٢/١٠/٢٠م):
http://www.aljazeera.net/news/4d6e-9dd4- -5846 -pages/7e9ce3a6d2acf976b3be

(٤) آن جيوديشيللي: فرنسا والقاعدة بالساحل، تقرير منشور على شبكة الجزيرة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧م، ومتاح عبر الرابط الآتي (٢٠١٢/١٢/١م):
http://www.aljazeera.net/analysis/463b-b68e-c96d8355c953-6ea3-pages/959df4e0

ونتائجها من ناحية أخرى.

بدا المجتمع الدولي تجاه تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مالي متفقاً على هدف وحيد، يستهدف جانباً واحداً من جوانب الأزمة في مالي، ويدور حول ضرورة النيل من سطوة الجماعات التي باتت محسوبة على الإسلام في شمال مالي، ومحاولة القضاء عليها، بيد أن أعضاء المجتمع الدولي والإقليمي باتوا مختلفين حول كيفية تحقيق هذا الهدف بدرجة أو بأخرى.

ويمكن التمييز في مواقف المجتمع الدولي والإقليمي من التعامل مع الأزمة بين ثلاث مجموعات كبرى، تضم الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، أول تلك المجموعات: الداعمة للتدخل العسكري، وثانيها: المناهضة أو المُرجئه له، وثالثها: غير الحاسمة لدعم التدخّل من عدمه.

موقف مجموعة الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية (الداعمة للتدخل العسكري):

الموقف الفرنسي:

الموقف الفرنسي من المواقف الأساسية في شأن الأزمة بشمال مالي، وذلك لعدد من الاعتبارات:

١ - الروابط التقليدية والمستمرة بين فرنسا ومالي.

٢ - السعي الفرنسي الدؤوب لتفادي نشر قوات أجنبية (أمريكية) في المنطقة، عبر احتمالات تشييد «أفريكوم» قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الساحل، بما قد ينال من المصالح الفرنسية بها.

٣ - ترجيح عدد من المراقبين لغياب واضح للدور الفرنسي في دعم انقلاب ٢٢ مارس ٢٠١٢م، الذي قاده النقيب أمادو سونجو الذي تلقّى تدريبات عسكرية سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهى به حكم الرئيس أمادو توماني توري، مع تزايد حدّة التوترات قبل الانتخابات الرئاسية التي كانت ستجرى في أبريل ٢٠١٢م، حيث إن الأسباب الرئيسة الدافعة للانقلاب داخلية في الأساس.

انطلقت فرنسا، في نظرتها لتصاعد نفوذ الجماعات المسلّحة في منطقة الساحل قبل انقلاب مالي ٢٠١٢م، من ضرورة تمايز الدور الفرنسي (المعتبر والتقليدي للاعتبارات سالفة الذكر) عن غيره من الأدوار في تلك المنطقة، وبخاصة الدور الأمريكي المستند أصلاً إلى عصا «مكافحة الإرهاب» في تعاطيه مع العديد من قضايا سياسته الخارجية الراهنة.

وعليه؛ تبنّت فرنسا استراتيجية التعاون الأمني «الليّن»، المعتمدة في الأساس على أولوية تقديم الدعم اللوجيستي، وتوفير معدّات الاتصالات، وتدريب الوحدات المحلية، وهي الاستراتيجية التي يرى بعض المراقبين قصورها عن مواجهة حالات الاعتداء المتزايدة على المصالح الفرنسية بتلك المنطقة؛ من خطف رهائن وتهديد المصالح الاقتصادية[1].

الموقف الأوروبي:

وعليه؛ دفعت أحداث شمال مالي بالفاعل الفرنسي إلى مراجعة استراتيجيتها تجاه تلك المنطقة عبر بلورة موقف مبكر داعم لخيار التدخل العسكري، لإعادة ترتيب الأوضاع في شمال مالي، بيد أن موقفها ذلك لا يتبنّى تدخلاً منفرداً (كحالة كوت ديفوار سابقاً)، الذي تتحمل فيه فرنسا عبء المواجهة الأكبر[2]، وإنما تسعى لإشراك الأوروبيين في العملية عبر منتظمهم الرسمي (الاتحاد الأوروبي)، والذي أعلن في وقت سابق عن دراسته لإمكانية إرسال حوالي مائتي عسكري إلى مالي، وذلك لتدريب جيشها على ما يُسمّيه «استعادة شمالي البلاد» في إطار دعم أوروبي، يدور حول تدريب الجيش المالي وإعادة هيكلته دون التورّط المباشر في أعمال القتال[3].

موقف الإيكواس (الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا):

يعد الموقف الفرنسي هو المحرك للأدوار الأصيلة للفاعلين في الجوار الإقليمي المعنيين بهذا الملف، كالجزائر ومجموعة دول الإيكواس، وهم الفاعلون المشغولون ابتداءً بحزمة مثقلة من مشكلاتهم الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم - أي الإيكواس - قد لا يختلفون في ضرورة التدخّل المباشر في مالي لعدد من الاعتبارات؛ قد تختلف في أوزانها النسبية من حيث الأهمية، وهي:

١- محاولة محاصرة مسبّبات عدم الاستقرار في مالي، والحيلولة دون انتقالها إلى دول الجوار الهشّة أصلاً.

٢ - محاولة امتصاص تنامي نفوذ، واحتمالات تأييد، أو التعاطف مع كيانات غير رسمية تتجاوز حدود تلك الدول، وتمارس دوراً قد يتجاوز في تأثيره الأدوار الرسمية لحكومات تلك الدول، وخصوصاً في مسألة تنظيم المجتمعات المحلية، وفرض النظام والقانون، كحالة المحاكم الشرعية في بعض أرجاء الصومال في وقت سابق.

٣ - الاستفادة من احتمالات الدعم المالي الغربي المنتظر ومساعداته الاقتصادية لمواجهة نفوذ تلك الكيانات في الصحراء الكبرى، وهو الدعم الذي يمثّل سند استمرار عدد

---

(١) انظر: موقع الجزيرة نت (٢٠١٢/١٢/١م): http://www.aljazeera.net/news/pages/ed124842-bed6-4c05-b10d-e5c57e1490d4

(٢) انظر: موقع الجزيرة نت (٢٠١٢/١٢/٧م): http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-9c10-4dff-4ca1-43f9-b67e--8f31-90508837/122741d17432a20a483f7353

(٣) آن جيوديشيللي، مرجع سابق.

من الحكومات الإفريقية في إدارة بلادها المثقلة ابتداءً بالديون والفقر.

٤ - رابـع تلك الاعتبارات قد يتمثّل في محاولة إحباط أي محاولات لمطالبات جهوية مستقبلاً.

وعليه؛ تعمل فرنســا على بلورة موقف دولي يدعم التدخّل العســكري في مالي وفقاً لمنظومة مجلس الأمن الدولي، وفي إطار دعم إقليمي، للخروج مــن مأزقي التكلفة المادية للتدخّل العســكري من ناحيــة، وتداعيات التورّط بصــورة منفردة في مســتنقع عسكري مشــابه لمستنقعي أفغانســتان والعراق من ناحية أخرى[1].

الموقف الأمريكي:

في حين يأتــي الدور الأمريكي في إطار «فوبيا الإرهاب»، والاعتقاد بضرورة مكافحة تنامــي صوره في القارة الإفريقية، ويدور الموقف الأمريكي في الأساس حول محاولة إقناع الجزائر بالتورّط المباشــر في التدخّل العســكري المحتمل في الأزمة المالية، وهو الدور الذي تعجز فرنســا عن القيام به لتعقيدات العلاقات الفرنســية الجزائرية في مقابل استراتيجية العلاقات الأمريكية الجزائرية، في حين تضطلع فرنسا بإدارة آليات العمل الدولي تجاه الأزمة، والتواصل مع دول الجوار المالي المنضوين تحت مظلة الإيكواس.

أما مواقف المجموعة المناهضــة للتدخّل أو المُرجئة له أو المتحفظة عليه:

موقف الجزائر:

تتمثل المجموعــة المناهضة في الأســاس في الجزائر، بخبراتهــا الأمنيــة في مواجهــة العمليات المســلّحة، وآليتها العســكرية المتماســكة فــي نطاقهــا الإقليمــي، ومقدّراتها الاقتصادية المعتبرة، وجوارها الإقليمي المؤثّر، وتتبلور أهميتها في كونها نقطة ارتكاز رئيسة لأي عمل عسكري بشأن الأزمة.

وعليه؛ اتسمت نظرة الجزائر منذ البداية بالحذر والحيطة لحساســيتها تجاه أي وجود فرنســي وغربي بشــكل عام عند تخومهــا الجنوبية، وهو مــا انعكس على موقفها الذي شــهد تغيّرات عدة، بدءاً من معارضة التدخّل العســكري لإقصاء تلك الجماعات عن شــمالي مالي في بداية الأزمة، والتهديد بعرقلة أي مساع أو أي جهود عسكرية لنشر قوات أو للتدخّل في شمالي مالي[2]، مروراً بالتحفّظ على التدخّل العســكري لما قد يُحدثه من مشكلات أمنية ونزوح الآلاف من اللاجئين الطوارق الماليين إلى الجزائر، والتي يُقدّر عدد الطوارق بها بنحو خمســين ألفاً، الأمر الذي يمثّل عوامل ضاغطــة على الداخل الجزائري، إلى عدم معارضته أو قبوله المشروط له بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيــلاري كلينتــون للجزائر في نهاية شــهر أكتوبر ٢٠١٢م، لحثّها على دعم التدخّل المحتمل مالياً وعسكرياً[3].

وهكذا تظــل الجزائر ركنــاً أصيلاً في حــلّ أزمة مالي مستقبلاً، وهو الدور الذي مارسته مرارا إبّان حكم أمادو توماني توريــه، خصوصاً في ٢٠٠٦م، فيما سُــمّي حينهــا بـ «اتفاقات الجزائر» بين الطوارق والحكومة في بماكو[4].

موقف موريتانيا:

أما موريتانيــا التي ترزح تحت حكم عســكري في عباءة ديمقراطية، والتي لها خبرتها لوفرة التيارات السياسية والجهادية الموســومة بالإسلام، فقد شــاب موقفها بعض الغموض، وإن تشابه بدرجة أو بأخرى مع موقف جارتها الجزائر.

فمــن ناحية؛ يمكن الاتفاق علــى كونها لا ترغب في إذكاء ملف تنامي التنظيمات الموسومة بالإسلامية، وكذا عدم رغبتها في نشــوب حرب تتورط فيها مع فاعلين دوليين على حدودها، وما يرتبــط بذلك من تداعيات خطيرة عليهــا، وآية ذلك أنها تخلّــت عن ملاحقة مرتكبي عدد مــن جرائم الإرهاب كجريمة قتل الدعاة الموريتانيين، وتخلّت عن إحكام قبضتها الأمنية على مناطق التوتر الحدودية مع الأزمة.

من ناحية أخرى؛ لم تتخذ قــراراً واحداً، ولم تُصدر بياناً واحداً يندد بالتدخّل الفرنســي، وســمحت باستخدام مجالها الجوي في تلك الحرب، وأغلقت حدودها مع الجزائر، وهناك من المراقبين من يُشير إلى دعم استخباراتي موريتاني للتدخّل، في

(١) أمين محمد: خيارات الماليين للتعامل مع القضية الأزوادية، تقرير إخباري منشور على شبكة الجزيرة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٣م، ومتاح عبر الموقع الإلكتروني الآتي (٢٠١٢/١٠/٢٠م): http://www.aljazeera.net/news/261e869e3f8f-43d7-a1c0-2616-pages/9502f1c3

(٢) حديث لرياض ولد أحمد الهادي وآخرون خلال حلقة بعنوان: زيارة كلينتون للجزائر بشأن التدخّل العسكري بمالي، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٨م، من برنامج «ما وراء الخبر»، تقديم محمد كريشان على قناة الجزيرة الفضائية، ونصّ الحوار متاح على الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/programs/-42ab-ba68-34b6-pages/91d467e8 2da1aa735c99

(٣) انظر: موقع الجزيرة نت (٢٠١٢/١٢/٢م): http://www.4716--aljazeera.net/news/pages/779cf9b6-f635 ae2d-87ca7da97a4c

(٤) أمادو توماني توريه: المشاكل في مالي، حديث للرئيس المالي السابق أمادو توماني توريه في حلقة من برنامج «لقاء خاص» بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٨م، بشأن تمرد الطوارق في شمال مالي، نصّ الحلقة متاح على الرابط الإلكتروني الآتي لشبكة الجزيرة: http://www.aljazeera.net/programs/4899-bb6d-a86367a3d36-7492-pages/917c1322

ضوء معرفتها بلغة سكّان شمال مالي وتركيباتهم الاجتماعية[1].

إلا أن الموقف الموريتاني سرعان ما بدا أكثر وضوحاً بشأن الأزمة في أعقاب تصريح مسعود ولد بلخير رئيس مجلس النواب الموريتاني، بوصفه أول موقف مؤيّد للانخراط في الحرب يصدر عن سياسي موريتاني رفيع المستوى، وهو التصريح المتضمّن دعوة بلاده للانخراط في الحرب التي تشنّها فرنسا ومجموعة الإيكواس، عبر إشارته إلى أنه ينبغي لموريتانيا أن تلتحق بما وصفه: «الجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية من أجل الحفاظ على وحدة وسيادة وعلمانية جمهورية مالي التي نعتبرها جزءاً آخر منّا... وتضامنه المطلق ودعمه المؤكد واللامشروط لشرعية الدفاع المسلّح عن وحدتها وسيادتها وعلمانية حوزتها الترابية أولاً، على أن تعمل ثانياً لضمان سلامتها بمعجزة الحوار» على حدّ قوله.

وباستقراء تلك المواقف الإقليمية، ومحاولة تتبعها، فإنها تُشير في مجملها إلى خضوعها لثلاثة عوامل رئيسة، وهي:

١ - فوبيا التأثّر بتداعيات أزمة مالي؛ في ظلّ هشاشة الهياكل السياسية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان.

٢ - سعي دول الجوار لنفض شبهة توفير بيئة خصبة لتنامي الإرهاب، وهي الشبهة التي تلاحق العديد منها.

٣ - عمق الضغط الغربي، والفرنسي تحديداً، في النّظم السياسية الحاكمة في منطقة نفوذه التقليدية[2].

أما مواقف المجموعة غير الحاسمة لدعم صريح وفعّال لخيار التدخّل من عدمه:

فأهم موقف في هذه المجموعة هو موقف مجلس الأمن الدولي، الذي يتبنّى دور المتردد في حسم موافقته على طلب الاتحاد الإفريقي، عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي وجماعة الإيكواس، بالموافقة على «دعم عملية تهدف إلى الحفاظ على سيادة مالي»، أو بمعنى آخر الموافقة على التدخّل العسكري في مالي[3]، حيث يطلب مزيد من المعلومات المشفوعة بإجابات مقبولة عن أسئلة عديدة بشأن كيفية القيام بالتدخّل قبل منح موافقته المنشودة للبعض، والمتحفظ عليها من قبل البعض الآخر[4].

وهو التردد والقصور عن تشكيل رؤية متماسكة حول ملف الأزمة، والذي تمثّل في تبنّيه في ١٢ أكتوبر قراراً بناءً على مقترح فرنسي بمنح جماعة الإيكواس سقفاً زمنياً مداه ٤٥ يوماً، أي حتى ٢٦ نوفمبر، لتقدّم الجماعة خطة واضحة وعملية لنشر ثلاثة آلاف جندي في مالي لمساعدتها في استعادة شمالي البلاد، وهو ما بلوره مجلس الأمن بقراره رقم ٢٠٨٥ في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢م[5].

بيد أن هذا التردد والقصور في تشكيل موقف أممي حاسم للتدخل الدولي في مالي لا ينفي بحال وضوح المواقف الفرنسية والأمريكية من كيفية التعاطي مع الأزمة وطبيعة دورهما فيها، وإنما يشير - وفقاً لنظر الباحث - إلى معضلة أساسية، وهي من يسدّد ثمن التدخّل؟ ومن يشارك في تبعات استمراره لفترة زمنية غير محسوبة، أو إخفاقه حال حدوث ذلك؟

ثالثاً: التدخّل الدولي الفرنسي وتسارع الأحداث على الأرض.. الذهاب إلى الأزمة:

في خضم محاولات فرنسية - غير مجدية - لتحقيق طموحها في توفير غطاء من المشروعية الدولية عبر مجلس الأمن من ناحية.

وحثّ آخرين إقليميين على التورّط في مالي عملياتياً ولوجستياً وتمويلياً من ناحية أخرى.

والتأكيد الفرنسي الأولي لرمزية المشاركة من خلال مدربين عسكريين فرنسيين في إدارة العمليات العسكرية في شمال مالي دون التورّط المباشر في أعمال القتال من ناحية ثالثة.

واعتقادها في عدم جدوى المحادثات بين الرسمية مع جماعات شمالي مالي في ترتيب الأوراق وفقاً للمصالح الفرنسية من ناحية رابعة.

تسارعت ملابسات الأزمة في مالي، في ظلّ تلك الأجواء، متمثلة في شنّ القوات الجوية الفرنسية هجوماً على مواقع التنظيمات الموسومة بالإسلامية في شمال

---

(١) محمد فال ولد بلال - وزير وسفير موريتاني سابق -: موريتانيا في الحرب على مالي: من لاعب احتياط إلى حارس مرمى، جريدة الوطن الموريتانية، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١م، عبر الرابط الآتي:
http://www.elwatan.info/article9736.html

(٢) أمين محمد: بلخير يدعو لانخراط موريتانيا في حرب مالي، شبكة الجزيرة الإخبارية بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٣م، عبر الرابط الآتي:
http://aljazeera.net/news/pages/077d1f35-373a-4d71-b319-cfd1c2baf74b?GoogleStatID=21

(٣) انظر: موقع الجزيرة نت (٢٠١٢/١٠/٣٠م): http://www.aljazeera.net/news/pages/bfd14947-e157-4c9d-b4d5-3a61c87ceb4a

(٤) انظر: موقع الجزيرة نت (٢٠١٢/١٠/٢٥م): http://www.aljazeera.net/news/pages/e480b381-4c87-4e6e-95af-3c0056deb6f9

(٥) انظر: تعزيزات إفريقية لمالي بعد التدخّل الفرنسي، شبكة الجزيرة الإخبارية، السبت ١٢ يناير ٢٠١٣م.

مالي، تمهيداً للقوات الفرنسية التي يقترب عددها من أعداد القوات الإفريقية، وكذا القوات المالية والسنغالية والنيجيرية ضمن قوات إفريقية أخرى، ودعم لوجستي غربي (أمريكي وأوروبي)، في سبيل استعادة المدن التي تسيطر عليها تلك التنظيمات، وذلك دون انتظار قرار أممي حينها يعلن التدخّل، أو دعم دولي معتبر، مستنداً لطلب المساعدة من الحكومة المالية.

جرى ذلك في أعقاب إشارة الرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند في مقابلة تلفزيونية مشاركة قوات مسلّحة فرنسية في القتال، وتأكيده «أن مالي تواجه اعتداءً من عناصر إرهابية قادمة من الشمال يعرف العالم كلّه وحشيتها، وتعصّبها، وأصبح الأمر بالتالي يتعلق بوجود هذه الدولة الصديقة وبأمن سكانها وأمن مواطنينا البالغ عددهم ستة آلاف هناك... ولذلك فقد استجبتُ [أي الرئيس الفرنسي] لطلب المساعدة المقدّم من رئيس مالي، والمدعوم من دول غرب إفريقيا، وبالتالي فإن القوات الفرنسية قدّمت بعد ظهر اليوم دعمها للوحدات المالية للتصدي لهذه العناصر الإرهابية... وهذه العملية ستستمر الوقت اللازم... وأن فرنسا ستكون دائماً حاضرة حين يتعلق الأمر بحقوق شعب يريد أن يعيش حراً وفي ظل الديمقراطية»، وأوضح أولاند أن قرار التدخّل يأتي «في نطاق الشرعية الدولية بالاتفاق مع الرئيس المالي ديونكوندا تراوري».

لاقى التدخّل الفرنسي دعماً من دول غرب إفريقيا، حيث قرر رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا (رئيس المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) بعد التشاور مع نظرائه السماح بإرسال فوري للقوات إلى الميدان في إطار القوة الدولية، لدعم مالي ومساعدة جيشها في الدفاع عمّا أسماه وحدة أراضي البلاد، وذلك في ظلّ تهديدات متزايدة من تلك التنظيمات المسلّحة الموسومة بالإسلام بالعزم على مواصلة القتال، والسعي لهجمات مضادة، والتصعيد من جهتها.

وعليه؛ يمكن القول بأنه انطلاقاً من الرغبة الفرنسية الأكيدة في حفظ نفوذها التقليدي في منطقة ساحل الصحراء الإفريقية، في ظلّ التفات المجتمع الدولي لتنامي نفوذ تنظيمات حُسبت على الإسلام، وتداعيات هذا الالتفات على المصالح الفرنسية في المنطقة، وبخاصة احتمالات ترتيب الأوراق لصالح وجود أمريكي دائم في المنطقة عبر القيادة الأمريكية لإفريقيا بحجة مكافحة الإرهاب، رأت فرنسا اعتماد خطوة استباقية بتدخل مبدئي منفرد، لتتحمّل في سبيل ذلك تكلفة مادية وسياسية حاولت إدخارها بالتدخّل العسكري المباشر على الأرض بقوات معتبرة في مالي، لتتحدث بعد ذلك عن احتمالية الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين دائمتين بها في سبيل مكافحة بقايا تلك التنظيمات، وحفظ أمن المنطقة مستقبلاً[1].

رابعاً: مآلات الأزمة.. محاولة إعادة ترتيب المصالح على أنقاض الأزمة:

إن تجاوز مسبّبات الأزمة الراهنة في مالي، وإغفال العديد من أبعادها المتداخلة والمتجذّرة في واقع الدولة في مالي، بوصفه نموذجاً ماثل لتداعيات إخفاق العديد من الدول الإفريقية، ومحاولة القفز على بعض من حقائق أزمة شمالي مالي، وخلط أوراقها بما يتفق مع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، في مواجهة القوى الدولية الصاعدة كالصين، وما قد يرتبط به من خلخلة خريطة منطقة الساحل والصحراء، بالشكل الذي قد يسمح باعتياد الوجود الدولي (الغربي) بالمنطقة، كالحالة الصومالية، هو اختزال خطير لأوجه الأزمة.

فالأزمة في حقيقتها تعبّر في بعض صورها عن مشكلات هويّة السكّان المحليين، ومشكلات تنمية مناطقهم ومتطلباتها، وملف التهميش، وهي الملفات التي يعود بعضها للستينيات من القرن العشرين، وتكمن خطورة اختزال كل تلك الملفات، في أنه يجعل تداعيات الأزمة هي المشكلة الأساسية، ويحصر معالجتها في التدخّل العسكري الدولي، أو التصعيد المسلّح الداخلي بين الحكومة في باماكو والكيانات النافذة في شمالي مالي، لتستدعي للذاكرة حالة شمال الصومال أو «أرض الصومال» بدرجة أو بأخرى، وهو التدخّل الذي قد لا يكون ناجعاً، ما يُضفي على الأزمة في مالي (وهي قرينة معتبرة على سرعة واحتمالات تفاقم الأوضاع الداخلية في مختلف البلدان الإفريقية) مزيداً من التعقيد.

سيناريوهات الأحداث:

١ - استمرار التدخّل العسكري:

وعليه؛ يمكن القول بأن مسار التدخّل العسكري في مالي دولياً وإقليمياً، لإنهاء الأزمة في الشمال المالي وفقاً للفهم الغربي لها ولأبعادها، وإن أضحى حقيقة ماثلة في الوقت الراهن، فإنه يستلزم تحقيق متطلبين محتملين قد يسهمان في محاولة إنجاحه مؤقتاً على الأرض:

أولها: ضرورة «التورّط» الجزائري المؤثّر في أزمة مالي للاعتبارات الجيوسياسية والخبرة العملياتية سالفة الذكر، وليس مجرد فتح المجال الجوي الجزائري، ومحاولة إحكام السيطرة على الحدود البرية مع مالي فقط كما هو الواقع الآن.

---

(١) سيرج دنيال وكوما سيلا: هجوم مضاد للجيش المالي بدعم من فرنسا ودول غرب إفريقيا، وكالة الأنباء الفرنسية، الجمعة ١١ يناير ٢٠١٣م.

وثانيها: توسيع دائرة «المتورّطين» في معالجة أزمة مالي محلياً ودولياً، لعدم قدرة كل من فرنسا والولايات المتحدة على تحمّل عبء استمرار أمد العمليات العسكرية وتكلفتها المادية دون نتائج معتبرة.

وتحقيق هذا الاحتمال قد يدفع - حال حدوثه - إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية في أرجاء الصحراء الكبرى، وقد تترتب عليه عمليات ملاحقة وتطهير في داخل حدود عدد من بلدان الصحراء للقضاء على أعضاء الكيانات المسلحة النافذة في شمالي مالي، والتي قد تلجأ لمسالك الصحراء الكبرى ودروبها، والتي لا تعترف كثيراً بالحدود السياسية، وهو ما قد يقود المنطقة بأكملها لهوة عدم الاستقرار الهش ابتداءً.

وهو - أي توسيع دائرة المتورطين - ما لم يحدث في ظلّ احتمالية الاعتقاد الفرنسي بضرورة الاضطلاع بالدور الاستباقي الأول والرئيس، وإن كان بصفة مؤقتة في الوقت الحالي، لاحتمالية عدم قدرة النظام الفرنسي على تحمل تكلفة مادية وسياسية طولة الأمد لتدخّله العسكري الراهن.

ومن ثم؛ في ضوء الإدراك الغربي الأمريكي الفرنسي لصعوبات التدخّل العسكري في مالي، واحتمالات الإخفاق المنتظر، وتداعياته على نطاق جغرافي واسع من القارة الإفريقية، وذلك بمقاربته بالمصالح الاستراتيجية الفرنسية التقليدية، والأمريكية المستحدثة في المنطقة، يتضح أن هذا السيناريو غير مجد على المدى الطويل، وإن مثّل مسكّناً عرضياً لتجنب انفجار المنطقة برمتها.

هذه النتيجة - أي عدم جدوى التدخّل في المدى القصير واحتمالات استمراره أمداً غير يسير - يعتقد الباحث عدم غيابها عن صنّاع القرار الفرنسيين، إذ لم يكن إدراكهم الكامل لرجحان ذلك، والذي قد يزيد من عدم جدواه على الأرض عدم استيفاء أحد متطلباته، وهو التورّط الجزائري من جهة، وتوسيع دائرة المتورطين من جهة ثانية، ليتجه مسار الأزمة الحالي - وفقاً لهذا السيناريو الراهن - نحو مستنقع أفغاني جديد في الرمال الإفريقية أكثر اتساعاً وتأثيراً لاعتبارات عدّة.

٢ - الاحتفاظ بملف الأزمة مفتوحاً لفترة:

محاولة الاحتفاظ بملف الأزمة مفتوحاً لفترة قد لا تكون يسيرة، فهي تقتضي بداية محاولة سريعة لخلط الأوراق وإعادة ترتيبها بما يخدم المصالح الغربية في الجزائر ومنطقة الصحراء، ليظلّ خيار التدخّل متاحاً كلما استدعته الظروف.

وهذا السيناريو الأكثر ترجيحاً حال عدم حدوث تغيّرات مهمة في مواقف الأطراف الفاعلة في الداخل أو الخارج من ناحية، أو تغيّرات في ميدان الأزمة نفسها من ناحية ثانية، وآية ذلك الإشارات الفرنسية حول الرغبة في الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين دائمتين لضمان القرب الفرنسي من قلب الأزمة.

٣ - الحوار والتفاهم:

يبقى في النهاية سيناريو الحوار والتفاهم هو الأكثر تفاؤلاً وابتغاءً، لكونه يصبّ في مصلحة جميع الأطراف المحليّة في الأساس، والإقليمية بدرجة أو بأخرى، إلا أنه صار بعيد المنال بعد التحوّلات الراهنة في مسار الأزمة بسبب التدخّل الدولي المباشر.

وقد وُجدت بعض المؤشرات الأخيرة لهذا لسيناريو - أي سيناريو الحوار والتفاهم- قبل التدخّل العسكري الراهن، متمثلة في محاولات بعض الأطراف المحليّة المتورّطة في الأزمة فتح آفاق للحوار والتفاهم، ومنها قيام حركة أنصار الدين، والتي تُعد واحدة من أكبر الحركات الإسلامية النافذة في شمال مالي، بإرسال وفود إلى دول الجوار المالي، وعلى رأسها الجزائر التي قد تفضّل خيار الحوار لحل الأزمة فيها، وكذا بيان الحركة الصادر على لسان عضو وفد الحركة لبوركينافاسو «محمد أهاريد» عقب لقائه برئيسها بليز كومباوي وسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في أزمة مالي، والذي تداولته وسائل الإعلام بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٢م، حيث أعلنت استعدادها لنبذ «كلّ أشكال التطرف والإرهاب»، والتعهد بتنفيذ وقف شامل للأعمال العسكرية، والالتزام فوراً بعملية حوار سياسي مع السلطات الانتقالية في مالي، ودعوة كلّ الحركات المسلّحة إلى أن تحذو حذوها بغية إجراء حوار سياسي[1].

بيد أن الأزمة في مالي تُوجّه للسير بعيداً عن هذا السيناريو، وهو ما يُنذر بعدم تقديم علاج ناجع للأزمة، واستئصال مسبّباتها الأصيلة والمستمرة، خصوصاً في عدم وجود تحوّل نوعي في مواقف أطراف الأزمة وأسلوب تعاطيها معها، وبخاصة التنظيمات الموسومة بالإسلامية، أو ذات النزعة الانفصالية، أو الحكومة المركزية في بماكو.

وفي النهاية: يصبح من الضروري القول بأن واقع الأزمة في مالي، ومثيلاتها الإفريقية، إنما هي أزمة تنمية في الأساس، وإذا لم يضطلع المجتمع الدولي بدوره الفاعل الواجب في مساندة الدول الإفريقية في إحداث تلك التنمية التي تطمح إليها الشعوب الإفريقية، وبالشكل الذي يصون الاستقرار ويدعمه في القارة وفقاً للرؤى الإفريقية وليس الغربية، فإنه ينبغي للأفارقة شعوباً وحكومات تذكر أن مستقبل القارة يستند ابتداءً إلى أن تكون تنمية إفريقيا بالأفارقة وللأفارقة.

---

(١) انظر: موقع الجزيرة نت (٢٥/١٠/٢٠١٢م): http://www.aljazeera.net/news/pages/23025fc4-6a4d-4d9c-996e-5ece2e5efbbb

الآثار الدينية والاجتماعية للأزمة في مالي

د. عبد الرحمن عبد الله سيسي *

إنَّ قيمة الأحداث وأهميَّتها تظهر في العلاقة المتينة التي تربط بينها، وفي الآثار المختلفة التي تخلّفها، ولا يتأتّى الوقوف على الآثار الإيجابيَّة أو السلبيَّة إلا بمعرفة الأحداث، وفهم أسبابها وأغراض أصحابها.

ومن هذا المنطلق؛ عالجت هذا الموضوع في المحاور الآتية: التطوّر التاريخي للأحداث وأسبابها، والآثار الدينية والاجتماعية للأحداث، والحلول المقترحة لمنع تلك الآثار أو تخفيفها، وخاتمة.

أولاً: التطوُّر التاريخي للأحداث وأسبابها:

حاز سكّان غرب إفريقيا حظاً وافراً، حيث مَنَّ الله عليهم بوصول الإسلام في وقت مبكّر من نزول الوحي بالدين الخاتم؛ إذ يربط المؤرخون وصول الإسلام إلى السودان الغربي (غانة و تكرور) بحملات عقبة بن نافع الفهري في السنوات الهجرية (٢١هـ، ٢٢هـ، ٢٣هـ)، ولكن الجيش الغاني تصدّى لها دون دخول الإسلام في المنطقة[١].

ولعلّ هذا التاريخ لا يخلو من المبالغة، لكن مع ذلك تؤكّد مصادر التاريخ هجمات الأمويين المتكررة على المنطقة فيما بين سنة ١١٦هـ - ١٣٣هـ الموافق ٧٣٤ - ٧٥٠م، وذلك بعد أن استتبَّ لهم الأمر في المغرب، وأحكموا السيطرة عليه[٢]، وتؤيد بعض الاكتشافات الأثرية هذا الوصول المبكر للإسلام، حيث وُجدت قبور في قرية «كاجِي» الواقعة غرب مدينة «غاو» تُسمّى «قبر الصحابة».

امتاز الإسلام في هذه المنطقة بأنه دين الملوك وعلية القوم؛ إذ هم السابقون إليه، ولذلك استُقبِل المسلمون العرب واللغة العربية بحفاوة، حتى امتزج العرب بالشعوب السودانية، وتلاقحت الثقافات الإفريقية بالثقافة الإسلامية واللغة العربية والتحمت حتى استحال الفصل بينها، فلو جرِّدت اللغات السودانية (سنغاي وبمبارا وفلاتة... إلخ) من الألفاظ العربية المقترضة لافتقرت، ولو مُحيَت الحضارة والثقافة العربية الإسلامية من تراثها لأصبحت أمة بلا حضارة.

أنشأ المزارعون السود ممالك وإمبراطوريات منظَّمة، ومراكز تجارية متطوّرة، تربط المنطقة بالمغرب ومصر، وأصبحت اللغة العربية لغة الثقافة لدى السودانيين، يتحدّثون بها بطلاقة في المدن وخارجها، ويقرؤون بها القرآن الكريم، ويتداولون من خلالها قطوفاً من التراث العربي[٣].

وعلى سبيل المثال يسمّي الشعب السوداني «كلّ ما هو إسلامي بأنه سوداني: الكتابة العربية، الهلال، والسُّنة»، وشعب سنغاي يُطلق على الشهور العربية والهلال الإسلامي اسم: Koyra Handou ؛ أي الشهر البلدي، والماندنجو يُطلق عليها شهور السود Farafin Kalo [٤].

الاحتلال الفرنسي الصليبي ومكره بالمنطقة:

استغل المستعمر الفرنسي كلّ الوسائل الممكنة لاجتياح هذه المنطقة الإسلامية، من بعثات تبشيرية فقوّات عسكرية، ولم ينجح في إقناع السود، ولم يقدِر على استمالتهم حتى غادر البلاد كرهاً[٥].

يُعدُّ أسر الإمام ساموري توري عام ١٨٩٨م القضاء الحقيقي على الكفاح الشعبي ضدَّ المستعمر؛ حيث أحكم المستعمر الوثاق على الأنظمة التقليدية حتى الاستقلال في ١٩٦٠م، ولكن لم يجد منفذاً إلى قلوب السكان المسلمين الذين غرس فيهم الدين الإسلامي وحُبّ الحرية

(*) أستاذ النحو الوظيفي، جامعة الآداب والعلوم الإنسانية، بماكو، مالي.

(١) راجع: مالك انجاي: رسائل الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا، منظمة الدعوة الإسلامية، سنة ١٤١٧هـ، ص ١.

(٢) راجع: أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط ٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م، ج ٦، ص ١١٤.

(٣) انظر: djibril tamsir, le Soudan occidental, ou temps de grand empires xi - xvi, P١٥.

(٤) نفسه، ص ٤٥.

(٥) نشر Faudherb بعثاته الأولى على أرض السودان منذ ١٨٥٠م، بصحبة رحلة النقيب Engene mage.

والشـرف اتجاهاً سلبياً ضدَّ الفرنسـيين وكلّ مستعمر، ونظـروا إلـى كلّ ما كان يأتي من فرنسـا بعين الغضب؛ لأنه من مصدر نصراني، ويُسمُّونهم بالمصطلح الإسلامي «النصـارى»، ويكرهون مَن والاهم أو تَشـبَّه بهم ولو في الملبس، حتى غادرت قواتهم المسـلَّحة أرض مالي كُرهاً في يناير ١٩٦١م.

علـى الرغم من هذا الرفض الشـعبي للمسـتعمر الفرنسي فإن النعاس لم يعرف طريقه إلى عيون الفرنسيين، ولم يجد اليأس مَمرًّا إلى قلوبهم، فخطَّطوا لمشروع العودة ببراعة وقدرة فائقة، عن طريـق التفريق بين إخوة الدين الواحد، وزرع الفتنة بين أهل البلد الواحد، فقاموا بتقسيم الدولة إلى شمال وجنوب، يتقاتلان ويتناحران.

وقد سَـوَّقت فرنسا لهذا المشـروع، وأولتْه اهتماماً كبيراً إعلامياً وإدارياً وسياسـياً، وأعدَّت له رجالاً يحظون بمكانة اجتماعية محليّة مثل «محمد محمود ولد الشيخ»، الذي يُعدُّ المنظـر الوطني الحقيقي لدولة (O.R.C.S)، والتي يرى تكوينها من الأقاليم الشـماليّة لمالي، ومنطقة دوري ببوركينافاسـو، ومنطقة تيلا بيري بغرب جمهورية النيجر.

وزعم «محمـد محمود» أنّ سـكان هـذه المناطق (سـنغاي، فلاتـة، طوارق، عـرب) يختلفون عن سـكان الجنوب (الماندنجو والسونينكي وغيرهم)، من حيثُ الدين والثقافة، متجاهلاً أو متناسـياً جهـود قبائل الماندنجو في نشـر الإسلام، ودور منسـا كنكن موسى في النهوض بالإسـلام وحضارته في أجزاء من غرب إفريقيا، والفتح الجهادي في مناطق الغابة سيراليون وليبيريا، حتى اشتهر الإسلام عندهم بدين الماندنجو، والقرآن بكتاب ماندنجو.

وقامـت الإدارة الاسـتعمارية قبل المغـادرة بإجراء اسـتفتاء في هذا المشـروع، وسـوّقت له بدعاية واسعة النطـاق، لكنها لم تفلح في إقناع الشـعوب الأصليين، لا السـودانيين ولا الطوارق ولا العرب، ولكن لم يمنعها ذلك من إعداد مشروعها وإجازته في البرلمان الوطني؛ بموجب قانون فرنسي ٢٧-٧-٠٥٧ بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٧م، ونشرته في الجريدة الوطنية الفرنسية بتاريخ ١٢ يناير ١٩٥٧م[١].

الألغام الموقوتة:

أخـذت الألغـام المدفونـة الموقوتـة تتفجر على إثر الاسـتقلال بتمـرُّدات الطـوارق، وبالتحديد في عام ١٩٦٣م، وتمت تهدئتها بجرعات نارية بأسـلوب شـيوعي غير حضاري، ثم عـادت إلى تفجُّرها عام ١٩٩٠م بصوت مدوٍّ دَوَّخ الـرؤوس وألجم الأفواه وكبّـل الأيدي الأقدام، تحت غطاء مطالب المنطقة واحتياجاتها، بعضها مطالب مشروعة ومعقولة، وأخرى خيالية.

لَقيت هذه الثورة الطارقية في أول الأمر قبولاً شعبياً فـي كُلّ أرجاء البلاد، وقامت بإقناع الشـعب في الجنوب والحكومة بأن المناطق الشماليَّة مظلومة ومُهمَلة من قبل السلطات المركزية، لكن الثورة انحرفت عن خطها، وبدأت تنسج تحركاتها في منوال التعصّب والاعتداء على الأبرياء وانتهاك الحرمات[٢]، وهذا ما أثار الغضب الشعبي ضدهم، وأقحم الدولة في حرب تعسّفية أراقت دماء المسلمين بلا جدوى؛ إذ خسروا أنفسهم وأموالهم، فلجأت الحكومة هذه المـرَّة إلى تهدئة الأمور بالمفاوضات السـلمية، والوعود العرقوبيـة، تتأرجح فيهـا المصالح الشـخصية للقادة المفاوضين على المصالح العامَّة للمنطقَّة وسكانها.

وقد نجحت سياسـة الحكومة المركزية إلى حدٍّ كبير في شَـقِّ صفوف الشـماليين، وأوجدت فجوة كبيرة بين القبائل، وذلك بتهميش الأغلبية السـوداء (سنغاي، فلاتة) وغيرهم، والتحالف مع العرب[٣]، والتحالف مع بعض قبائل الطـوارق ضد بعضهم الآخر حسـبما تقتضي مصلحتها السياسية، حتى هوت بغرب إفريقيا عامة، وجمهورية مالي بخاصة، وشعوب الشمال بالأخص، في آبار من نار لافحة.

لعبة الأوراق:

إنَّ هذه الأزمة نتيجة لمسـيرة خمسين عاماً أو أكثر، قضاهـا صُنَّاع الأزمـات، وموقدو نار الفتـن، ومحترفو لعبـة الأوراق السياسـية، في تحقيق مآربهم السياسـية والاقتصادية، وغيرها.

غادرت فرنسا أرض مالي قهراً، وخرجت من الجزائر

(١) المشروع بإمضاء René katy، ورئيس الحكومة Guy Mallet، و Hauphaitt Boigny وزير الدولة (رئيس كوت ديفوار الراحل).

(٢) عام ١٩٩٥م قابلت أحد القادة العسكريين للحركة في الرياض بحي منفوحة، وتحدثت معه في الموضوع، وبخاصة قيام غاندا كوي، فقال لي: «إن لشعب سنغاي حقاً في ذلك، لأن الثورة انحرفت حملنا السلاح لنقتل ونقتل، ولكن لا للقتال بين الشماليين».

(٣) العرب مواطنون ماليون وليسوا موريتانيين كما وهم الكاتب «سليم زبال» في مجلة العربي، العدد ٢٤٤، مارس ١٩٧٩م.

تجرّ أذيال الهزيمة والعار، ملوثة بدماء الشهداء والأبرياء، وتحالفت الدولتان المسلمتان، ونصبتا العداء للنظام الاحتلالي النصراني الغاشم، فتظاهر المستعمر بترك الأرض لأهلها ولسان حاله يقول: سأواصل الغزو الفكري والثقافي، وأخطط للعودة في صورة جذّابة تضمن لي الترحاب والقبول.

وقد وصف د. محمود مصطفى أسلوبهم ووسائلهم وصفاً دقيقاً، حيث قال: «والسياسيون الأذكياء لا يحبّون تضييع الوقت في دهاليز المذاهب والفلسفات، ويكتفون بضرب الأشخاص بالأشخاص، والزعامات بالزعامات، والرموز بالرموز»[(١)].

سرعان ما استغل النظام الفرنسي الأوضاع الاقتصادية للدولة الوليدة، ووظّف تعدُّد القبائل، والتباين الثقافي لإثارة ثورة طارقية في شمال مالي ١٩٦٣م – ١٩٦٤م، وبذلك استطاع أن يصنع من بعض الطوارق والبربر جهازاً يشارك به في الألعاب السياسية والاقتصاديَّة في المنطقة، واتخذه ورقة ضغط على الأنظمة السياسية المتعاقبة. فكلّما أراد النظام الحاكم في فرنسا الضغط على مالي، أو الانتقام من نظام الحكم في مالي، حتى يضمن ولاءه له، لجأ إلى الطوارق كما فعل فرانسوا ميتران في عام ١٩٩٠م وعام ١٩٩٤م، وجاك شيراك في عام ٢٠٠٦م، وساركوزي في عام ٢٠٠٩م وعام ٢٠١٢م.

وقد نجحت فرنسا إلى حدٍّ ما في إدارة الأزمة من وراء الكواليس، والاعتماد على الحرب بالوكالة بإقحام بعض الدول الإسلامية المجاورة في القضية بصفتهم وسطاء غير محايدين، ففتحت حدودها للجهاديين، ووظّفت وسائلها الإعلامية لقضية الطوارق، واعتبرتها شرعيَّة، واستضافت مدنها مؤتمرات هذه الحركات، حتى توارى دور فرنسا نسبياً، واتجهت الأنظار إلى الدول العربية الإسلامية[(٢)]، كما وظّفت وجودهم في مناصب ببعض المؤسّسات الدولية لتحقيق أهدافها ومخطّطاتها.

أصدرت الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد العدد الأول من مجلتها (صحوة أزواد) بجمهورية موريتانيا الإسلامية في أبريل ١٩٩٠م؛ علماً بأنَّ مُنظِّر هذه الحركة (سيد محمد ولد الذهبي) أحد ربائب الكنيسة النرويجية بمدينة «غوشي»، وكان موظفاً في منظماتها، ولا يزال ممثلاً لجمهورية مالي يتقاضى رواتبه شهرياً؛ لأنه في كفالة النصارى!

واتخذت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (M.N.L.A) مقرها في نواكشوط، ولا يزال موسى أغ سديد يدير المهام السياسية هناك.

واستغلت السياسة اليهودية العالمية الجهاز نفسه (الحركة الطارقية) لاختراق الصف الإسلامي، وغرس العداوة والبغضاء بين المسلمين العرب والإفريقيين، وإليك نصوص لأحد منظّري هذه الحركة، واسمه أبو بكر الأنصاري، يقول: «أمريكا تنظر للطوارق بعيون يهوديّة، وخلق حلف لأمريكا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكون في خدمة مصالحها»[(٣)]، «... تَخلّوا عن إقليم فقير لأصحابه الحقيقيين، ومقابل مساعدات مادية دائمة، لكي يعمره أبناؤه بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا وفرنسا»[(٤)]، «وبالتالي يتحقق الهلال السامي في القارة الإفريقية ببناء دولة للطوارق موالية للغرب وصديقة لإسرائيل، وتحقّق أمريكا نصراً في القارة الإفريقية، ويكون لإسرائيل صديق مسلم لها الفضل في بناء دولته، وتبني واشنطن قواعدها العسكرية في دولة الطوارق دون الحاجة لافتعال معركة وهمية لمحاربة الإرهاب»[(٥)]، «بينما مشروع الهلال السامي سوف يعيد العلاقة العربية الإسلامية اليهودية على ما كانت عليه قبل قيام دولة إسرائيل».

ولا أدري هل هذا الكاتب مقتنع بما يكتب حتى يصرح بذلك للمسلمين في هذا الموقع؟ أو هل يريد أن يوصل الرسالة إلى المسلمين بعدما اكتشف هذه الخطط؟ لأنه في بعض مقالاته يربط بين الحركات الطارقية والحركات العرقية الأخرى في العالم الإسلامي (الأكراد، وحركة دارفور)، ويشير إلى أن نتيجة الحكم الذاتي لدارفور وشمال مالي تساهم في إبعاد الصين عن آبار البترول

---

(١) مراجعات في أصول الدرس البلاغي، د. محمد أبو موسى/٢٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١ عام ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

(٢) البيان الختامي لندوة التجمّع الثقافي الإسلامي الخامسة والعشرين، المنعقدة بنواكشوط، بمناسبة ذكرى المولد ٩ – ١١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق لـ ٢١ – ٢٣ يناير ٢٠١٣م.

(٣) انظر: غوغل العربي: موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org – مقالات أبو بكر الأنصاري، السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية على ضوء نجاحات الهلال السامي.

(٤) نفسه.

(٥) الموقع نفسه، والكاتب نفسه، القيادة الأمريكية بين طموح الهلال السامي وسندان عقبة تسييس مكافحة الإرهاب.

والمعادن الأخرى؛ لتحل محلّها أمريكا؟!

وأيًّا كان؛ فإن الخطة اليهودية نحو المنطقة أكيدة، كما ذكر ذلك عبد الإله المنصوري موضحاً أساليب الاختراق، وفاضحاً لها، ومُبشِّراً بوعي المسلمين الأمازيغ وتصديهم لتلك الخطط[١].

اضطر الإسلاميون في الجزائر إلى خلع رداء الحزب السياسي الديمقراطي عام ١٩٩٠م، بعدما حقّقت جبهة الإنقاذ الإسلامية انتصارات على الشاذلي بن جديد، واعترف هذا الأخير بالهزيمة عبر وسائل الإعلام الوطنية والدولية، وعبَّر عن استعداده للتعاون مع نظام إسلامي معتدل، ولكن انتهى الأمر بتدخل الضباط العسكريين فأُلغيت نتائج الانتخابات[٢].

وهنا ارتدى المتشدّدون ثوب الحرب ضدّ الجيش الجزائري، ثمّ اضطروا إلى مغادرة شمال الجزائر، والانخراط في تنظيم مسلّح في الجنوب، وتم اختيار هذه المنطقة الاستراتيجية؛ لأنها تربط الجزائر بكلٍّ من موريتانيا ومالي والنيجر (ثلاث دول إسلامية).

وتتبنّى هذه الحركة أهدافاً، منها:

- السيطرة التامة على الصحراء، ويكون لهم سيادتها حتى لا يكون لأحد غنى عنهم فيها.

- تحويل المنطقة إلى مكان غير قابل للزيارة، وبخاصة زيارة السائحين الأوروبيين.

- زعزعة أمن الدول المعاهدة والموالية للغرب، وبخاصة فرنسا.

- اتّخاذها منطلقاً لعملياتهم العسكرية[٣].

فظنّ قصر الرئاسة أنه قادر على استغلال عناصر هذه الحركة، ولكن بعد مرور سنوات أضاف التنظيم إلى نشاطاته التجارية نشاطاً جديداً يدرُّ أرباحاً دون رأس مال، ألا وهو «صناعة» اختطاف الأجانب (رعايا الدول الغربية)، حيث قام التنظيم باختطاف أربعين شخصاً، منذ عام ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٢م، فتوجهت الأنظار إلى قصر بماكو، تشير إليه بأصابع الاتهام بالتآمر مع القاعدة٢.

وشنَّ تنظيم القاعدة أول هجوم على جيش مالي، وقام باغتيال الضابط العربي لامان ولد بـو، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٩م الساعة ٧ مساءً، والناس يصلّون المغرب بمدينة تمبكتو[٤]، وأصدر أبو زيد باسم سرية الفرقان بياناً تنويرياً عن الحادثة، ووضّح أنهم يعيشون في أزواد، ويفهم منه ضمنياً أنهم لا يعترفون بمالي.

وينظر تنظيمُ القاعدة بالمغرب العربي إلى فرنسا بعين العداوة، ويعدُّها العدوَّ الأول في القائمة السوداء، ويستهدفها بعمليات عسكرية في مصالحها الداخلية والخارجية[٥].

ويصعب على فرنسا - إن لم يتعذّر - أن تستغني عن هذه المناطق الغنية بثرواتها المعدنية والمتميزة بموقعها الاستراتيجي، وبتعدُّد قبائلها وإن كانوا أغلبيّة مسلمة، فأرادت التخلّص من هذه الخلية بأي وسيلة حتى يصفو لها الجو، فاستعانت بأفراد من ذوي النفوذ بالأجهزة الأمنية والاستخباراتيَّة في الجزائر وموريتانيا ومالي.

«إياد أغ غالي» كان عضواً في جماعة التبليغ، ويحظى بثقة كثير من قادتها في مختلف مناطق العالم، وكان قائداً في حركات الطوارق الانفصالية منذ عام ١٩٩٠م، وانضم إلى الجيش الوطني بعد الاتفاقيَّات ضابطاً برتبة (العقيد)، يعرف كلّ أسرار الجيش، وعمل دبلوماسياً في المملكة العربية السعودية، ولبس لبوس السلفيَّة، ولعلّه استطاع أن يكوِّن علاقات بشخصيات وهيئات ومؤسّسات قبل أن تطرده السلطات السعوديَّة، وليس هذا بعيداً عن شخصية ذات طموحات عالية ومتعدِّدة، وقد بدأ دوره ينكشف بعد هجوم جيش مالي والقوّات الفرنسية على شمال مالي، «إنَّ زعيم جماعة أنصار الدين إياد أغ غالي كان يتولّى مهمة تحضير الأجواء للتدخّل الفرنسي، وذلك باقتحامه مدينة (كونا Kona) الفاصلة بين شمالي مالي وجنوبه»[٦].

وأمَّا حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا؛ فيقودها العرب الموريتانيون وبرابرة صحراويون (الصحراء الغربية المغربية) مقيمون في الجزائر، وأفراد من العرب الماليين،

(١) راجع: عبدالإله المنصوري: الأمازيغ يتصدون للاختراق الصهيوني، قناة الجزيرة، الثلاثاء، ١٠/١٠/١٤٣٣هـ الموافق ٢٨/٨/٢٠١٢م.

(٢) استمعت إلى صوت واشنطن ١٩٩٠م بعد الأحداث الجزائرية، وقال أحد المعلقين: إن النظام الجزائري نحّى الإسلاميين المعتدلين، وأعطى المتطرفين فرصة سانحة لحمل السلاح.

(٣) serge Daniel ,AQMI L'industrie de l'enlèvement, Fayard ٢٠١٢,P١١,١١٣.

(٤) serge Daniel, P ٢٤١.

(٥) نفسه، ص ١١.

(٦) الشروق الجزائرية، الأحد ٢٧ يناير ٢٠١٣م.

وهؤلاء العرب يحاولون عرقلة الانتخابات وتأجيل موعدها؛ لأن انتهــاء فترة (آمد توماني تــوري) تعطيل لمصالحهم الشخصية.

فأطراف هذه اللعبة هم:

- حركــة (M.N.L.A): طارقية علمانية انفصالية، تســتغلها دول غربية ودول مجــاورة لمالي، ويحاول قصر الرئاسة استغلالها.

- حركــة تنظيــم القاعــدة: مبادئ ثابتــة، أهداف مرسومة، يحاول القصر استغلالها.

- حركة أنصار الدين.

- حركة التوحيد والجهاد.

اجتمعــت هذه الأطراف في إشــعال نــار الفتنة في جمهورية مالــي، وفتّحــت عليها أبواباً من المشــكلات والأزمات المتعددة، وانتهت اللعبة لمصلحة فرنسا!

ثانياً: الآثار الدينية والاجتماعية للأحداث:

نجمــت عن هذه الأحــداث آثار يُخشــى أن تتفاقم وتأخذ أكثر من حجمها فيســتغلها العــدو، ولذلك أعتقد أنها تســتحق أن تُدرس بمنهجية علمية، وبمنظور إسلامي يشخّص الأخطاء لا لذاتها بل لتقديم حلول لها.

على الرغم من كثرة الميادين التي أصابتها تلك الآثار، فإنني سأقتصر على ميدانَيْن يحظيان عندي بأهمية، هما الميدان الديني؛ لأني مســلم، جعلــت الدعوة في مقدمة أولوياتي اختياراً وإرثاً[1]، وأنا مســؤول أمام الله، فلا بد - إذاً - من أن أسهم في معالجة المشكلة حسب استطاعتي، والآخر هو الميدان الاجتماعي؛ لأني جزء لا يمكن تجزئته من منطقــة الأحــداث، يربطني بها وبمختلف شــعوبها علاقات لا تنقطع، وفي الواقع يصعب التمييز بين القضايا الدينية والاجتماعية للتداخل الشديد بينهما، ولكن بقصد التيسير سأحاول تصنيفها إلى آثار دينية، وآثار اجتماعية.

إن الشعب المالي بصفة عامة، وقبائل الشمال بصفة خاصــة، ينتظرون من العلماء أن يقومــوا بدورهم الديني والاجتماعي الذي يُعدُّ أساس الإصلاح المنشود.

آثار الأحداث في الميدان الديني:

تركت الأحداث في مالي آثاراً إيجابية، وأخرى سلبية، في الميدان الديني، نوضحها على النحو الآتي.

الآثار الإيجابية:

- اللجوء إلى الله: هذه الأحداث بمثابة ابتلاء لشعب مالي، وقد عرفوا قدرهــا، وأن لا قدرة إلا لله؛ فتضرَّعوا إلى اللــه المولى بقراءة القرآن والدعاء، يقول المواطنون: لم يُقرأ القرآن في الدولة أكثر من هذا العام.

- تقدير العلمــاء: ازداد تقدير الماليين لعلماء الدين لموقفهــم الإيجابي إزاء هذه الأحــداث؛ إذ أثبت العلماء حبهــم لدينهم ولوطنهم، وحرصهم الشــديد على مصالح العباد والبــلاد، وقد كانــت توقّعات القيادة السياســية أن يكــون خريجو الجامعات الإســلامية وراء الأحداث أو متعاطفين مع المشــاركين فيها، وذلك كمــا أوحى إليها شياطينها منذ ١٥ عاماً[2].

- زيــادة الثقة بالمجلس الأعلى الإســلامي وتأييده: كســب المجلس الأعلى الإســلامي ثقة المسلمين بسبب دوره الفعّــال فــي معالجــة الأزمة، وصار مــن الجهات المعتمدة لإيصال المســاعدات إلى المتضررين، وفوّضت إليه السلطة السياســية ترتيب مسيرة المفاوضات، فقام بإجراء بحث علمي للموضوع، وختم بتوصيات ومقترحات، وقد أدى المجلس دوراً فعّالاً لإحلال الأمن والســلام في الدولة منذ بداية الأحداث إلى الآن.

- كشــف العدوان الغربي للمسلمين ومؤامراته: تبيَّن لكثير مــن الماليــين، وللمتابعين من معظــم دول العالم لأحــداث الأزمة فــي مالــي، أنَّ دولاً غربيــة تقف وراء الأحداث بالتخطيط والتمويــل، وقد ندّدت جمعية حقوق الإنســان في مالي بموقف سويســرا، حيث حاولت إعادة تنظيم مقاتلي الطوارق الفارين إلى بوركينافاسو وموريتانيا بعد أن سلّط الله عليهم الإسلاميين.

الآثار السلبية:

- إثارة الحساســية نحو العرب: إن علاقة الشــعب بثقافته علاقــة تلازمية لا يمكن الفصــل بينهما، واللغة العربية وعاء الإســلام، وتعد العلوم الإســلامية جزءاً من الثقافة العربية، وفهم اللغة العربية من الوســائل اللازمة

(١) علاقتي التاريخية بالمجتمع تحت الدراسة، علاقة دين ودعوة منذ عهد أسكيا محمد - ملك سنغاي -، فاستوعبنا مجتمع سنغاي حباً للإسلام، فذبنا فيه استجابة لله سبحانه وتعالى.

(٢) أستاذنا عبد الله جارا يقول: إنه استمع إلى برنامج لإذاعة فرنسا عام ١٩٩٤م، يدعو السلطات في غرب إفريقيا الفرنسية إلى الحذر من خريجي الدول العربية؛ لأنهم سياسيون، واستيعاب الذين درسوا في داخل الدولة. وقد استجاب نظام مالي آنذاك، وعيَّن كثيراً من حاملي الشهادات الثانوية الأهلية في الوظيفة العمومية، وقام بتهميش حاملي الشهادات الجامعية من الدول العربية.

لفهم الدين الإسلامي، ومحبة العرب تستلزم وجود دافعية إيجابية نحو تعلّم لغتهم، وكره العرب يستدعي دافعية سلبية ضد لغتهم فثقافتهم، كما هو الموقف والشأن من أيّ شعب.

ومخططو هذا المشروع الصليبي يستهدفون ذلك بالدرجة الأولى وإن غلّفوه بغير غلافه[1]، «وقد حذّر أحد الكتاب الغربيين (برايان) من خطورة الحركة الإسلامية في الجزائر، ويؤكّد ضرورة التدخّل الغربي في الصراع، ويتخوف من عواقب الانتصار الإسلامي»[2].

وقد أبرزوا براعة وقدرة في التسويق له، وورّطوا كثيراً من الهيئات الإسلامية بل الدول الإسلامية عن طريق شخصيات قادرة على التأثير في أصحاب القرارات، وتخدم هذه الشخصيات الفكرة - عن قصد أو عن غير قصد - بتقديمها للمسلمين مشوّهة ومزيفة، والترويج لها عبر أبواق بشرية تردد صدى ما نُفخ فيها.

إنّ أشدّ المواقف مرارة وغرابة عندما تُلصق التّهم بأهل السنّة والجماعة تحت مسمّى «الحركة السلفية».

وقد بادرت السعودية منذ عام ١٩٩٤م، ولا ننسى الدور الإيجابي لكلٍ من إمام المسجد الحرام الشيخ محمد بن عبد الله السبيل (رحمه الله) الذي لم يكتف بالكتابة وبيان الحقيقة، بل قام برحلة دعوية إصلاحية إلى المناطق المعنيّة، والتقى بشعوبها عام ١٩٩٥م بأمر من خادم الحرمين الشريفين.

ومدير رابطة العالم الإسلامي الذي وجّه دعوة إلى رئيس الوزراء الحاج إبراهيم كيتا، وأعطى فرصة لتوضيح الحقائق للمسلمين، بل إن شعب مالي يقدّر جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أيام كان وليّاً للعهد عام ١٩٩٥م في استقرار البلاد.

- إلصاق التهم بالتيار السلفي: لقي التيار السلفي معارضة شديدة من التيار الصوفي والعلماء التقليديين قبل الاستقلال وبعده حتى ١٩٧٩م، وقد ساعدت زيارة كلٍ من إمام المسجد النبوي الشيخ عبد العزيز بن صالح، وإمام الحرمين الشريفين الشيخ محمد بن عبد الله السبيل (رحمهما الله) لجمهورية مالي على التفاهم بين المسلمين في مالي، وتضييق دائرة الخلاف بين المسلمين، والحيلولة دون فتنة الطائفيّة، بل وتوحيد كلمتهم ضدّ الحكومة وغيرها، في مواقف كثيرة يجدون فيها مساساً بدينهم الإسلامي، وما موقفهم عام ٢٠١١م من قانون الأسرة ببعيد!

وبعد أن كان مصطلح (الوهابي) هو التسمية الوحيدة المستخدمة للسلفي (السنّي) انقلب الميزان لمصلحة أهل السنّة والجماعة، حيث ظهرت الحقائق لمسلمي مالي، وعرفوا أن خلافهم مع التيار السلفي صوري في أمور كثيرة، مردُّه - أحياناً كثيرة - وجهات نظر واجتهادات في الفروع، وناتج عن عدم الوعي؛ فاختفى مصطلح (وهابي) نسبياً، وأصبح الناس يُطلقون عليهم أهل السنّة، بل إنّ كثيراً ممن كانوا يُعادُون السلفيين انضموا إليهم أخيراً.

ومن الأمثلة التي عاينتها مدينة «موبتي»، والتي عشت فيها أيام الصبا، كادت الأحجار تشج رؤوسنا في مسجدنا وفي دورنا جزاءً للصورة المشوّهة لمصطلح (الوهابية التي كانوا يُطلقونها علينا)، وفيما بعد شهدت هذه المدينة تحولاً كبيراً، فعندما عدت إليها بعد التخرج ١٩٨٩م وجدتها أصبحت مثالاً للتفاهم والتقارب بين المسلمين؛ لأن الخلافات لم تكن في الغالب عقدية، بل كان أكثرها فقهية.

وقد انتهز أعداء التيار السلفي هذه الأحداث لإعادة مصطلح (وهابي) إلى الساحة بقصد الإساءة والاستفزاز والتحريض عليهم، وحاولوا افتعال علاقة بينه وبين حركة أنصار الدين، إما بسوء النية وإمّا جهلاً لتشويه صورهم، وقد وشي بهم إلى السلطات، فقامت السلطات الأمنية بحملة تفتيشية شملت أحد عشر مسجداً لأهل السنّة، بما فيها مسجد محمود ديكو رئيس المجلس الأعلى الإسلامي[3]، وانتهت بتبرئة تلك المساجد وأهلها.

- التنفير من المدارس القرآنية بتشويه صورها: بُذلت مجهودات كثيرة للقضاء على المدارس القرآنية،

(١) انظر: د. محمد علي التسخيري: كتاب صحيفة الدعوة الإسلامية، ص ٣٢.

(٢) حينما اندلعت فتنة الطوارق عام ١٩٩٠م - ١٩٩١م كنّا جلوساً في مصلّى الجامعة الإسلامية بساي بعد صلاة المغرب وننتظر صلاة العشاء، فخاض الأساتذة في الموضوع، من بينهم إداري طارقي يسمّى الفاروق، فقال: إن هؤلاء الشباب ينفّذون مشروعاً يجهلون أهدافه. وقال: إنه اطّلع على هذا المشروع أيام إقامته في ألمانيا، ويقصد منه وقف الزحف الإسلامي القادم من المغرب العربي إلى دول الساحل جنوب الصحراء.

(٣) انظر: جريدة Proces Verbal ، أسبوعية، العدد ١٩٦، تاريخ ٢١ يناير ٢٠١٣م.

وبخاصة المدارس التقليدية، وقد وفَّرت هذه الأحداث فرصة مناسبة للتنفير منها، حيث عرضت قناة التلفاز الوطنية نماذج من تلاميذ المدارس القرآنية الذين استقطبتهم الحركة الجهادية المسلّحة، وعرضت شاباً في ١٦ من عمره مساء يوم الجمعة ٢٠١٣/٠١/٢٥م، بعد نشرة الأخبار الرئيسة، وآخر في ١٨ من عمره يُدعى أبو بكر باري، وذلك يوم الأحد ٢٠١٣/٠١/٢٧م، وعلّق الناطق الرسمي بأن معلّمه باعه بثمن زهيد للإرهابيين.

- إتاحة الفرصة للتنصير: تعمل الهيئات الإسلامية في مالي بإمكانيات ضعيفة وقليلة في عددها مقابل الهيئات الغربية والتنصيرية، وعلى الرغم من مبادرة المنظمات الإسلامية بتقديم دعم للنازحين والمتضررين في المناطق المحتلة فإن الساحة خلت لغيرها كالصليب الأحمر الدولي، ومنظمة OXFAM وحقوق اللاجئين.. إلخ، حيث تفسح تلك المنظمات المجال للتنصير، وقد يكون لمشاركة الهيئات الإسلامية في إعادة المهجَّرين إلى ديارهم، ودعمهم ماديًّا، وكفالة الأيتام والأرامل، بعد الحرب تأثير قوي في استعادة دورها الدعوي لمقاومة التنصير.

- الولاء لفرنسا: لا يكون ولاء المسلم إلا لله ولدينه، وقد أدت الأزمات التي عاناها شعب مالي، من مؤامرات وتكالب الأعداء، وتقاعُس الأحبَّة، حتى صاروا كالأيتام على مأدبة اللئام، إلى تولّد روح القبول لفرنسا، والترحاب بتدخلها لحل الأزمة، وأصبح علم فرنسا يرفرف في كلّ أنحاء الجمهورية منافساً لعلم مالي، وخصوصاً في المدن المحرّرة، وبدأت علامات الولاء المذموم تظهر في التسمية، حيث سمّى أحد المواطنين ابنه باسم (أحمد فرانسوا هولند كوليبالي Amadou François Holland Coulibaly)[(١)].

- سلب الإرادة الحرة من حكومة مالي: فقد أدت تلك الأزمة، وما ترتب عليها من تدخّلات خارجية لدول لها أطماع وأجندات خاصة، إلى التحكم فيها، وتوجيهها، مما أفقدها حرية اتخاذ القرار النابع من مصلحتها ومصلحة شعبها والأمة الإسلامية.

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

تنتهي هذه الأحداث وتبقى آثارها جاثمة على المجتمع، ومنها:

- فقدان الثقة بين قبائل المسلمين: مجتمع شمال مالي المسلم مجتمع صحراوي قبلي متماسك، تسود فيه العلاقة الوديّة وتبادل الاحترام، وتوجد بين القبائل معاهدات وتحالفات تاريخية، وما كان بحسبان سنغاي وفلاتة أن يكونوا مستهدفين من قبل بعض الحركات المنتسبة للطوارق والعرب، بل يعتقدون أن الأمر مجرد تهديد للحكومة المركزية لجلب مصالح شخصية كالعادة، لكن بعد خروج الجيش المالي والمؤسسات الحكومية ومرافقها اتضحت الحقائق عبر ممارسات واقعية، ارتكبتها عناصر شاذة من تلك الحركات، من قتل للأنفس، وانتهاك للأعراض، ونهب للأموال وتخريب لها.. إلخ، كما ظهر عبارات شفوية وكتابية من بعض تلك العناصر الشاذة تصرّح بأنَّ الهدف الأساس هو الانتقام من القبائل الأخرى غير الطوارق والعرب، علماً بأنَّ معظم مرتكبي الجرائم معروفون بالاسم والنسب لدى الأهالي في أغلب المدن.

إنَّ القلوب إذا تنافر ودُّها مثلُ الزجاجة كسرها لا يُجبَر

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من قادة الأحداث لاستعطاف الناس، عبر اتصالات تليفونية، واتصالات بوفود الشماليين في المفاوضات الخارجية؛ فإن السؤال المتوقّع على ألسنة القبائل المضطهدة هو: هل يتوقع هؤلاء أن نعيش معاً أيضاً؟ كيف يمكن أن نعيش معاً؟

- تحطيم البنية الأخلاقية للمجتمع: على الرغم من الغزو الثقافي لهذا المجتمع؛ فإن الدين والنسب لا يزال لهما دور فعال في الحفاظ على الشرف، ولكن لا شك أن وجود ٣٧٥٠٠٠ ألف شخص[(٢)] في مخيمات اللاجئين في داخل مالي وخارجها سيترك بصمات العار، إنّ ضنك العيش منبع كل شرٍّ، فضلاً عن انتهاكات الأعراض التي قام بها عناصر من تلك الحركات.

وقد لا نفاجأ بالآثار السيِّئة على الأخلاق في ظل

(١) انظر: جريدة Procés Verbal ، أسبوعية، العدد ١٩٦، تاريخ ٢١ يناير ٢٠١٣م.

(٢) من إحصائيات منظمة OXFAM، جريدة l'indicateur العدد ١٤٢٠، ٢٠١٣/١/١٨م.

تدخّل القوات المتعددة الجنسية إفريقيَّة وغيرها، وفي ظل سيطرتها على مناطق المسلمين، حيث تفتقد تلك القوات المتعددة وحدة الانتماء وقداسة الأخلاق.

- الإعجاب بالفرنسيين وتقليدهم: إنّ هؤلاء الأطفال، والشابات الشبّان الذين ذاقوا الهوان، وعاينوا الاعتداء، وانتهاك الشرف بالاغتصاب الجماعي أمام الزوج والأخ ليشاهد ما يُفعل بحريمه[1]، وتسويغ الحرام بالزواج الإكراهي من بعض مسلّحي تلك الحركات، سيُعجبون في المقابل بالجنود الفرنسيين الذين دافعوا عنهم، وردوا لهم حريتهم المغتصبة، وسيضعونهم في مقام الأبطال ويقلدونهم.

- إغلاق المدارس لمدة سنتين دراسيتين: إنّ هذه الفترة الزمنية تعدّ خسارة على مستقبل المنطقة وعلى أبناء المسلمين؛ فالأطفال هم مستقبل الأمة.

- هدم البنية التحتية والاقتصادية للمنطقة: إذا كانت جمهورية مالي في طليعة الدول الفقيرة فإن المناطق الشمالية أسوأ حالاً من غيرها، فهل كان ينقصها أيضاً أن يتولى بعض أبنائها خرابها بأيديهم! فقد خربوا المرافق الحكومية وغير الحكومية، من إدارات ومدارس، حتى المستشفيات، ونهبوا الممتلكات الخاصة من المتاجر والمخازن، حتى أثاث البيوت سرقوه.

ثالثاً: الحلول المقترحة لمنع تلك الآثار أو تخفيفها:

لا تخلو الحياة من ابتلاءات ومشكلات، بل لا تحلو بلا مشكلة يسعى الإنسان إلى حلّها، نسأل الله تعالى العافية للمسلمين، إنّ شعب مالي المسلم يتفاءل كثيراً، وذلك لإيمانه الراسخ بأن الله يبتلي عبده ليتضرع إليه بالدعاء، وقد كان كذلك، وكما يعتقد الشخص المالي المسلم بأن العسر إرهاص لليسر، والشدة مقدمة للفرج.

وقد انعقدت مؤتمرات واجتماعات ولقاءات محلية ووطنية للبحث عن حل نهائي لهذه الأزمة، والعمل على تجنّب تفاقم آثارها.

ومن توصيات تلك اللقاءات:

- تكوين لجنة وطنية شاملة لكلّ الأجناس والقبائل تحقّق في الأحداث، وتحدّد الأطراف المسؤولة عن الفساد، ومحاكمة أكابر مجرمي هذه الأحداث.

- التوعية الشاملة للمواطنين وتحذيرهم من تصفية الحسابات ومحاولة الانتقام، وترسيخ الثقة لديهم بأن المحكمة هي الجهة الوحيدة لإقامة العدل وتسوية الخلافات.

- تفادي المغالطة في القضية، فليس كلّ الطوارق ولا كلّ العرب متمردين، وليس كلّ المتمردين (المسلّحين) من هذين الجنسين، وكون أكثرهم وقادتهم منهما لا يسوِّغ التعميم، بل إنّ ممّن قام بهذه الأعمال أفراداً من أجناس أخرى، ومعظم الطوارق والعرب ضحايا يعيشون في مخميات اللاجئين[2].

- توسيع دائرة الشورى، واللامركزية، والشفافية في الحكم والإدارة.

- انعقاد حوار وطني شامل للمصارحة فالمصالحة.

- إحياء المعاهدات بين القبائل في المناطق الشمالية، وإعادة بنائها على أسس متينة.

- قيام علماء الدين بمهمتهم الإصلاحية بموضوعية، فيراعون الله في كلّ تصرفاتهم، ويجعلون مصلحة الأمة الإسلامية نصب أعينهم.

- مشاركة علماء الدين في اتخاذ القرارت المتعلقة بالمنطقة[3].

خاتمة:

إن الإسلام دين يحترمه العقل، وتطمئن إليه النفس، وعلى المسلم أن يمثّل دينه بأخلاقه حتى يُحترم وتطمئن إليه النفوس.

إن المسلمين في غنى عن تقسيم دولهم وشعوبهم، بل يجب عليهم أن يمهّدوا الطريق لتكون أمتهم أمّة واحدة، وعلى المسلمين دعوة غير المسلمين، المجاورين لهم أو المقيمين معهم في دولهم، بالحكمة والموعظة الحسنة والأخلاق المؤثّرة.

(١) أدلت امرأة تمبكتوية بشهادتها، وذكرت أن ثلاثة أشخاص هدّدوا زوجها بالسلاح، فاغتصبوها قائلين للرجل: انظر ما نفعل بزوجتك، تلفاز مالي، نشرة الأخبار، ٢٠١٣/١/٢٥م.

(٢) مقابلة تلفزيونية مع السيد أمادو توغو، رئيس جمعية قبائل دوغون ٢٠١٣/١/٢٥م، مقابلة تلفزيونية مالك الحسين ميغا رئيس تجمعات الجاليات الشمالية في العاصمة، ٢٠١٣/١/٢٨م، مقابلة تلفزيونية مع السيدة أم ميغا رئيس اتحاد الجمعيات النسائية في مالي، ٢٠١٣/١/٢٩م.

(٣) هذه الأخيرة من توصيات ملتقى مدينة كيدال ٢٠١٠م، شاركت فيه كلّ القبائل، والهيئات، والجمعيات الشمالية.

الملف

التداعيات الاقتصادية على القضية المالية

د. عصام عبد الشافي *

تقديم:

جمهورية مالي إحدى دول غرب إفريقيا غير الساحلية، تجاور الجزائر (من الشرق والشمال)، والنيجر (من الشرق)، وموريتانيا والسنغال (من الغرب)، وترتبط بحدودها الجنوبية مع كل من بوركينا فاسو وساحل العاج، وغينيا من (الجنوب الغربي).

تُعد مالي من أفقر ٢٥ دولة فى العالم، وتعتمد على المساعدات الخارجية، يعمل ٨٠٪ من السكان بالزراعة وصيد السمك، معدّل النمو لا يتجاوز ٢،٧٪، ومعظم السكان أميّون، فما لا يقل عن ٦٩٪ من الراشدين لا يعرفون القراءة والكتابة، في حين أن ٢٧٪ فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس، ويعاني السكان تَدنّي المستوى الصحي، حيث يقلّ متوسط العمر المتوقع عن ٥٠ سنة، ويموت حوالي نصف الأطفال حديثي الولادة.

وسياسياً؛ تعاني مالي منذ استقلالها حالة من عدم الاستقرار، فهناك العديد من قبائل الطوارق تسعى إلى الاستقلال والانفصال بإقليم أزواد في شمال مالي، وقد شهد شمال مالي العديد من الانتفاضات لقبائل الطوارق في ١٩٦٢م و ١٩٩٠م، ثم انتفاضة ٢٠٠٦م، هذا مع صعود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وظهور العديد من الجماعات الجهادية المسلحة المنتمية للعديد من القبائل العربية في المنطقة، وتدخّل الرئيس الليبي السابق معمّر القذافي في الصراع.

وبعد انتفاضة ٢٠٠٦م أصبح هناك ثلاثة أطراف رئيسة للصراع في مالي، وهي:

١ - قبائل الطوارق.

٢ - الجماعات المنتمية للإسلام السياسي.

٣ - الحكومة.

وفي ٢٠١١م حدث تبدّل في المواقف، حيث شكّل الطوارق والجماعات المنتمية للإسلام السياسي تحالفاً ضد الحكومة التي كان يقودها «موديبو ديارا»، وهو الممثل السابق لوكالة الفضاء الأمريكية (ناسا)، والممثل السابق لشركة مايكروسوفت في إفريقيا.

وفي ديسمبر تم اعتقال «ديارا» وإجباره على تقديم استقالته، وكلّف «ديونكوندا تراور» رئيس جمهورية مالي المؤقّت «ديانجو كيسوكو»، بتولي منصب رئيس الوزراء[1].

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في مالي:

يُعد اقتصاد مالي ذا طابع ريفي، حيث تعتمد مالي على الزراعة، وتربية الماشية، والتجارة عبر الصحراء مع الشعوب المجاورة، وخصوصاً أنها «دولة مغلقة» ليس لها منفذ بحري، وتُعد ضمن أقل ٢٥ دولة نمواً في العالم، وتنتمي مالي إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وإلى الاتحاد الإفريقي، غير أن عضويتها بالاتحاد عُلّقت بعد انقلاب ٢٠١٢م.

تشكّل قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصيد

(*) أستاذ العلوم السياسية - جامعة الإسكندرية.

(١) حرب أزواد: أمريكا تلعب من وراء الستار، واليورانيوم كلمة السر في الحرب، بوابة الوفد الإلكترونية، الثلاثاء / ٢٢ يناير ٢٠١٣م.

البحري الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد المالي، ووفق دراسة نشرها البنك الدولي ٢٠١٢م؛ فإن هذه القطاعات تمثّل مجتمعة أكثر من ٣٦٪ من الناتج المحلي الخام للبلاد.

١ - الزراعة:

يتصدّر القطاع الزراعي أهم القطاعات التي يرتكز عليها اقتصاد مالي، وتُقدّر مساحة الأراضي المزروعة بمالي بحوالي ٣ ملايين هكتار، أي ما يمثّل ١٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة بالبلاد، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان مالي يعتمدون في دخلهم على نشاطهم الزراعي، وتحتل زراعة الحبوب مكانة كبيرة في تأمين المتطلبات المعيشية للسكان.

غير أن القطاع الزراعي بمالي يواجه تحديات كبيرة، لعل أبرزها تخلي الدولة عن دعم القطاع بفعل سياسة الإصلاح الهيكلي التي تبنّتها الحكومة مطلع تسعينيات القرن المنصرم، مما نجم عنه ضعف القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المالية بالأسواق الإقليمية والدولية.

وتأتي مالي في طليعة الدول المنتجة للأرز على مستوى غرب إفريقيا، وتُعد البلاد من أكبر منتجي مادة القطن على المستوى العالمي، ويُغطي إنتاج البلاد سنوياً من مادة القطن حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الداخلي، ويعيش على حساب القطن المالي حوالي ٣ ملايين شخص مالي.

٢ - الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية ثاني أكبر ثروة بالبلاد بعد الزراعة، وتمثّل حوالي ١٠٪ من الناتج الوطني الخام، ويعتمد عليها حوالي ٣٠٪ من السكان، وتتركز الثروة الحيوانية بالمناطق الشمالية من البلاد، ويعتمد عليها بشكل رئيس سكان هذه المناطق، كالعرب والطوارق والفلان، وكشفت إحصائيات اقتصادية حديثة عن أن هذه الثروة تحتل المركز الثالث في صادرات البلد الخارجية، خصوصاً إلى البلدان المجاورة كالسنغال وساحل العاج وموريتانيا.

٣ - صيد الأسماك:

ولا يقل قطاع الصيد أهمية عن باقي القطاعات، فالقطاع يشكّل حوالي ٤،٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه قرابة ربع مليون شخص، وينتعش نشاط الصيد في المناطق القريبة من دلتا النيجر وبحيرات «سلينكي» و «مانتنلي» وبحيرة «دبو»، ومعظم الإنتاج من أسماك الشبّوط والسلور والأسماك النهرية.

٤ - الثروة المعدنية:

يوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم، ويُعدُّ استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد، بجانب استخراج الذهب، حيث يعد الذهب أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي، ويُقدر احتياطي البلاد منه بـ ٨٠٠ طن، حسب بيان وزارة المعادن والطاقة قبل عام، وتتواجد أبرز مناجم الذهب بمناطق «كاراكوتو» و «سياما» و «كوديرا»[(١)].

٥ - الصناعة:

تعد صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد، وتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الاستثمارات الفردية، وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية، مثل مصانع الأسمنت والسكر والتعليب والنسيج.

٦ - التجارة:

يُشكل القطن المحصول الرئيس للتصدير، ويُقدّر بحوالي نصف الصادر من مالي، وتعمل مالي أيضاً على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني، وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات، ويتم التبادل التجاري أساساً مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.

وبجانب هذه القطاعات تشكّل تحويلات العاملين

---

(١) وكالة الأناضول للأنباء، مالي.. الكنز الإفريقي فريسة لباريس، ٢٤ يناير ٢٠١٣م.

بالخــارج أحد أهم مصادر الدخــل القومي، لكن البلاد تعتمد بشكل رئيس على المعونات الأجنبية.

وتُعد السنغال أكبر دولة مستوردة من مالي، فيما تُعد الصين أكبر دولة مصدّرة لها.

وقد بلغ إجمالي الدخل الفردي، وفق تقديرات بعض المنظمات الدولية عام ٢٠٠٥م، نحو ٣٨٠ دولار ســنوياً لكل مواطن، وكانت مالــي تكتفي ذاتياً من اللحوم نتيجة لثروتها الحيوانية، لكن موجات الجفاف المتوالية على مرّ العقود الأخيرة أفقدتها هذه الميزة[1].

ثانياً: الاستغلال الخارجي الغربي والفرنسي لموارد مالي والمنطقة:

منطقة الســاحل التي تغطي شــمال مالي وجنوب الجزائر وشمال النيجر وشــرق موريتانيا وجنوب ليبيا، عبر مســاحة تتجاوز أربعة ملاييــن كيلومتر مربع، تُعد من أفقر مناطق العالــم اقتصادياً، فلا زراعة بمفهومها المتعــارف عليه، أو صناعة، أو نشــاط اقتصادي يجعل الأضواء تســلط على تلك المنطقة مــن العالم، إلا أنه بالرغــم من الفقر المدقع للســكان في تلــك المنطقة يُطلق عليهــا أرض «الفقراء الأغنيــاء»، فتلك المنطقة غنية بثرواتها الطبيعية، حيــث تحتوي على أعلى معدّل احتياطــي لليورانيوم والذهب والنحاس والحديد، كما أن هنــاك احتياطياً عظيماً من البتــرول الخام بمواصفات قلّما تتوفــر لدى دول أخرى، هذا بجانب احتياطاتها من الغاز الطبيعي.

والدول التي لها مطامع في ثروات المنطقة تنقســم إلى:

- دول طامعة في اليورانيوم: كفرنسا التي تستخدم الطاقة النووية لإنتاج ٨٠٪ مــن إجمالي احتياجاتها من الطاقة، وتســتمد ٤٠٪ من احتياجاتها من اليورانيوم من النيجر من خلال شركة «اريفا».

- دول طامعة في البترول والغاز: كالولايات المتحدة، حيث تتوجه أهدافها بالدرجة الأولى نحو البترول والغاز الطبيعي.

- دول طامعة فــي الثروات المعدنيــة: كبريطانيا وألمانيا، وتســعى كل منهما نحــو الهيمنة على الثروات المعدنية في المنطقة[2].

وقد ســبق لهذه الدول أن شهدت صراعاً ممتداً في النصف الثاني من القرن التاســع عشر والأول من القرن العشــرين للهيمنة على ثروات دول المنطقة ومقدّراتها، وبالرغم من انتهاء الاحتلال العسكري استمرت هيمنتها الاقتصادية والسياسية على مقاليد الأمور فيها، وعندما يظهر ما يمكــن أن يهدّد هذه الهيمنة أو يحدّ منها يكون التدخل العســكري هو البديل الأول، بمســاعدة النُّخب السياســية في دول المنطقة، والتــي تدين بالولاء الأول والأخير للمستعمرين السابقين!

١ - فرنسا:

في ظــلّ ولاية الرئيس الفرنســي الســابق نيكولا ساركوزي المنتمي إلى يمين الوسط؛ قادت فرنسا العالم للتدخل في ليبيا، في ذلك الوقت؛ أظهرت اســتطلاعات الرأي الفرنسية أن الدعم الأقوى للتدخل العسكري منذ البداية جاء من جانب الناخبين ذوي الميول اليســارية، لأن التدخل جرى تأطيره جيــداً في البلاد وفي الخارج على أنه «عمل إنســاني»، لكن في وثيقة تم تسريبها إلى صحيفة «ليبراســيون» الفرنسية، تعهّد المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا بزيادة نسبة فرنسا إلى ٣٥٪ من النفط الليبي (بعد أن كانت ١٧٪ قبل الحملة) في مقابل الدعم الفرنسي الكامل، وقفزت الشركات الفرنسية إلى الواجهة فــي عقود إعادة البناء العائــدة للقطاع الخاص والعقود

(١) تغطي الصحراء ثلثي شمال البلاد بالكامل، وتقل معدّلات الأمطار بها عن ١٢٧ مليمتر سنوياً، ويسكنها البدو الرحل، أما الوسط، أو «المنطقة الساحلية» للنهر، فتوجد بها بعض الزراعات للأرز والقطن والسورغو، و «المنطقة السودانية» في ثلث شمال البلاد تصل فيها معدّلات الأمطار إلى ١٤٠٠ مليمتر سنوياً، وتغطيها السافانا التي تتحول إلى غابات في الجنوب، انظر: حسن مكي: جمهورية مالي.. حقائق في سطور، وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٢/١/٢٢م.

(٢) زوهرال أوراس بوراس: غزو الساحل ما بين الإمارة الإسلامية والإمارة الاقتصادية، الأحد / ٢٠ يناير ٢٠١٣م.

الأمنية في ليبيا.

وفي مالي كان الأمر أكثر سهولة بالنسبة لفرنسا، مع مباركة الرئيس المالي «ديونكوندا تراوري»، ومجلس الأمن الدولي، ودول غرب إفريقيا الأخرى، وهو ما دفع الرئيس الفرنسي «هولاند» بتوصيف العمليات العسكرية في مالي بأنها: «جهد إنساني يهدف إلى دحر العناصر الإرهابية المعروفة بوحشيتها وتحجّرها، ومن أجل أمن الشعب المالي، والوافدين إلى مالي من فرنسا، والبالغ عددهم ٦ آلاف فرنسي».

إلا أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي ليس مجرد ضربة ضد الإرهاب فقط، ففرنسا أيضاً تسعى إلى الحصول على موقع لها في الفرص المستقبلية، حيث ذكر موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أن: «صادرات مالي إلى فرنسا (المركزة في الذهب والقطن والماشية) لا تتعدى معدّل ١٠ ملايين يورو في السنة على مدى السنوات الخمس الماضية، ولقد تراجعت في عام ٢٠١٠م إلى ٥,٨ ملايين يورو»، وفرنسا اليوم لم تعد المستثمر الأجنبي رقم واحد في مالي، نتيجة للاستثمارات الأكبر من جنوب إفريقيا (في مجال التعدين والأعمال الزراعية)، والمغرب (في مجال البنوك وشركات الاتصالات)، وليبيا (في مجال الفنادق والمشاريع الزراعية)، ويبدو أن هناك فرصة كبيرة لفرنسا في أن تتقدم أهميتها في تلك اللائحة[١].

ولا يمكن تناول الدور الفرنسي في مالي بمعزل عن كونها الدولة الاستعمارية التي استعمرت مالي لعقود طويلة من الزمن، وما زالت تتعامل معها من منطلق أنها بمثابة الفناء الخلفي لها حتى الآن، واللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، وهي وسيلة توحيد لمواطني مالي الذين يتحدثون أكثر من ٤٠ لغة مختلفة بعشرات اللهجات.

فالوجود الفرنسي في المنطقة يشكّل إرث الماضي الاستعماري، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة في غرب إفريقيا، ومن أهم تلك المصالح الاقتصادية استخراج اليورانيوم من النيجر، والذي تديره شركة «أريفا» الفرنسية، والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة «أو دي إف» للكهرباء في فرنسا، حيث حصلت شركة «أريفا» على امتياز استغلالها منذ عقود[٢].

يُضاف إلى ذلك أن مالي هي المستورد رقم ٨٧ من فرنسا، والمصدّر رقم ١٦٥ لفرنسا، ومعظم صادراتها من الذهب والقطن، وتبلغ ١٠ ملايين يورو سنوياً، وهو ما يعادل ٠,٠٠٢٪ من الواردات الفرنسية، وتسيطر المؤسسات والشركات الفرنسية في مالي على ٦٥٪ من قطاع الخدمات، و ٢٠٪ في التجارة، و ١٥٪ في قطاع الصناعة[٣].

هذا بجانب الموقع الجغرافي لمالي المحاذي للنيجر المهمة بالنسبة لفرنسا على المستوى الاقتصادي، فأهم مستغلي اليورانيوم في النيجر هما الصين وفرنسا، وتمثّل النيجر رهاناً استراتيجياً إذا تفاقمت الأوضاع بما قد يمسّ النيجر، وبجانب شركة «أريفا» هناك العديد من الشركات الفرنسية (مثل شركة توتال) التي تعمل في مالي ودول الجوار الجغرافي لها، وبخاصة الجزائر التي تعد الشريك الأول لفرنسا في إفريقيا[٤].

وفي ١٧ يناير ٢٠١٣م، وبعد تصريحات الرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند، التي أكد فيها أن «فرنسا ليس لديها مصلحة في مالي»، وأنها «لا تدافع عن أية مصالح

---

(١) راشيل مارسدن: أهداف اقتصادية وراء التدخل الفرنسي في مالي، صحيفة البيان، عدد ٢٣/١/٢٠١٣م:
http://www.albayan.ae/one-world/directions-1.1809007-23-01-bearings/2013

(٢) حرب أزواد: أمريكا تلعب من وراء الستار، واليورانيوم كلمة السر في الحرب، بوابة الوفد الإلكترونية، الثلاثاء / ٢٢ يناير ٢٠١٣م.

(٣) يرى الوزير الموريتاني السابق «أسلم ولد عبد القادر» أن: «فرنسا لديها مصالح في هذه المنطقة، وهي لا تختلف كثيراً عن المصالح التي تسعى إليها الصين والولايات المتحدة في هذه المنطقة، حيث تعرف هذه القوى العظمى أن القارة الإفريقية قارة واعدة في الخمسين سنة القادمة».

(٤) وهيبة خداش: التدخل العسكري في مالي والرهانات الاقتصادية، قناة القارة، الموقع الإلكتروني، ٢١/١/٢٠١٣م.

اقتصادية أو سياسية»، تساءلت صحيفة لوفيجارو: «ماذا عن الشـــركات الفرنســـية العاملة في مجالات البترول والغاز واليورانيوم فـــي مالي، وهي قطاعات ذات أهمية اســـتراتيجية؟»، وأضافت الصحيفة: «إن مصادر الثروة الكامنـــة تحت الأرض في مالي مـــا زالت حتى الآن غير مستغلة وغير مكتشفة»، مضيفة أن: «الذهب هو المعدن الوحيد الذي تصدّره هذه الدولة، ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا»[١].

وقد عهدت شركة «روكجيت» في ١٥ نوفمبر ٢٠١٢م إلى مجموعة «دي آر ايه» الجنوب إفريقية بإجراء دراسة جدوى حول مشروعها في «فاليا»، والذي يهدف للتنقيب عـــن اليورانيوم والفضة والنحاس، وأشـــارت التقديرات الأولية إلى أن المنجـــم يحتوي على حوالي ١٢ ألف طن مـــن اليورانيوم، أي ما يزيد أربع مرات على إنتاج المنجم الذي نقبت عنه شـــركة «اريفا» في «آرليت» بالنيجر عام ٢٠١٢م[٢].

وفيما يتعلـــق بالمحروقات «المواد الهيدروكربونية»؛ فإن الوجود الفرنســـي في مالي محدود، إذ تمتلك شركة «توتال» الفرنســـية ما يقرب من أربعين محطة خدمة في مالي، وفـــي الـــدول المجاورة لمالي تقـــوم «توتال» تقوم ببعض عمليات التنقيب في موريتانيا، حيث تنتج ٣٣ ألف برميل بترول يومياً، وهو ما يعادل إنتاجها في الجزائر.

وفـــي إطار هـــذه الاعتبـــارات؛ تكشـــف المقارنة بين مواقف فرنســـا تجاه الوضع في ســـوريا ومالي عن أطماع اقتصادية، لخصها نائـــب في البرلمان البلجيكي بقوله: «الهدف من الحرب على مالي هو الســـيطرة على اليورانيوم.. نحن لسنا مغفلين»، فتدخّل فرنسا في مالي جاء بهدف الحفاظ على المصالح الاقتصادية الكبيرة لها في غرب إفريقيا[٣].

٢ -الولايات المتحدة:

كانت أول اشارة على وجود يد أمريكية في أزمة مالي تصريحات بيل جيتس رئيس شركة مايكروسوفت المؤيدة لـ «ديارا» رئيس الوزراء الســـابق الذي تمت الإطاحة به واعتقاله في ديســـمبر ٢٠١٢م، فقد أعلن صراحة رغبة بلاده فـــي تولّي أحد رجالها المخلصين رئاســـة البلاد، ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي الإدارة الأمريكية، وتمت الإطاحة سريعاً بـ «ديارا».

كمـــا أن الوجـــود الأمريكي في المنطقـــة يتحرك عبر كندا وشـــركاتها العاملة في مالي والدول المجاورة، وإســـرائيل التي تعمل بكل قوتها في الـــدول الإفريقية، ومنها المجاورة لدولة مالي.

ومن أشهر الشـــركات الكندية العاملة في المنطقة وأكبرها شركة «روك جيت»، وقد قدمت طلباً للتنقيب عن اليورانيوم في منطقة «فاليا» التي تبعد مســـافة ٣٥٠ كلم غرب العاصمة المالية باماكو وبالقرب من حدود السنغال وغينيا، ولم تعثر الشـــركة الكندية فقط على اليورانيوم ولكن أيضاً علـــى الفضة والنحاس، ويقدّر بعض الخبراء الجيولوجييـــن كميات اليورانيوم بـــ ١٢ ألف طن، أي ما يســـاوي أربعة أضعاف ما تنتجه شركة «أريفا» الفرنسية من أهم مناجمها «أرليت» في النيجر[٤].

وتشـــهد الإدارة الأمريكيـــة صراعاً حـــول الموقف الذي يجب الالتزام به في أزمة مالي، فعدد من مسؤولي البنتاجون وضبـــاط كبار يحذّرون مـــن أن غياب التزام أكبـــر من جانب الولايات المتحـــدة يمكن أن يجعل مالي ملاذاً للمتطرفين كما كانت أفغانستان قبل اعتداءات ١١

---

(١) قالت الصحيفة أيضاً: «إن الجيولوجيين يعلمون أن باطن الأرض في مالي يحتوي على اليورانيوم»، مشيرة إلى أن شركة التعدين الكندية «روكجيت» تقدّمت بطلب للسماح بالتنقيب في منجم «فاليا» الذي يحتوي على اليورانيوم، والواقع على بعد ٣٥٠ كم غرب العاصمة باماكو بالقرب من حدود السنغال وغينيا... أما الشركة الفرنسية «اريفا» فتمتلك شركات تنقيب في منطقة سارايا بالقرب من الحدود السنغالية.

(٢) يُذكر أن شركة «كوجيما» التي كانت تنقب في مالي قبل مجيء شركة «افيرا» بحثت في مالي قبل خمسين عاماً ولم تكتشف أية مناجم.

(٣) وكالة أنباء الأناضول، الحرب على الإرهاب ذريعة فرنسا لنهب ثروات مالي، ٢٣/١/٢٠١٣م.

(٤) أعلنت ميشال ريفازي، النائبة الفرنسية في البرلمان الأوروبي، أن الشركتين الفرنسية والكندية أبرمتا اتفاقاً لاستغلال مشترك لليورانيوم في مالي.

ســبتمبر ٢٠٠١م، لكن مستشاري البيت الأبيض يرون أنه غير واضح حتى الآن مــا إذا كانت جماعات مالي بينها عناصــر من تنظيم القاعدة في بــلاد المغرب، وإلى أي مدى يشكّلون تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ويخشى مستشــارو البيت الأبيض من أن تُجر الولايات المتحدة إلى نزاع معقد ضد عدوٍّ لا يمكن السيطرة عليه في مالي بينما تقوم القوات الأمريكية بالانسحاب من أفغانستان(١).

٣ - الصين:

دخلت الصين بشــكل فعّال في مالي في عهد حكم الرئيس «أمادو توماني»، واســتثمرت في البنية التحتية، وقامت ببناء جســر عبر النيجر في باماكو، كما كان من المخطط بناء طريق ســريع من العاصمة حتى الشمال، في المقابل توجهت المواد الخــام من مالي إلى الصين التــي أصبحت تســتورد ثلث صادرات مالــي في الآونة الأخيرة.

بداية؛ كان القطن والذهــب، وبالمقابل ازداد حجم صــادرات صناعــة الآلات الصينية، والذي بدأ يشــكّل ضغطاً على الشــركات الفرنســية المهيمنــة في تلك المنطقة، وكلما نشــطت الصين في مالي ضعف موقف فرنســا هناك، ولذلك يشير الخبراء إلى الدور الفرنسي في إطاحة الرئيس «أمادو» عام ٢٠١٢م؛ لأنه كان متعاطفاً بشكل علني مع الصين.

وقد ازداد حجم المصالح الاقتصادية للصين بشكل كبير في إفريقيا خــلال العقود الأخيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري أكثر من ١٠٠ مليار دولار ســنوياً، وهذا يزيد عن حجم التبادل لأمريكا والاتحاد الأوروبي معاً في إفريقيا، ولهذا فإن أي زعزعــة في الأوضاع تُعد ضربة لمصالح الصين في القارة الإفريقية.

والحديث يدور حول اســتثمار الصيــن في أعمال تنقيب النفط في شــمال مالــي، علماً بأن الشــركات الإيطالية والجزائرية والأســترالية والنيجيرية والكندية والفرنسية والقطرية كانت قد أجرت أعمال تنقيب وبحث عن منابع النفط هناك، ولذا يمكن تفسير مشاركة القوات الفرنسية في العملية العســكرية على أنها ضوء أخضر لشركاتها للبدء في استخراج النفط هناك.

ومــن المتوقع ازدياد التنافس على الفوســفات في الشمال، وهذه المادة الخام تُستخدم لإنتاج الأسمدة التي تفتقر إليها الصين بشــكل واضح، ويبدو أن فرنســا في حال تحقيقها نجاحاً على الجبهة العسكرية سوف تجني أرباحاً من هذه العملية.

والمواجهــة ســتتفاقم، وذلك في ســبيل الحصول على اليورانيوم والذهب والنفــط والموارد الأخرى، في الوقت التي ستحاول فيه الصين الحفاظ على مصالحها، ولن تتخلــى عن النضال من أجــل الحصول على فوائد جديدة في قارة إفريقيا، فضلاً عن أن الأحداث في ليبيا وتقسيم الســودان كانت ضربة قوية لمصالح الصين في إفريقيا، وذلك لأنها فقدت المصادر المستقرة من النفط المستورد، ولم يُعرف مصير المليارات من الدولارات التي سُــخّرت للاستثمار في البنية التحتية، لقد فقدت الكثير من الأرباح والنفوذ والخطوة التالية هي مالي(٢).

٤ - ألمانيا:

في يونيــو ٢٠١١م أعلن وزيــر الخارجية الألماني «جيــدو فيســتر فيله» الخطــوط العريضة للسياســة الألمانيــة الجديدة في إفريقيا، حيث تســعى الحكومة الألمانية لاســتبدال الصورة النمطية لهــا كإحدى أبرز الدول الغربية المانحة للمســاعدات للقــارة الإفريقية، واستخدمت مصطلح الشراكة لوصف العلاقة التي تعتزم أن ترتبط بها مع الدول الإفريقية في المســتقبل، تحت شعار «شراكة متساوية طويلة الأمد مع إفريقيا»(٣).

---

(١) حرب أزواد: أمريكا تلعب من وراء الستار، واليورانيوم كلمة السر في الحرب، بوابة الوفد الإلكترونية، الثلاثاء / ٢٢ يناير ٢٠١٣م.

(٢) صوت روسيا، مالي.. ضربة لمصالح الصين، ٢٠١٣/١/٢٩م.

(٣) حدّد «فيستر فيله» أهم أهداف السياسة الألمانية الجديدة في إفريقيا في: السعي لتحقيق السلام والأمن والرخاء في القارة السوداء، وذلك من خلال التعاون مع الدول الإفريقية التي ستلتزم بحقوق الإنسان والحكم الرشيد والتحرك نحو الديمقراطية، وفي المقابل فإن ألمانيا ستدعم حصول إفريقيا على مقعد دائم في مجلس الأمن، وستعمل على فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات

وأكد «فيستر فيله» أن ألمانيا لا تهدف إلى استغلال دول القارة بحثاً عن مكاسب اقتصادية قصيرة المدى، وإنما ترغب في شراكة متساوية لا تكون فيها ألمانيا دولة مانحة والدول الإفريقية دولاً متلقية للمساعدات التنموية، وإنما تتحق فيها الفائدة للطرفين معاً.

وقد بدأت ألمانيا بالفعل السير في طريقين متوازيين، فهي تنتهج سياسة دبلوماسية نشطة في دول القارة الغنية بالنفط والغاز والمعادن النادرة المستخدمة في التقنيات الحديثة، وغيرها من المواد الخام، وخصوصاً في غرب إفريقيا(1).

وبجانب هذا التنافس الشرس على ثروات المنطقة الإستراتيجية (اليورانيوم، النفط، الغاز الطبيعي، الذهب) يبرز تنافس من نوع آخر على ثروات دول المنطقة السمكية، إذ تتسبب عمليات صيد الأسماك غير القانونية، التي تمارسها سفن صيد أجنبية أساساً في المياه الإقليمية للدول ذات السيادة دون الحصول على التراخيص اللازمة، في أضرار بالغة لأكثر بلدان إفريقيا فقراً، سواء اقتصادياً، أو لثرواتها السمكية، تقدّرها منظمة «السلام الأخضر» العالمية بأكثر من مليار دولار سنوياً.

وتؤثر هذه العمليات غير المشروعة بصورة خاصة في دول غرب القارة المطلة على مياه المحيط الأطلسي، والممتدة على سواحل ١٥ دولة، من المغرب وموريتانيا شمالاً إلى أنجولا جنوباً، وتأتي غينيا وسييراليون ضمن أكثر هذه البلدان تضرراً من عمليات الصيد غير المشروعة التي تجريها سفن تحمل رايات: (الصين، روسيا، إندونيسيا، وبنما، واليابان، ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي كالبرتغال وإيطاليا، وغيرها)(2).

وتقدّر الخسائر التي يسبّبها صيد الأسماك غير المشروع في مختلف أنحاء العالم بما يتراوح بين ٩ مليارات و ٢٤ مليار دولار، كلّ سنة، بمصيد يقدّر حجمه بما بين ١١ و ٢٦ مليون طن من الأسماك، يعادل ١٠ إلى ٢٢٪ من كمية الأسماك التي تُصطاد سنوياً، وهذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار الأضرار البيئية الناتجة عن عمليات الصيد الجائر التي قضت على العديد من أنواع الأسماك.

وفي غرب إفريقيا قدّر (المكتب الاستشاري MRAG المعني بالترويج للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ومقره لندن)، أن الصيد غير القانوني يتجاوز كمية الصيد المشروع بحوالي ٤٠٪، وقدّر تقرير الهيئة البريطانية للتنمية الدولية أن الخسائر الناتجة عن الصيد غير القانوني في المياه الإقليمية لغينيا قد بلغت ١١٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م وحده، و ٣٤،٠٠٠ طن من الأسماك سنوياً، مما أدى إلى عدّ الصيد غير المشروع في مياه غينيا هو الأسوأ في إفريقيا كلها وفقاً لمؤسسة العدالة البيئية(3).

الإفريقية، وتوافر شروط عادلة للتجارة مع الدول الإفريقية.

(١) أبرمت ألمانيا شراكة للطاقة مع نيجيريا وأنجولا، كما تدعم مشروع «ديزرتك» لتوليد الطاقة الشمسية في صحراء شمال إفريقيا، وأجرى وزير التعاون الدولي «ديرك نيبل» مفاوضات مهمة في ليبيريا التي تملك أكبر احتياطي عالمي من خام الحديد. وتسعى الشركات الألمانية إلى ضمان حصة من حقوق استخراج الحديد هناك، بعد أن أبرمت ليبيريا في ٢٠١٠م عقوداً بعشرة مليارات دولار لاستخراج الحديد، استفادت منها شركات بريطانية وأسترالية وبرازيلية، انظر: مازن حسان: ألمانيا تدخل السباق على ثروات إفريقيا، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٠١١/٦/٢٥م.

(٢) أفاد المركز الفني الأوروبي للتعاون الزراعي والريفي، التابع للاتحاد الأوروبي، والمعني بمساعدة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، بتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بقضايا التنمية، بأن عمليات الصيد غير المشروعة في تلك المنطقة قد ازدادت على مدى السنوات العشرة الأخيرة.

(٣) يقول «ساسكيا ريتشارتز» المسؤول بمنظمة «السلام الأخضر» البيئية العالمية: «إن كميات الأسماك التي يجري صيدها بصورة غير قانونية يجب أن تسبّب الحرج للدول الصناعية التي التزمت منذ عشر سنوات بالقضاء على عمليات الصيد غير المشروعة بحلول ٢٠٠٤م»، وقدّر الخسائر الاقتصادية التي تلحق بدول جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من مليار دولار سنوياً، وأفاد أن ضعف الرقابة في الموانئ، وعدم رصد عمليات سفن الصيد، وتنفيذ القوانين، يسهّل من «غسل» المصيد غير القانوني، واتهم دول الاتحاد الأوروبي بعدم مكافحة الصيد غير القانوني بالصورة الواجبة، مفيداً أن منظمة «السلام الأخضر» قد رصدت ووثقت حالات سفن صيد وطنية ولشركات من دول الاتحاد الأوروبي تخرق الاتفاقيات الدولية، وتصطاد الأسماك في الأماكن المحظورة أو دون ترخيص، وتتمتع بحصانة كاملة.

وتُعـدّ منظمة «السـلام الأخضر» سـنوياً «قائمة سـوداء» بالسفن والشركات المشـبوهة بإجراء عمليات صيد غير قانونية، اسـتناداً إلى سـجلات رسمية، لكن سـلطات الموانئ والمرافئ في الدول الأوروبية تتجاهل هذه القائمة، وذكرت مؤسسـة «العدالة البيئية» أن ميناء «لسـا بالماس» في جزر الكناري الإسـبانية يساهم في توفير الخدمات لعمليات الصيد غير المشروع في غرب إفريقيا(١).

ثالثاً: مصادر التمويل والإمكانـات الاقتصادية لأطراف الصراع:

كان الملاحظ فيما يتعلق بمصادر التمويل للعمليات العسـكرية في مالـي تصريح الرئيس الفرنسـي: «لقد حصلنا على دعم الإمارات المادي للعملية العسكرية في مالـي، ولدينا ذات التوجهات فيما يخص الوضع هناك»، وأكّـد أن بلاده قد أصبحت جاهزة مالياً لبدء حربها في مالي.

وأفـاد بأن دعـم الإمـارات العسـكري للعمليات الفرنسية في مالي يشمل اسـتخدام القاعدة الفرنسية الموجودة في أبو ظبي، واسـتخدام بعض المعدات، مثل الطائرات الموجودة فيها لاسـتخدامها في مالي إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وأوضـح أن الإمارات «قد تقدّم مساعدة إنسـانية ومادية ومالية وربما عسكرية»، وقال: «إن ذلك يعود للإمارات أن تحدّد كيف تريد أن تساعدنا»، وبيّن أن الدعم الإنسـاني لدولة الإمارات بشأن الوضع الحالي في مالي يتمثّل في دعم المنظمات غير الحكومية التي تناهض التطرف والإرهاب في المنطقة.

وعن مسـتوى ثقته في الحصول على قوات من دول الخليج لنشـرها فـي مالي؛ قال: «الـكلّ يجب أن يلتزم بمحاربة الإرهاب، نحن واثقون من أن الإمارات ستسـير في ذلك الاتجاه أيضاً»، وأكّد أنه يسـعى إلى غطاء مالي خليجي للعمليات العسـكرية، في وقت أصرّت فيه الدول الغربية على ترك فرنسـا وحدها في الميدان، والاكتفاء بتقديم دعم معنوي عن بُعد(٢).

رابعاً: الصراع في مالي وتداعياته:

يكشـف الموقف الفرنسي عن ادّعاءات كاذبة وغير حقيقية، ففـي الوقت الذي يؤكد فيه الرئيس فرنسـوا هولاند أن: «المبادرة الفرنسية غير مرتبطة بالدفاع عن أي مصالح، لأنـه لا مصالح لنا في مالـي، وأن تدخلنا جاء استجابة لنداء الاستغاثة الذي وجّهه رئيس جمهورية مالي «ديوكندا تراوريه» وقـادة مجموعة غرب إفريقيا، وهي تعمل تحت مظلة الأمـم المتحدة، وتحديداً القرار ٢٠٨٥ الصادر فـي ٢٠ ديسـمبر ٢٠١٢م»، مؤكداً على موقفه بأنه لا مصالح اقتصادية كبيرة لفرنسا في مالي، إلا أن الحقيقة تناقض ذلك في ظلّ الاعتبارات الآتية:

- أن فرنسـا قامت بسـحب قواتها من أفغانستان، وأنها لم تلبِّ طلب العديد من الدول بالتدخل فى سوريا، على الرغم من أن الصراع في سوريا أكثر دموية وخطورة على السـلم والأمن الدوليين، وأكثر خطورة على حقوق الإنسان.

- أن ثمة اسـتثمارات فرنسـية ضخمة في مالي،

(١) خوليو غودوي، خاصة في ١٥ دولة غرب القارة – العالم ينهب أيضاً ثروات إفريقيا السمكية، برلين، وكالة أنباء «انتر بريس سرفيس» IPS، أبريل ٢٠١٢م، انظر:
http://www.ipsinternational.org/arabic/index.asp

(٢) حاولت الإمارات أن تسوّغ دعمها عبر محاولتها التغطية على دعم الحملة العسكرية؛ من خلال الحديث عن عمليات إغاثة إنسانية ستقوم بها الدولة في مالي، فقد صرّح الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية محاولاً إضفاء صفة إنسانية على قرار الدولة تقديم الدعم المالي والعسكري لفرنسا: «إن وزارة الخارجية تواصل التشاور مع الدول المجاورة لمالي والمحيطة بها، وكذلك مع المنظمات الدولية المعنية، من أجل بذل جميع الجهود الممكنة لتقديم العون لمواطني مالي»، وأكد أن: «ما تقدّمه دولة الإمارات في هذا الصدد إلى مالي ينبع من إيمانها العميق والثابت بدعم الدول الشقيقة والصديقة، تجسيداً لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي لا تفرّق بين البشر، وتدعو إلى تقديم الدعم والمساعدة لهم في الأزمات والملمّات والكوارث»، انظر: مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات الإماراتية – الفرنسية، ومبررات دعم الحرب في مالي، الثلاثاء / ٢٢ يناير ٢٠١٣م، الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/2013122821787/22/1/media/Documents/20137734Emirati%20relations-French.pdf

فهناك ما يُقدّر بستين شركة فرنسية حاضرة في مالي، كما يوجد ستة آلاف فرنسي في مالي، بينما يبلغ عدد الماليين في فرنسا نحو ٨٠ ألفاً.

- أن مالي تمتلك ثروة طبيعية كبيرة، يمكن أن تمثّل اغراءً مباشراً، ليس فقط لفرنسا وإنما لقوى دولية أخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حيث تُعد مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا، كما أن أرضها تحتوي على اليورانيوم، فضلاً عن ذلك يلعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً في هذا الخصوص، حيث تمثّل مالي محوراً لتقاطعات استراتيجية بالغة الأهمية، وعدم الاستقرار فيها لا يقتصر على أوضاعها الداخلية، وإنما يمتد إلى تهديد استقرار المنطقة كلها، والمسّ بأمن فرنسا ومصالحها بأكملها، خصوصاً تلك المتعلقة بأمن الطاقة.

- الصراع الفرنسي الأمريكي، فالولايات المتحدة تمثّل المنافس الأهم لفرنسا في إفريقيا، وتسعى إلى حسم موقفها بضرورة السيطرة على المنطقة لأهداف متعددة (اقتصادية، استراتيجية، لوجستية)، وترى أن تأميم مستعمرات فرنسا في القارة السمراء خطوة مهمّة لحسم صراعها المتصاعد مع الخصم الصيني، الراغب في الاستحواذ على الموارد الطبيعية الإفريقية هناك، لا سيما حقول النفط، وأن الوجود الفرنسي يمثّل عائقاً أمامها عبر وجوده، سواء الاقتصادي، أو الاستخباراتي، أو العسكري الذي يتمدّد في القارة الإفريقية عبر ١٠٠ قاعدة عسكرية فرنسية[١].

وفي إطار هذه الاعتبارات؛ تبرز مجموعة من الملاحظات، والتداعيات المحتملة على أطرف الأزمة المباشرين وغير المباشرين:

١ - التداعيات على مالي:

تواجه مالي العديد من المشكلات الاقتصادية، حيث تعتمد على الزراعة، في حين أن خُمس أراضيها فقط تُعد أرضاً خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي، والحياة النباتية في إقليم السهل تعرضت لسنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي، وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والماعز، كما أدى تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد[٢].

وقد أعلن صندوق النقد الدولي، عقب زيارة قام بها أحد وفوده لمدة أسبوعين إلى باماكو، أن: «الاقتصاد المالي الذي كان أصلاً متأثراً بسوء محاصيل موسم ٢٠١١م / ٢٠١٢م يمرّ بمرحلة صعبة، وانعكس عليه سلباً انقلاب آذار / مارس ٢٠١٢م وتداعياته»، وأضاف الصندوق أن: «احتلال شمال البلاد عطّل بشكل كبير الإنتاج الزراعي والتجارة، وتسبّب في تدهور الوضع الأمني، وتقليص عدد زيارات الأعمال إلى مالي بشكل كبير»، في حين يتوقع الصندوق تراجعاً واضحاً في إجمالي الناتج الداخلي المالي بنسبة ١,٥٪ في العام ٢٠١٣م[٣]، كذلك تأثرت الصناعة فأُغلقت ٢٠٪ من المصانع في العاصمة[٤].

٢ - التداعيات على فرنسا:

القوات الفرنسية تحارب وحدها أولاً، ومن دون عون إفريقي أو غربي (باستثناء طائرتي نقل عسكري أرسلتهما بريطانيا، وكثير من بيانات التأييد الأوروبية)، وهي تحارب مجموعات عسكرية قاتلت طويلاً لتحقيق استقلال مناطق البلاد الشمالية.

والكثير من هذه المجموعات قاتلت في ليبيا ضمن

---

(١) عماد المهدى: مالي ولعبة الصراعات المتقاطعة، صحيفة الأهرام المصرية، عدد ٢٠١٣/١/٢٣م.

(٢) سليمان قبلان: اليورانيوم والموقع الاستراتيجي، وتتعدد أسباب التدخل، صحيفة الثورة السورية، ٢٠١٢/١١/١٥م، الموقع الإلكتروني.

(٣) قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما أن يسحب من مالي وضع «الشريك التجاري المميز» للولايات المتحدة؛ بسبب تراجع الديمقراطية في ذلك البلد.

(٤) وكالة أنباء موسكو، اضطرابات شمال مالي تتسبب في أزمة اقتصادية طاحنة، ٢٠١٢/١٢/٢٦م، الرابط: http://anbamoscow.com/world_html.378917295/politics/20121226

صفوف الجيش الليبي بداية، ثم في صفوف معارضيه، بمعنى أن رجالها تمرّسوا على الحروب التقليدية وعلى حرب العصابات، يُضاف إلى هؤلاء مقاتلو «القاعدة» المعروفون بتدريبهم العالي وشراستهم القتالية.

بجانب مجموعة من حوالي ١٦٠٠ مقاتل أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٦٠٠ مليون دولار على تدريبهم وإعدادهم ليحاربوا «القاعدة» ضمن جيش مالي، ولم يلبثوا أن انضمّوا إلى «القاعدة»، وهم الآن في مواجهة القوات الفرنسية مع بقية الفصائل المقاتلة، ومن الطبيعي أن تعاني القوات الفرنسية في مواجهة هؤلاء المقاتلين المدرّبين جيداً، خصوصاً أنهم يعرفون أسرار الاستراتيجية التي تعتمدها القوات الأمريكية والغربية - عموماً - للقتال في المناطق الصحراوية.

وأمام هذه الوقائع؛ لا يبدو أن القوات الفرنسية ستكون قادرة على حسم المعركة سريعاً على الأرض، كما أن الطيران الحربي لن يمكّنها من كسبها من الجوّ، لذا فالحرب سوف تطول، والزمن لن يكون في جانب هذه القوات، فتراكم الأيام سوف يزيد تورّطها عُمقاً، ويحوّل مالي إلى مقصد ومستودع للجماعات الجهادية الإفريقية، ما يبرر المخاوف التي يتحدّث أصحابها عن «أفغانستان» جديدة.

٣ - التداعيات على الجزائر:

إن العواقب ستكون وخيمة وخطيرة على استقرار الجزائر، حتى وحدة ترابها التي ستبدأ في التزعزع من الجنوب مستقبلاً، وهذا الخطر يعود لاعتبارات كثيرة، من بينها أنه توجد نسبة كبيرة من عناصر تنظيم القاعدة من الجزائريين، تدرّبوا على القتال في الجزائر، وستكون وجهتهم الجزائر عبر مسالك مفتوحة يعرفونها جيداً، وبأسلحة ثقيلة بينها حتى المضادة للطيران، وهو ما سيعيق المراقبة الجوية الجزائرية حتى الأجنبية، وقد تضطر السلطات بأن تسمح للطيران الفرنسي للقيام بعمليات عسكرية على التراب الجزائري، وهو ما يمكن أن يشكّل كارثة حقيقية وتطوراً خطيراً للأوضاع في الجزائر.

كذلك؛ فإن الجزائر ستكون وجهة للنازحين والهاربين من جحيم الحرب، بسبب صلة القرابة بين الأزواد والطوارق، وهذه الحرب ستطول، فلا يمكن استعمال الطيران ضد جماعات مدرّبة جداً على حرب العصابات، التي ستكون استنزافية للكل، وعلى رأسهم الجزائر التي تورّطت في «مستنقع مالي».

يضاف إلى ذلك أن الحرب في مالي أخذت بُعداً دينياً، حيث صار الكثيرون يعدّونها حرباً صليبية على المسلمين، وبما أن الجزائر انحازت إلى التدخل الخارجي بالسماح للطيران الحربي الفرنسي باستعمال أجوائها؛ فإنها بهذه الخطوة ستكون في نظر الجماعات المسلحة العدو الأساسي، وبما أن المغرب اتخذ الخطوة الجزائرية نفسها، وكذلك موريتانيا، فإنهما ستكونان أيضاً على خط مرمى الجماعات أيضاً.

٤ - التداعيات على موريتانيا:

انعكاسات الحرب على موريتانيا ستكون خطيرة جداً، حيث يوجد في موريتانيا مستودع بشري كبير لتكوين الجماعات المسلحة وتمويلها، وهي الحلقة الأضعف من بين دول الطوق حول مالي (النيجر، الجزائر، موريتانيا)؛ لأنها تفتقر إلى نظام سياسي قادر على حفظ الاستقرار وتدعيم الجبهة الداخلية لمواجهة هذه المخاطر التي تحدق بها، كما أن موريتانيا توجد بها استثمارات دولية لشركات كبيرة، مثل (كينروس الكندية، وتوتال الفرنسية)، وهي أهداف محتملة للجماعات المسلحة، يضاف إلى ذلك أن موريتانيا متشابكة قبلياً وبشرياً مع سكان شمال مالي، ومن ثم فإنها ستجد صعوبة كبيرة في متابعة العناصر المرتبطة بتنظيم القاعدة داخل أراضيها، نتيجة لاندماجهم في المجتمع الموريتاني الشبيه بسكان إقليم أزواد[١].

(١) حرب أزواد: أمريكا تلعب من وراء الستار، واليورانيوم كلمة السر في الحرب، بوابة الوفد الإلكترونية، الثلاثاء / ٢٢ يناير ٢٠١٣م.

الملف

قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي.. أسبابها وتداعياتها على القارة الإفريقية

محمد البشير أحمد موسى *

تنطلق العقلية الغربية في تعاملها مع الأفارقة وغيرهم من قواعد استبدادية، من أهمها قاعدتان، الأولى هي القاعدة المطّردة «فرّق تسد»، والقاعدة الثانية التي ظهرت على السطح في الآونة الأخيرة، والتي طالما استعملتها القوى الغربية في مستعمراتها السابقة، وبخاصة فرنسا والبرتغال، هي: «أبي يعرف أكثر مني».

ومظاهر التكالب الغربي - السابق والحالي - على خيرات إفريقيا المنطلقة من هاتين القاعدتين كثيرة، وتؤكّدها تصريحات قادتهم بين الحين والآخر، في الحاضر والماضي، فقد قال نابليون بونابرت - مثلاً - أمام مجلس الدولة الفرنسي: «تنطلق الحملة العسكرية لتدافع عن الدين الغربي والمسيحي، وبعد مرورها يفسح المجال للتاجر، أولاً المبشر، وبعده الجندي، وأخيراً التاجر»[1].

فالحملات الغربية على الدول الإفريقية وغيرها، مهما كان اسمها، أو تحت أي شعار قامت، تنطلق لتحقيق هدف رئيس، هو السيطرة على رأس المال، وتوظّف لخدمة هذا الهدف كل الإمكانات والشعارات الدينية والإنسانية، وتجهّز لها القوة العسكرية، ومن أجله توقّع المعاهدات والاتفاقات مع المستعمرات أو الدول التابعة لها، وتقوم بتمثيل دور الأب الحنون، أو البطل المنجد، وهي في الحقيقة «دول استعمارية» تستنزف الثروات والخيرات، أو تدخرها مخزوناً لأجيالها لا لأجيال البلد الذي تحتل أرضه وتنهب ثرواته.

بهذه العقلية الاستبدادية انطلقت الحملة العسكرية الفرنسية مع حلفائها باسم «عملية سيرفال»، أي «القط المتوحش»، لقتل العباد ونهب البلاد، تحت راية «محاربة الإرهاب»! ولتزيد هذه الحملة من جراحات المسلمين، وتعيد لنا صورة «دارفور» وما لحق بأهلها من تدويل ومتاجرة بقضيتهم وتنصير لأبنائهم، وتذويب لهويتهم تحت شعارات جوفاء مثل «وقف المجزرة ضد الأفارقة من العرب الجنجويد»! لتبين لنا تلك المعايير المزدوجة في تعامل الغرب مع قضايا المسلمين.

والتأييد السريع من كلّ الدول الغربية لهذه الحملة، والقيام بالحملة دون إذن مسبق من مجلس الأمن الدولي - في حالة فريدة أخرى تُضاف إلى حالتي أفغانستان والعراق -، دليل واضح على أن المستهدف هو خيرات الشعوب الإسلامية، والقضاء على الإسلام الذي يرسّخ روح المقاومة والجهاد في هذه الشعوب، كما في تصريح نابليون بونابرت السابق.

وهذه النغمة (إيجاد الاستقرار في المنطقة)

(*) باحث في الدراسات القانونية والإفريقية - تشاد.

(١) ج. سوريه كانال: إفريقيا السوداء، ج ١ / ص ١٢٨، وانظر كذلك: من أجل حوار بين الحضارات، لروجيه غارودي، باريس ١٩٧٧م، ص ٥٢.

نفسها هي التي تكرّرت في محنة دارفور، فقد صرّح حينها وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان: «إن هذا النزاع في غرب السودان يجب أن يدفعنا إلى التعبئة؛ لأنه يهدّد استقرار المنطقة؟!»[1]، وقال جورج بوش حينها أيضاً: «على الحكومة السودانية أن توقف فوراً الأعمال الوحشية التي تقوم بها الميليشيات المحليّة ضد السكان الأصليين، وأن تترك المنظّمات الإنسانية (أي التنصيرية) تصل إلى المنطقة»!

ولم يمر وقت على أزمة دارفور حتى بدأت جولة أخرى في منطقة الساحل والصحراء، انطلقت من مالي، وقد تلحقها كلٌّ من النيجر وموريتانيا وتشاد وليبيا، لنشهد مزيداً من قوافل النازحين واللاجئين، ومزيداً من تحركّات المنظّمات التنصيرية (الإنسانية)، والتي لا تجد لها سوقاً وقبولاً في المناطق المستقرّة، ولهذا تبحث عن المناطق التي يسود فيها الجهل، ويضربها الفقر والفاقة، لعلها تكسب أفراداً، أو على الأقل تعمل على زعزعة عقائد المسلمين وثوابتهم.

تزداد الوطأة على المسلمين، ويتم تهجيرهم حينما يشتد الصراع بين الدول الغربية والآسيوية على مصارد الطاقة والثروة، فهذه الأحداث التي تدور اليوم في مالي سبقتها إرهاصات، وهذا ما أكّده كتاب صدر عن البنك الدولي في ٢٠٠٦/٩/١٦م، بعنوان: (طريق الحرير لإفريقيا)، يفيد كاتبه أن هناك تزايداً ملحوظاً في الشركات الصينية والآسيوية العاملة في القارة الإفريقية، وأن اهتمامها تعدى مجرد تعقب الموارد الطبيعية!

وبيّن الكتاب كذلك أن الصادرات الإفريقية إلى آسيا زادت ثلاثة أمثالها في السنوات الخمس الماضية، لتجعل آسيا بذلك ثالث أكبر شريك تجاري (٢٧٪)، بعد الاتحاد الأوروبي (٣٢٪)، والولايات المتحدة (٢٩٪)، وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات من الصين ١,١٨ بليون دولار أمريكي حتى منتصف عام ٢٠٠٦م.

ويقول هاري برودمان المستشار الاقتصادي بالبنك الدولي: «إن البيانات الجديدة تشير إلى أن الشركات الآسيوية بدأت في تنويع أنشطتها بعيداً عن النفط والغاز الطبيعي، لتشمل مجموعة واسعة التنوع من الصناعات، وهو اتجاه قد يؤدي إلى إنتاج سلع أكثر تقدماً في إفريقيا، ويساعد القارة السمراء على زيادة مشاركتها في التجارة العالمية»[2]، إلا أن إفريقيا لم ترَ «الحرير» وإنما رأت الحرائق، ويذهب الحرير إلى أيدي الغرب، وبخاصة فرنسا.

وهذا ما بيّنه أيضاً رئيس وزراء دولة إفريقيا الوسطى الأسبق جون - بول نغوباندي في كتابه (إفريقيا بدون فرنسا)، فقد لخّص الحالة المعقّدة في الدول الفرانكفونية في علاقاتها بفرنسا، والمؤلف شخصية مهمة في مستعمرة من المستعمرات الفرنسية التي تعاني إلى اليوم التدخلات الفرنسية، حين قال في كتابه: «سعيدة هي الشعوب التي تثير جرائمها الاستنكار».

فقد ذكر أن الجرائم المرتكبة في حق الأطفال في سيراليون أثارت ردود فعل أقلّ من تلك التي أثارها خرق حقوق الإنسان في البلقان، ولاحظ أن الأمم المتحدة تمكّنت من حشد قوة تتكون من آلاف الجنود من أوروبا وأمريكا وغيرها، وأعدت إمكانيات لوجستية ضخمة لتسوية أزمة كوسوفو، ولكن لم يستطع

(١) وكالات الأنباء والقنوات الفضائية، الجزيرة، بي بي سي.

(٢) موقع البنك الدولي على الشبكة الدولية (الإنترنت).

مجلس الأمن إيجاد ٥٠٠٠ رجل من ذوي القبعات الزرق لإحلال السلام في بلد كبير مثل الكونغو، والذي يبلغ عدد سكانه ٥٠ مليوناً، على الرغم من أن تفكك هذا البلد قد يفجّر نصف القارة[١].

ويقول المؤلف في موضع آخر من كتابه: «إن قوة روابط إفريقيا الفرنكفونية مع القوة الاستعمارية السابقة جعلتها لا تصدق إمكانية تخلي هذه الأخيرة عنها»، ويلاحظ أنه «على خلاف المستعمرات البريطانية التي تم التخلي عنها مبكراً لتدبّر أمورها وحدها، وتعلّمت من الآلام، في غالب الأحيان، أن تستغني عن اليد المنجدة للقوة الحامية السابقة، واصلنا نحن الفرنكفونيون في الاستفادة لأكثر من ثلاثين سنة، من الوصاية الأمنية لمركزنا القديم. علينا أن نقر بأنه... تمّت صبينتنا، بدون شك حان الوقت لنتحمل بدورنا، في الألم، واجبات الاستقلال»[٢]، ولكن آهات هذا الوزير لم تجد آذاناً صاغية لدى حكام بماكو وأولئك الذين شاركوا في الحملة الدولية للعدوان على الشعب المسلم في مالي!

مَن يُسيطر على مصادر البترول والطاقة في العالم قد ضَمِن السيطرة على العالم نفسه:

أصبحت هذه القاعدة التي ظهرت في أواخر عام ٢٠٠١م، إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إحدى أسباب الصراع اليوم في مالي، حيث إن مصادر الطاقة والثروة التي في باطن الأراضي المالية إحدى الأسس التي انطلقت منها أمريكا في انقلابها في مالي، وإتيانها بزمرة من أبنائها الذين تلقوا تدريبات عالية ضمن القوة الأمريكية الإفريقية (أفريكوم)، وهذه القاعدة تبدّى منطلقها الأساسي اليوم في عدد من الدول الإفريقية، يقول مايكل واتس في كتابه (إفريقيا وإمبراطورية البترول)[٣]: «يوضح تقرير نشرته مؤخراً صحيفة الفاينانشال تايمس (١ مارس/ آذار ٢٠٠٦م) بمنتهى الوضوح الأجندة الجديدة لأمريكا، فعلى الرغم من أن إفريقيا ليست محظية بالهيدروكربونات (البترول والغاز)، كما في دول الخليج، فإن القارة أصبحت «مستعدة لتوازن القوى» بين الدول، وبالتالي فهي موضع منافسة شديدة بين شركات البترول».

وتتوقّع شركة IHS للطاقة، وهي من أكبر الشركات الاستشارية في مجال صناعة البترول، أن يَجتَذب إنتاج البترول في إفريقيا، لا سيما في المناطق الساحلية الواقعة على المحيط الأطلسي، «استثمارات ضخمة في مجال عمليات الاستكشاف»، وسيسهم ذلك بنسبة ٣٠٪ في إنتاج الهيدروكربون السائل مع حلول عام ٢٠١٠م، فخلال السنوات الخمس الأخيرة، عندما كان اكتشاف حقول بترول جديدة أمراً نادراً، كان برميل بترول واحد من كلّ أربعة براميل جديدة يتم اكتشافها خارج أمريكا الشمالية يُكتَشَف في إفريقيا، وهكذا فإن تزاحماً وتهافتاً جديدين أخذا يتكوّنان، وأرض المعركة هي حقول البترول الإفريقية الغنية[٤].

وفي تقرير لمجلس العلاقات الخارجية في

(١) إفريقيا بدون فرنسا، ط ١ / ٢٠٠٢م ، دار ألبان ميشال للنشر والتوزيع، باريس - فرنسا.

(٢) إفريقيا بدون فرنسا، مرجع سابق، المقدمة.

(٣) انظر: كتاب (إفريقيا وإمبراطورية البترول Africa and the Oil Empire)، تأليف Michael Watts and John Bellamy Foster، تقديم وترجمة: مازن الحسيني، ط ١ / ٢٠٠٧م.

(٤) مقالة: مايكل واتس في كتاب (إفريقيا وإمبراطورية البترول) بعنوان: النهب الرأسمالي والتزاحم على إفريقيا.

الولايات المتحدة الأمريكية، معنون بـ «أكثر من مجرد إنسانية» في عام (٢٠٠٥م)، تم تحديد آلية جديدة لتعامل أمريكي مختلف مع إفريقيا، وأولى عناية خاصة بإفريقيا، وأشار إلى «أهمية إفريقيا الاستراتيجية المتزايدة» بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فخليج غينيا في غرب إفريقيا الذي يضم حقول البترول الغنية في البر وفي البحر، والممتد من نيجيريا إلى أنجولا، يشكّل البند الأساسي والبديل الأمثل لاحتياجاتها من الطاقة في الخليج العربي.

أما مازن الحسيني في مقدمته التي عنونها بـ (أمريكا والبترول وعسكرة إفريقيا) على الكتاب أعلاه؛ فقد لخّص الاستراتيجية الأمريكية في الحفاظ على مصادر الثروة، إيماناً منها بأهمية القاعدة أعلاها للحفاظ على قوتها وسيطرتها على العالم، حيث يقول: «ويتضح من الأرقام الرسمية المتعلقة بإنتاج واحتياطي البترول في إفريقيا؛ مدى الأهمية التي تعلّقها الولايات المتحدة الأمريكية على القارة السوداء، فقد قدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد UNCTAD) في عام ٢٠٠١م حجم احتياطي البترول في القارة بثمانين مليار برميل، أي ما نسبته ٨٪ من الاحتياطي العالمي الخام.

وباتت إفريقيا تنتج ما يربو على أربعة ملايين برميل يومياً، أي ما يعادل إنتاج إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، فخلال السنوات العشر ما بين ١٩٩٢م و ٢٠٠٢م زاد إنتاج إفريقيا بنسبة ٣٦٪، مقابل ١٦٪ لباقي القارات، مما حدا بمجلس الدراسات والأبحاث الوطني الأمريكي أن يقول في دراسة له إنه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تستورد من الآن حتى عام ٢٠١٥م ما نسبته ٢٥٪ من احتياجاتها من البترول من إفريقيا، وذلك مقابل ١٦٪ في الوقت الحالي».

المناطق الأكثر تضرراً في شمال مالي، وهي المناطق التي سميت الآن بجمهورية أزواد

وقد أشار روبرت مورفي، مستشار وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية السابق، إلى أن احتياطي البترول الإفريقي هو في الأساس من نوع «الأوف شور»، أي خارج الحدود البرية، في المياه الإقليمية، ويظلّ في منأى عن أية اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة.

وكانت مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسات المتقدمة (IASPS)، وهي مؤسسة أُنشئت في القدس في عام ١٩٨٤م بوصفها مركزاً للأبحاث والتخطيط، وهو مركز مقرّب من حزب الليكود الإسرائيلي، ووثيق الصلة بمجموعة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، قد لفتت الانتباه إلى إمكانيات الطاقة في إفريقيا في دعوتها إلى اتباع استراتيجية تُحَرِّر الولايات المتحدة الأمريكية من الاعتماد على بترول الشرق الأوسط، وقد لقيت أفكار المؤسّسة تجاوباً عند إدارة الرئيس جورج دابليو بوش، خصوصاً

بين القائمين على شؤون الطاقة، وعلى رأسهم نائب الرئيس، وغيره من صقور البيت الأبيض.

ونظّمت المؤسّسة في مطلع ٢٠٠٢م مؤتمراً لدراسة موضوع الطاقة، شارك فيه والتر كانستاينر، نائب وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، وآخرون من كبار مسؤولي الإدارة والكونجرس، إضافة إلى مستشارين دوليين ومسؤولين في مجال الصناعة البترولية وشركات الاستثمار، وأسفر المؤتمر عن تشكيل «مجموعة المبادرة لسياسة البترول الإفريقي» (The African Oil Policy Initiative Group – AOPIG)، تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية وعن الشركات العملاقة المعنية.

وصدر عن المؤسّسة كتاب أبيض بعنوان (البترول الإفريقي، أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الإفريقية)، وقد استجابت إدارة بوش لمقترحات المؤتمر، وانعكس ذلك في «سياسة الطاقة الوطنية» التي كشف عنها نائب الرئيس ديك تشيني في حينه.

وبناءً على هذه الرؤية؛ فقد تم تشكيل القوة الإفريقية الأمريكية للحافظ على هذه المقدّرات تحت سياسة: «خطط لأمن القارة» مع القيادات العليا للجيوش الإفريقية، أو الأصح مع نُخَب من تلك القيادات.

وقد أُعلن أن اجتماعاً «غير مسبوق» عُقد في مركز قيادة القوات الأمريكية في أوروبا الذي مقرّه في شتوتجارت بألمانيا، في ٢٣ و ٢٤ مارس/ آذار ٢٠٠٤م، شارك فيه رؤساء أركان الجيوش في ثماني دول إفريقية، هي تشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال والجزائر وتونس، بالإضافة إلى قادة القوات الأمريكية في أوروبا، وتمحور الاجتماع حول موضوع التعاون العسكري في «مكافحة الإرهاب»، خصوصاً في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تدير فرنسا فيها الحرب علناً، وأمريكا من خلال الدعم اللوجستي.

أما جون بيلامي فوستر؛ فيقول في مقالته التي عنونها بـ «تحذير لإفريقيا: الاستراتيجية الكبرى.. الإمبراطورية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية» في كتاب (إفريقيا وإمبراطورية البترول) – سبق ذكره –، أنه جرى وضع مفهوم في الأوساط العسكرية الأمريكية خاص باستخدام استراتيجية «فن استخدام الجنود في المعركة»، واستراتيجية أخرى تتمثل في «فن استخدام المعارك لكسب الحرب»، والحرب المقصودة في هذه الاستراتيجية هي مصادر الطاقة والثروة.

ويستطرد قائلاً: إن «الاستراتيجية الكبرى لأمريكا اليوم تتعلّق بدمج إمكانيات دولة على شنّ حرب مع الاحتفاظ على أهدافها الأخرى، وتتمثّل كذلك في الأهداف الموجّهة للسيطرة على مناطق جغرافية كاملة، بما في ذلك الموارد الاستراتيجية، مثل المعادن ومجاري المياه، والأصول الاقتصادية والسكّان والمواقع العسكرية الحيوية، وتُعد أنجح الاستراتيجيات الكبرى في الماضي، وهي التي اتبعتها القوى الغربية إبّان الحقبة الاستعمارية للقارة»(1).

الأزمة الإنسانية في مالي ومآلاتها المستقبلية:

تعيش آلاف الأسر من نازحي مالي من الطوارق والعرب والأفارقة – على حدٍّ سواء – بشمال مالي في أوضاع إنسانية حرجة، فقد اضُّطر هؤلاء إلى الفرار من مدنهم وقراهم، تاركين كلّ ما يملكون وراءهم خوفاً من أن

---

(١) انظر: كتاب (إفريقيا وإمبراطورية البترول Africa and the Oil Empire)، مرجع سابق.

تطالهم أعمال العنف التي تقع بين الحين والآخر نتيجة الصراع المسلّح الدائر في شمال البلاد منذ ١٧ يناير ٢٠١٢م الماضي، بين الحكومة المركزية والمقاتلين في شمال البلاد.

وتفاقمت الأزمة خلال الأسبوعين الماضيين، حيث وصل أعداد النازحين واللاجئين، حسب تقديرات الأمم المتحدة، إلى قرابة أربعمائة ألف (٤٠٠,٠٠٠) شخص ما بين نازح ولاجئ، لينضموا إلى الأعداد السابقة، والتي نزحت أو لجأت خلال بدء الأزمة في العام الماضي.

لم يجد هؤلاء المواطنون المدنيون العزل وسيلة لإنقاذ حياتهم إلا اللجوء إلى مناطق صحراوية نائية، تبعد عن قراهم عشرات الكيلومترات، حيث يستظلون حالياً بالأشجار، ويفترشون الأرض، في أجواء قاسية، رافعين أيديهم إلى الله طلباً للمساعدة والعون.

ويعاني هؤلاء النازحون، وغالبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ، انعدام جميع ضروريات الحياة الأساسية، وعلى سبيل المثال: انعدام المياه الصالحة للشرب والغذاء والبطاطين والأغطية والفرش، وغيرها من الضروريات كالأدوية والإسعافات الطبية، وهذه الأوضاع تجعلهم نهباً للمنظّمات التنصيرية التي تتربّص بهم الدوائر في ظلّ غياب الدول والمنظّمات الإسلامية.

أعداد النازحين:

ويأتي هذا الصراع ليزيد الطين بلة، فالمنطقة مرشّحة أصلاً لحدوث أزمات غذائية فيها بسبب قلّة الأمطار في العام الماضي ١٤٣٣هـ، والتي تمثّل مصدراً أولياً لاقتصاد المنطقة القائم على الثروة الحيوانية والزراعة.

وتقدّر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الدولية عدد النازحين الماليين بأكثر من مليون نازح ولاجئ داخل مالي وخارجها، وفقاً لتقاريرها الصادرة (٢٠١٢/٤/٥م)، مع العلم بأن هذا العدد تزايد مع الصراع الحالي، حيث أضيف في يناير ٢٠١٣م ما إجماله (٢٩٣,٨٤٠) ما بين لاجئ ونازح (تقرير المفوضية العليا للاجئين يناير ٢٠١٣م):

الدولة	المقاطعة/المدينة	عدد النازحين/اللاجئين
مالي	في الصحراء بين غاو وكيدال، والنازحون من تمبكتو إلى مناطق قريبة لمدينة سيقو	يقدّرون بأكثر من (٢٠٣,٨٤٠)
الحدود مع النيجر	منطقة «تيلابيري» فراراً من الحرب في «ميناكا» و «أنديرامبوكان»	٢٦٠٠٠
موريتانيا	النازحون من مدينة غاو	٢٠,٠٠٠
بوركينافاسو	النازحون من مدينة غاو - تمبكتو - كيدال	٤٠٠٠٠
قرب حدود الجزائر	صحراء تيساليت	١٢٠٠٠
		الإجمالي = ٢٩٣,٨٤٠ لاجئاً ونازحاً

برامج عملية مقترحة لتخفيف الأزمة الإنسانية والعلمية:

– إقامة ائتلاف للمنظّمات الإسلامية لدعم الجهود الإغاثية والدعوية؛ لما لذلك من أثر في تعزيز الوجود الإسلامي في هذه الأزمة.

– إطلاق مبادرة لجمع المعلومات عن وضع المخطوطات من حيث التلف والنهب، وقيام المؤسّسات البحثية الكبيرة، كمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومركز جمعة الماجد، بإطلاق حملة لصيانة المخطوطات التالفة، والتنسيق مع المؤسّسات المحلية في تمبكتو، وبخاصة معهد مماحيدرة للمخطوطات والوثائق، وبناءً على الفهارس التي تم جمعها من خلال مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي في لندن عام ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦م.

– عقد مؤتمر عاجل للعلماء والدعاة من أبناء مالي من مختلف المدن والمناطق في دولة مجاورة لتوحيد الصف الإسلامي، والحفاظ على الانسجام والتعايش السلمي بين المكوّنات المختلفة في البلاد.

– إطلاق مبادرة من الجهات الدعوية والشخصيات الإسلامية العالمية للقيام بزيارات ميدانية للوقوف على أوضاع النازحين واللاجئين، وزيارة الحكومة المركزية في بماكو، وتوجيه رسائل حول أهمية الوحدة والانسجام بين الشمال والجنوب، ووقف عمليات التطهير العرقي للشماليين، وخصوصاً في المناطق والمدن الشمالية، وعدم التضييق على الدعوة الإسلامية والمنظّمات الإسلامية الدولية الساعية لإغاثة النازحين في المدن المختلفة.

– إطلاق مبادرة من المؤسّسات التعليمية العريقة في عالمنا الإسلامي، وبخاصة جامعة الأزهر والجامعات المصرية الأخرى، وجامعات المملكة العربية السعودية، وجامعات السودان، وجامعات موريتانيا وغيرها، لاستيعاب أبناء الطوارق والعرب الذين حُرموا لسنوات عديدة من التعليم، ولدرء تزايد الفاقد التربوي بعد هذه الأحداث، ونقترح إنشاء مؤسّسات تعليمية في المخيمات في مناطق اللجوء، قبل أن تتخطفهم المنظّمات التنصيرية والفرق الهدّامة، ولنا فيما حدث للاجئي دارفور في المخيمات الواقعة على الحدود السودانية التشادية عظة وعبرة.

وهذه مشاريع مقترحة، نقدّمها لأهل الخير ومن المنظّمات الخيرية للمساهمة العاجلة في تنفيذها:

الدولة	المنطقة المقترحة	المشروع
مالي	كيدال – غاوا – تمبكتو	برامج إغاثية / صحية
الحدود مع النيجر	منطقة «تيلابيري» فراراً من الحرب في «ميناكا» و «أنديرامبوكان»	
موريتانيا	النازحون من مدينة غاو	
بوركينافاسو	النازحون من مدينة غاو – تمبكتو – كيدال (معظم النازحين في وضعية يرثى لها)	
قرب حدود الجزائر	صحراء تيساليت (معظم النازحين في وضعية يرثى لها)	
جميع دول اللجوء	كل المخيمات	نشر الدعاة والمعلمين
جميع دول اللجوء	كل المخيمات	مشاريع تنموية (مساجد، آبار)
مدن مالية وحدود دول اللجوء	بالمناطق المالية كلها والثغور الحدودية (لما لها من أثر في الحفاظ على هوية المسلمين ووحدتهم)	مجمعات حضرية، وتشمل (مسجد، مدرسة، بئر ارتوازي، مستوصف)

حتى لا تتكرر مأساة دارفور في مالي:

حين يغيب التصور الإيماني الحقّ عن بعض أبناء الدعوة الإسلامية في مالي، وبخاصة الدعاة منهم، فبدلاً من التنافس في نشر الدعوة والإيمان والتوحيد وسط الوثنيين والنصارى، وتذكير المسلمين بإسلامهم وتعهّدهم عليه، وتربيتهم التربية الإيمانية الحقة، أخشى ما أخشاه أن تنصرف الجهود والأوقات في تنافس دنيوي ومظاهر دنيوية! ويقع بعضهم تحت أهواء المصالح والشهوات، والعصبيات الجاهلية، فتنصرم عرى الإخاء ووشائج القربى في المجتمع الماليّ الذي عاش مرتبطاً بالإسلام وحده دون غيره، وتشكّلت من خلاله هويته الإسلامية، وذاق حيناً من الزمن طعم أمجاد الممالك الإسلامية في الجنوب والشمال.

فعندما يكتب التاريخ عن مملكة مالي أو صنغاي تتبادر إلى الأذهان مساهمة قبائل المنطقة وشعوبها في بناء ممالك من أعظم ممالك تاريخ الأمة الإسلامية عموماً، وفي غرب إفريقيا خصوصاً، قدّمت للإنسانية حضارة ظلت سامقة إلى اليوم، وشاهدة على ما يتحلى به الماليون اليوم من انسجام وتعايش سلمي، لم تشهد مثله كلّ مناطق غرب إفريقيا إن لم نقل دول جنوب الصحراء عموماً.

حين تماسكت عرى الوحدة والإخاء في منطقة السودان ودارفور دام السلام فيها سنين عدداً، وساهم في تكوينها كلّ أطياف المجتمع المسلم، وهكذا كانت المنطقة حين قامت فيها أعظم مملكة إسلامية في وسط القارة الإفريقية، حتى إن بعض خيراتها كانت تفيض على أرض الحجاز.

وحين تمزقت عرى الأخوة الإسلامية فيها تحولّت في ليلة وضحاها إلى مجتمع يتسم بالعصبيات الجاهلية، وغابت وشائج الإيمان عن القضية، فها هي الآن تعيش في أزمة إنسانية وأزمة عقدية بتنصير عدد من أبنائها، وتحوّل بعضهم إلى أدوات بيد القوى الغربية لتنفيذ سياساتها التي لم تستطع تنفيذها مباشرة إبّان الحقبة الاستعمارية، وأزمة جاهلية تشكّلت من معظم أطياف المجتمع، كلّ ينافح عن نفسه ويزعم أنه على الحق.

وانتشر في مخيمات لاجئي دارفور بشرق تشاد التنصير ومحو للهوية الإسلامية، وقد نقل بعض الباحثين صوراً لما يحدث في مقر منظّمة الخدمة اليسوعية للاجئين (JRS)، حيث يمكن أن تُشاهد فيها أحد القساوسة في أثناء أداء قداس الأحد للكاثوليك وهو يقوم بتعميد أطفال المسلمين (وهو إجراء يقام لمن دخل النصرانية حديثاً، وذلك بغسل جسمه أو جزء منه بالماء)، وهناك رياض الأطفال (التنصيرية) في مخيمي كوننقو وميلي، وأنشطة ما يُسمّى بعيد المرأة، وأنشطة مركز الشباب (التنصيري) بمخيم كوننقو[١].

هذا غير نشر الأمراض والأوبئة الخبيثة، وخطف الأطفال، من دارفور وبعض التشاديين، ونقلهم إلى فرنسا، كما فعلت جمعية «أرش دو زوي» الفرنسية في عام ٢٠٠٧م، وهي المحاولة الوحيدة التي أعلنت عنها، غير أولئك الذين تم نقلهم إلى إسرائيل ودول أخرى.

قد يتكرر هذا المشهد في مالي، وفي النيجر التي باتت على أعتاب أزمة مثل التي تشهدها مالي، ولعل تذكّر ما جرى من تنصير في مخيمات اللاجئين من أبناء دارفور يساهم في شحذ همم الدعاة والعلماء وطلبة العلم، وتوحيد جهودهم ورصّها لمواجهة الحملة الغربية الصليبية التنصيرية في الدول الإسلامية الأخرى.

(١) المستجيربالله / جارالنبي محمد فضل، الأمين العام لجمعية الوفاق للتنمية الشاملة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

الملف

الدولة المحاربة.. تدخّل فرنسا في مالي(١)

كتبه: جمال العبيدي
ترجمة: مجلة قراءات إفريقية

التدخّل العسكري الفرنسي في مالي ما هو إلا بحث عن مثل ما قامت به في ساحل العاج (كوت ديفوار) وليبيا ومالي، ناهيك عن التزامها الواضح بالتدخّل في سوريا عسكريّاً، ولم يمض على بدء مغادرة القوات الفرنسية أرض أفغانستان إلا وقت يسير، وها هي ذي الآن تتدخّل عسكريّاً - مرة أخرى - في مالي.

وتبدو فرنسا حالياً أكثر دول العالم عدوانية! حتى إن الولايات المتحدة تبدو أكثر تحفّظاً مقارنة بفرنسا في لعب دور الشرطي، ولذا قد تأتي فرنسا في تصنيف عدوانية الدول الكبرى وتعدّيها على الضعفاء في المرتبة الأولى؛ لحماستها وحيويتها في هذا المجال.

وهذا الأمر يبعث على القلق، لتدخّل هذه الدولة مرتين متتاليتين عسكريّاً، مرة في ليبيا، والآن في مالي مع جيوشها على حدود الجزائر ودول المغرب العربي، ويشعر كلّ الجزائريين وكلّ سكان شمال إفريقيا بهذا القلق تجاه هذا التدخّل العسكري الذي قد لا يبقي ولا يذر، والسبب وجود هؤلاء في مواجهة قوّات الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، وهي الدولة المحاربة أو الباغية فرنسا.

يحتفل فرانسوا هولاند في فرنسا بأنه «أمير حرب»، ولم يخجل من إعلانه، على مسمع ومرأى كلّ وسائل الإعلام الفرنسية من الصحف وإذاعات الراديو وقنوات التلفاز، أنه «أصبح حقاً الرئيس الآن؛ لأنه بدأ حرباً أو إبادة»، كما قال الرئيس بوش بعد الحرب على العراق، وكذلك الرئيس أوباما أمير الحرب المقدّسة بعد أن قتل أسامة بن لادن، أو كما قال الرئيس ساركوزي بعد الهجوم على ليبيا، يعني هذا بكلّ وضوح أن رئيس الجمهورية لا يحترم ولا يشعر برئاسته حقاً بحلّ الأزمات الاقتصادية، والمشكلات الاجتماعية، أو بأنه رجل سلام، ولكن لأنه أشعل فتيل الحرب!

نبقى متحيّرين أمام هذه الرؤية، وتلك الثقافة العدوانية، تجاه هذه «الحضارة» التي تعيدنا إلى ذلك الوقت الذي كان القياصرة والقناصل في روما يصبحون فيه شرعيين وشعبيين فقط عند العودة من رحلة النصر في حرب ما، حيث كان الملوك يعتبرون أنفسهم ملوكاً حقاً بعد احتلال مناطق جديدة، ويطلبون من قادتهم إرسال قوات إلى الحرب، كما تصدر فرنسا الأوامر إلى كل من تشاد والنيجر والسنغال وتوغو وبنين وساحل العاج، ودول إفريقية أخرى، بالالتفاف في اتحاد مقدّس حول «أمير الحرب» الجديد فرانسوا هولاند!

وهناك الآن إجماع في الطبقة السياسية الفرنسية، ابتداءً من اليسار حتى اليمين المتطرّف الفرنسي، على التدخّل العسكري، مثل هذا الإجماع، وهذه الديمقراطية المنغلقة، يعد توجهاً نحو الديكتاتورية.

ويجد الاشتراكيون الفرنسيون في هذا ذكرى أمجادهم الحبيبة الأولى، وينتشون بروائح التعصب الوطني الساحرة لليسار، وبالرحلة إلى أماكن ذات أسماء غريبة، مثل: تمبكتو وغاو والصحراء، ويتبعهم العديد من المثقفين الفرنسيين! كما حصل في ليبيا أيضاً، مما أحدث عندهم غريزة حربية، وشعور بعاطفة الكبرياء الوطنية عند رؤية طائرات «رافال» تقلع لنشر قواتهم المسلّحة، فيهتف الواحد منهم فرحاً: «على الرغم من كلّ الذين تحدّثوا عن انحطاط الدولة الفرنسية، فها هو ذا دليل على أننا ما زلنا دولة عظيمة؛ لأننا قادرون على التدخّل في بعض الدول عسكريّاً»(١)، ولذا يجد المجتمع المالي نفسه في فرنسا فجأة محاطاً بالرعاية الاجتماعية، حتى شعر بالحرج أمام استمرار هذا التعامل الجيّد، مما جعل وسائل الإعلام الفرنسية ترى أن مدينة مونروي الفرنسية هي المدينة الثانية للماليين بعد بماكو لكثرة عددهم ضمن سكان تلك المدينة.

يرى الحزب الفرنسي، «الجبهة الوطنية»، والقضاة، هذا التدخّل مشروعاً، وخصوصاً «إذا كان الأمر يتعلق»، كما يقول، «بدولة ناطقة بالفرنسية»! ويرون أنه لم يعد المهاجرون الماليون كالمهاجرين الذين اقتحموا فرنسا بغية تناول خبز الفرنسيين، فيما يبدو أنها مقارنة بين العرب والأفارقة وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الهجرة إلى فرنسا، على أنه من الصعب رفض المغاربة الإفريقيين نظراً لعلاقة التضامن الكبيرة معهم.

وباختصار؛ يقلّ وقع الأصوات التي تندّد في فرنسا بالتدخّل العسكري، أو يصعب سماعها، والانتقاد الأساسي الموجّه إلى الرئيس فرانسوا هولاند حالياً يأتي من قبل زعيم الجبهة اليسارية JF ميلينشون، فضلاً عن ممثلي الحزب الشيوعي الفرنسي والبيئة اليساري، أن عدم عقد جلسة في البرلمان قبل اتخاذ قرار الحرب كان

(١) هذه المقالة نشرت مسبقاً في: صحيفة وهران، حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٣ الأبحاث العالمية، انظر: هذه المادة في الرابط الآتي:
http://www.mondialisation.ca/intervention-de-la-france-au-mali-letat-guerrier/5319397

(١) نيكولا دوميناس، قناة إيتيلي، عبر برنامج «هذا يجادل»، بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٣م.

خطأً، والذي ردّت عليه الحكومة الفرنسية، بشكل جميل أو مؤدّب، بأنها لم يكن لديها الوقت الكافي؛ لأن الأمر كان يستدعي «ضرورة التحرّك بسرعة»!

وهذه الحجّة «ضرورة التحرّك بسرعة»، كثيراً ما تكررها الحكومة الفرنسية عبر وسائل الإعلام الفرنسية تجنباً للمساءلة، ويلاحظ أن هذه العبارات هي نفسها التي استخدمتها في القضية الليبية، عندما أطلقت صرخة أو نداءً بـ «ضرورة التدخّل العسكري بسرعة» في بنغازي لمنع وقوع مذبحة، وهم يعرفون كيف ثبت كذب هذه الحجّة، ونعرف الآن من أين تأتي المذبحة حقاً، فعلى ما يبدو في الواقع، أن الجيش المالي قد أطلق عمليات على الطريق إلى مدينة موبتي تجاه مدينة دوينزو ابتداءً من يوم الاثنين ٧ يناير عام ٢٠١٣م[١]، وتم تنظيم هذه العمليات بالتنسيق مع القيادة الفرنسية، وكان الهدف، وفقاً لخبراء غربيين، هو تدمير معدات عسكرية للمتمردين في قواعدهم وفي المدن والريف لتمكين الطيران الفرنسي من التدخّل، تحاول السلطة الرسمية الفرنسية بتسويغ تدخّلها إخفاء الأسباب الحقيقية منه، وستستمر مثل هذه القضايا ما دامت هذه التدخّلات العسكرية تُدار عبر الأكاذيب التي جرت كالمعتاد.

مشروعية التدخّل:

ومن اللافت للنظر أن نسمع خطاب الشرعية حول كلّ تدخل عسكري، يعني أنه لا بد من إعلان الشرعية لكلّ تدخّل عسكري؛ سواء للدفاع عن سلطة نظام قائم ضد جماعات متمردة مسلّحة، كما هو الحال في مالي، أو على العكس كأن يكون لدعم جماعات متمرّدة ضد سلطة قائمة، كما كان الحال في ليبيا أو في حالة سوريا.

الحق أن التدخّل هو في الواقع حق الأقوى دون نظر إلى مواءمته أو لا، لكن على أي حال، فإن القوى الغربية المتدخّلة بسبب أو آخر، لا تلقي بالها ولا تعطي اهتماماً كافياً لخدمة الحلّ السلمي والسياسي! بينما يترك التدخّل العنيف دائماً وأبداً الدولة هشّة ومدمرة مادياً ومعنوياً لفترة طويلة.

وهناك أيضاً مقولة تتردد دائماً في سجل «الشرعية»، وهي «التهديد الإرهابي الإسلامي»، لقد استخدم الرئيس بوش عبارة «العدو العالمي الجديد للغرب»، وهذه الحجة كانت صالحة كافية لفعل كلّ شيء، بما في ذلك إقامة تحالفات أيضاً مع «بعض الإرهابيين»، يعني هذا أن السياسة الواقعية تتطلب تسويغ أي شيء عندما يتعلق الأمر بـ «التهديد الإرهابي».

يردد دائماً رئيس الجمهورية الفرنسية، فرانسوا هولاند ووزير خارجيته، أن سبب التدخّل العسكري في مالي هو محاربة «الجماعات الإرهابية الإجرامية»، وتجدر الإشارة إلى وجود حشو ومغالطة في كلامهما لزيادة التضليل، عن طريق المزج بين طرد مختلف الجماعات المتمردة المسلّحة، وبين حجب الأسباب الحقيقية للأزمة في مالي، والحقيقة أن هذا التدخّل الفرنسي هنا، أو في أماكن أخرى، يكمن في السعي، للأسف، لنهب ثروات المنطقة والحفاظ على النفوذ اللازم لهذا الغرض.

التاريخ يعيد نفسه في القارة الإفريقية، حيث ثار الأمير الأمازيغي قيلدون (Gildon)، بين سنتي ٣٩٧ و ٣٩٨، ضد هيمنة الحكم الروماني، وتحالف مع المتمردين دوناتيستيز وسيركونسيليونس (Donatists) (Circumcellions)، وأوقف تصدير القمح من شمال إفريقيا إلى روما، فاستخدم الرومان ضده الشاعر الروماني الشهير كلودين (وسائل الإعلام في ذلك الوقت)، نظم هذا الشاعر قصيدة طويلة لمخاطبة الرأي العام عبر الدعاية الرومانية، مثيراً الخوف في الإمبراطورية، حتى اعتقد الناس فعلاً حصول المجاعة! الأساليب هي نفسها إلا أن ثمة تغييراً فقط في التكنولوجيا.

وما زال القادة في الغرب يلوّحون بـ «التهديد الإرهابي الإسلامي» كالرئيس بوش الابن، وقد أصبح هذا الموضوع حديث المدينة في حلقات جميع السياسيين ووسائل الإعلام الفرنسية التي صرفت الشعب الفرنسي عن مشكلاته الحقيقية؛ من الأزمة الاقتصادية الحادة، والاجتماعية، والأخلاقية في المجتمع الفرنسي الحالي، أو العجز التام عن إحداث النهضة المنشودة.

ولكن هذه «الفزاعة» لم تعد مناسبة الآن بشكل ما؛ ومن ثم ظهرت استراتيجية الرئيس أوباما الجديدة تجاه العالم العربي والإسلامي، وهي أن «فزاعة الإسلام» لم تعد كافية بنفسها لإلحاق ضرر ما بشخص ما أو دولة ما، وفي نظر المعلقين الفرنسيين تتناقض هذه الاستراتيجية مع السياسات المتّبعة، عندما يتعلق الأمر بالانتقال من الأقوال إلى الأفعال فيما يخص «الربيع العربي»، وإدراج الإسلام السياسي ضمن «التهديد الإسلامي».

ونحن في معرض الحديث عن سجل «شرعية التدخّل» في مالي، لا بد من الإشارة إلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة في هذا الصدد، والتفاف المسؤولين الفرنسيين أنفسهم في فرنسا كما لو كانو يفعلون ذلك تفانياً في خدمة القانون الدولي، ولكن الحقيقة هي أن فرنسا هي التي دعت إلى عقد مجلس الأمن لاستصدار قرار يجيز التدخّل في مالي، وعلى الرغم من هذا التدخّل؛ قامت أولاً، بمحاولة قوية لإيجاد حلّ سياسي لكلّ المطالب المشروعة للطوارق في شمال مالي، إضافة إلى مسألة شرعية السلطة السياسية في مالي التي قُوّضت نتيجة للانقلاب الأخير.

وفي هذا الصدد؛ نقول: كيف تثبت شرعية السلطة التي لا يمكن الحفاظ عليها إلا عن طريق التدخّل العسكري الأجنبي، والذي هو، بدوره، غير شرعي؟ فإن دلّ ذلك؛ فإنما يدل على ضعف أصالة هذا التدخّل العسكري الفرنسي، ويمكننا أن نتوقع رؤية المزيد كلّما تطورت الأحداث.

(١) صحيفة وهران، ٩ يناير ٢٠١٣، ص ٦.

قضية مالي .. نظرة مستقبلية

على الرغم مما سبق عرضه من أوراق بحثية في هذا الملف، كشفت عن كثير من أبعاد الأزمة في جمهورية مالي المسلمة، فإن الأحداث الحاليّة هناك صارت أزمة معقّدة، تحتوي على تفاصيل كثيرة، وحصرها في إطار «عدوان صليبي» على دولة مسلمة هو اختزال لها، فهي أزمة متشعّبة، ابتداءً من كونها سلسلة طويلة من الصراع الداخلي، ومحاولة للخروج على الدولة، ثم لتعدّد أطرافها وكثرة الحركات التي لها دور مباشر في إذكائها وإشعال نارها، مروراً بأسباب تصاعدها وتطوّرها، والتدخّل الدولي في ثنايا هذه الأزمة، ولا سيما التدخّل الفرنسي المفضوح، حيث انتهزت فرنسا فرصة أحداث مالي الداخليّة لاستعادة هيمنتها المفقودة في تلك البقاع من قارة إفريقيا، ولكي تلاحق تطوّر التحرّكات الأمريكية في المنطقة، والتي أثارت مخاوفها من وجود عسكري أمريكي تتضرر منه مصالحها الحيوية.

وفيما يخصّ تداعيات هذه الأزمة؛ يمكننا أن نخلص إلى أربعة محاور أساسية، نرى أنها أمراض نجمت عن هذه الأزمة، وغيرها أعراض، وهي على النحو الآتي:

أولها: تشويه صورة الإسلام: ذلك أن بعض الحركات الإسلامية النابعة من جمهورية مالي، والإقليمية، والتابعة لبعض دول الجوار، كانت ضمن المحرّك الأساسي لهذه الأزمة، وسعى بعضها لفرض قوانين نسبها للإسلام دون مراعاة للقواعد المفترض اتّباعها لتحقيق المقاصد السامية للشريعة الإسلامية من تهيئة البيئة المناسبة، وقد ترتّب على ذلك تشويه لصورة الإسلام لدى العوام، وتشويه لصورة التعليم الإسلامي الراسخة في أذهان الماليين، ومدارسه التي قامت على أكتافها الثقافة الإسلامية في تلك البلاد، بل أصبح تقصير الرجال للثياب ولبس النساء للنقاب مصدر اتّهام يوجب التحقيق الأمني.

وثانيها: التدخّل الدولي: الذي يشير بلا شك إلى تربّص القوى العظمى لبلاد الإسلام حيثما وجدت، ويشير إلى صراع خفي يبدو في الأفق بين فرنسا وأمريكا والصين على جمهورية مالي، أو المنطقة عموماً، على الرغم من أن مالي ليست هدفاً مباشراً للقوى الغربية التي تسعى لنهب ثروات الشعوب الإفريقية، وذلك لخلوّ أراضيها من الثروات، إلا اليورانيوم وبعض المعادن، وهذا ما يبدو أنه أحد الأسباب، إضافة إلى أن مالي دولة واعدة بطاقاتها البشرية، كما أن أراضيها تصلح قاعدة لمراقبة المنطقة، والانقضاض على جيرانها من الدول المكتنزة بمصادر الطاقة المختلفة، لا سيما الجزائر والنيجر.

أما المحور الثالث فهو تصفية الحسابات والانتقام: فواقع الأزمة انجلى عنه تفتيت لُحمة مالي الداخلية بتركيبتها السكانية ذات الخلفيات الإثنية المختلفة، فأصبحت أراضي مالي حلبات مصارعة لتصفية الحسابات بين القبائل المختلفة، دون وجه حق، وأماكن لممارسة الانتقام في أبشع صوره، دون مراعاة وتمييز، فلم يشفع لذلك ما كان بينهم من تاريخ مشترك، أو آصرة دين تجمع، حتى غدا أبناء المجتمع الواحد فصائل وجماعات، وانقسمت مالي بين شمال وجنوب، ولا يحصد آثار هذه الانقسامات إلا الضعفاء والفقراء الذين يتحولون إلى لاجئين يهيمون في الأرض.

وأما المحور الرابع فهو المخطوطات: فالمخطوطات هي كنوز لا تُقدّر بثمن، فهي ثروة مالي الحقيقية إذا تباهت الدول بمقدّراتها، وليس من عجب أن تكون ضمن الضحايا الأساسيين للأزمة، وذلك أن الحاسدين يريدون لهذا التراث الإسلامي المجيد أن يصير في عداد المفقودات، ولا شك أن حرق مخطوطة أو تمزيقها يعني فَقْد جزء عزيز من التراث الإسلامي الذي حافظت عليه الأجيال لقرون عديدة، شاهداً على عظمة الإسلام والمسلمين في هذا البلد الذي قامت على أراضيه حضارة إسلامية يُشار إليها بالبنان.

وإذا كان الأمر بهذه الخطورة؛ فإنه لا بد من تقديم حلول، لتهوين وقع الكارثة، وتلافي الآثار الناجمة عن هذه الأزمة في ذلك البلد المسلم الواعد.

إن القراءة الفاحصة في هذه الأزمة تبيّن أن إمكانية الحلّ ليست مهمّة مستحيلة، مع أنها ليست سهلة في الوقت نفسه، لكنها يمكن أن تسلك مسالك السهولة متى ما توفّرت الإرادة والعزيمة الجادتين بين طرفي الأزمة، ولخشيتنا أن يكون الخاسر في آخر المطاف هو إنسان مالي، الذي يتطلع إلى حياة آمنة ملؤها الطمأنينة والاستقرار، فإننا نرى أن الحلول العملية لهذه الأزمة تكمن في الجوانب الآتية:

جانب يُلقى على عاتق الحكومة: إذ المطلوب منها على نحو عاجل الاستفادة من تجاربها السابقة في العبور بسلام من هذه الأزمة، وإيقاف الحرب الدائرة حالياً بتكوين لجنة وطنية شاملة للمكوّنات الإثنية للبلاد تحقّق في الأحداث، وتحدّد الأطراف المسؤولة عن الفساد والإفساد، ومحاكمة من يقفون وراء هذه الأحداث. كما ينبغي لها القيام بالتوعية الشاملة للمواطنين، وتحذّرهم من تصفية الحسابات ومحاولات الانتقام، وترسّخ لديهم أن القضاء هو الجهة الوحيدة لإقامة العدل وتسوية الخلافات، وتسعى إلى عقد حوار وطني شامل للمصارحة فالمصالحة، إضافة إلى توسيع دائرة الحرية واللامركزية والشفافية، وبيان أن وحدة التراب من المقدّسات التي يجب ألا تُمس بشكل من الأشكال.

وهناك جانب يخصّ علماء الدين في مالي: إذ المطلوب

منهــم القيام بمهمّتهم الإصلاحيــة بموضوعية، فيراعون الله في كلّ حركاتهم وســكناتهم، ويجعلون مصلحة الأمة الإسلامية نصب أعينهــم، إضافة إلى مشــاركتهم في القــرارات المتعلّقة بمصير بلادهم، وإنما خصصنا علماء الدين دون غيرهم لأنهم عماد الأمة ودعامتها، ولأن الإسلام والثقافة المرتبطة به والمؤسّسات العاملة في نشــر الدعوة تعرّضت لتشويه متعمّد يستوجب المسارعة في إرجاع الأمور إلى نصابها.

والجانب الثالــث يتعلّق بالمنظمات الإقليمية والإســلامية والدوليــة: وذلــك أن واقع الأزمة في مالــي ومثيلاتها من الدول الإفريقية، إنما هي في المقــام الأول أزمة تنمية، بمفهوم التنمية الواســع، وإذا لم تضطلع تلك المنظّمات بمختلف مشــاربها بدور فاعل يصبّ في مســاندة مالي في إحداث تلك التنمية التي يتطلع إليها شــعبها، وبالطريقة التي تحفظ لمالي اســتقرارها وتضمن لها مســتقبلاً أفضل، فإن تداعيات هذه الأزمة قد تنتقل إلى دول أخرى، ومناطق لم تكن في الحســبان، هــذا، إضافة إلى ضرورة السعي الجاد من قبل تلك المنظّمات إلى إيجاد مساعدات إنسانية عاجلة لتلافي الكوارث التي نجمت عن الأزمة في تلك المنطقة، لا سيما مناطق شمال مالي التي تتجرّع الأمرّين.

تبــرز من خلال عرض القضية معطيات كثيرة تكشــف عن ســلبيات داخلية في الواقع المحلي والإقليمي الإسلامي والعربي والإفريقي، ومن ذلك:

وجود متغيــرات متناقضة - لعب المحتل دوراً رئيســاً في إيجادها- أدت إلى تفتت الكيانات الوطنية والإقليمية داخل القارة وأذكــت روح الصراعات وعمقت من جــذور الأزمات؛ فهدمت ما أرساه الإسلام من دعائم الوحدة والأخوة الإسلامية بين المسلمين "إنمــا المؤمنون إخوة"، والتعايش بين شــعوب القــارة الذي بناه على قيــم العدل واحترام الحقوق "ياأيهــا الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شــعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

أن عدم تطبيق شــرع الله، أدى إلى تشدد بعض المسلمين، وعودة بعضهم إلى جاهلية العصبيات التي حاربها بدلاً عن الولاء المطلق للإسلام، وهو ما جعل الصراع قوياً والحل عصياً.

اســتمرار التبعية للمحتل عبر كثيرمــن النخب الأمر الذي أمكنه من توجيه السياسات في دول القارة بما يؤجج الفتن ويذكي الصراعــات، ثم إدارتها وتوجيهها لخدمة مصالحه وتدعيم نفوذه؛ وذلــك من خلال تدويلها وإيجاد المبــررات لتدخلاته، وفرض ما يراه من حلول.

ضعف الحكومات والأنظمة القائمة ودول الجوار الإسلامية وغيرها وعدم قدرتها على احتــواء الأزمة في مالي رغم امتداها لعشرات الســنين، بل ربما ساعد بعضها على تعقيدها لمصالحه الخاصة، أو لمصالح الدول التي توجه سياساته.

ضعف الكيانات الإقليمية بما فــي ذلك: الاتحاد الإفريقي، ومنظمــة الإيكواس وغيرهــا من المنظمات وعــدم قدرتها على التحــرك إلا في ظــل التدخــلات الأجنبية؛ فقد دعــا الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان ونيابة عــن المجموعة الإفريقية في كلمته أمام القمة القمة الإســلامية الثانية عشرة, منظمة التعاون الإســلامي إلى المســاندة والعمل على إنجاح تنفيذ قرار مجلس الأمن رقــم ٢٥٨٠ الخاص بمالي والذي يتيح نشــر قوات هناك للتصدي للجماعات الإرهابية.

ضعف دور المؤسســات الإســلامية وعــدم فاعليتها؛ وقد عبرالرئيس ماكي ســال رئيس جمهورية السنغال في مؤتمر القمة الإسلامية بالقاهرة عن أسفه لعدم التضامن الكافي مع مالي في منظمة العمل الإسلامي . هذا الضعف والوهن أعطى ثغرة للغرب لتبني مؤسساته ومنظماته قضايا المسلمين، ودولة مالي ناشدت الدول الإســلامية والعربية، الوقوف معهــا ودعمها في محنتها، ومن ذلك مناشــدة المجلس الإسلامي الأعلى في مالي، وما جاء على لســان ممثلة دولة مالي ،خلال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الإسلامية ،الذي انعقد مؤخراً في الخرطوم، وليس من مجيب.

عدم وجــود آليات لفــض النزاعات ضمــن أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، تســاعد على التحرك الفعال لاحتواء ما ينشأ من صراعات بين المسلمين، وقد جاءت الدعوة مؤخراً من الرئيس المصري محمد مرسي في القمة الإســلامية الثانية عشرة التي عقــدت في أول فبرايــر الماضي في القاهرة إلــى الاتفاق على تأســيس آلية ذاتيــة فعالة لفــض النزاعات بالطرق الســلمية, ...خاصة بعد تزايد المخاطر جــراء تفجر الأزمات والصراعات هنا وهناك. وأوضح الرئيس مرســي أن هذه الآلية تأتي في إطار مواجهة الأزمات السياسية للدول الإسلامية وتحديات التدخلات الخارجية وعدم عدالة موازين الآليات الدولية.

كما يلاحظ في البيان الختامي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى فى اجتماعاتهم الأخيرة بالقاهرة أنه خلا من أي تحرك عملي؛ فعال سوى التعهد بتقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيــا ومبادرة الاتحاد الافريقي للســلام.. ودعوة الدول الاسلامية الى المســاعدة في تخفيف معاناة الآلاف من اللاجئين والنازحين في مالي.وهي تعمل لما بعد إنهاء الصراع.

غياب الدور العربي، بل من المؤســف حقاً أن يكون الحضور ســالباً؛ ترد فيه الإشارة إلى اتهام بعض الدول العربية بالتواطؤ أو بالمشاركة الفعلية في صنع هذا الواقع المأساوي، حتى إنه لم تعد هنالك من ثقة، ولم يعد من قبول للوجود العربي وقد هتف الشعب المالــي مرحباً بعودة المحتل من جديــد طالما أنه أقوى حضوراً وأكثر تأثيراً في استعادة الأمن وتحقيق الأستقرار للبلاد وليسلب ما يريد من إرادة وســيادة وثروة، طالما أنه أوقف اعتداء المسلم على أخيه المسلم، وبادر إلى إيقاف زحفه.